الباب السابع :- السلطة الخامسة
سلطة الساحات والميادين والشوارع :-
عالمياً وعربياً

تقديم:-

انتفاضة الربيع ببراغ:- تشيكوسلوفاكيا:- الكسندر دوبتشيك:- (يناير 1968م – أغسطس 1968م)

- ربيع براغ الأب الروحي للثورات العربية :- ربيع الشعوب بدأ في فصل الشتاء خلفية تاريخية لأصل التسمية.

ثورة الطلبة بفرنسا :- مايو 1968م وإعلان الجنرال ديجول توقفه عن مهامه كرئيس للجمهورية منذ يوم 1969/4/29م

الثورة المخملية :- تشيكوسلوفاكيا نوفمبر – ديسمبر 1989م

الثورة السلمية ببولندا :- ليش فاليسا ونقابة التضامن 1989م

الثورة الوردية بجورجيا :- 2003م

الثورة البرتقالية بأوكرانيا :- نوفمبر 2004م – يناير 2005م

السلطة الخامسة :-

1- السلطة الخامسة في المجتمعات الحديثة .

2- السلطة الخامسة في تراثنا الإسلامي:-

- نص صحيفة المدينة كما وضعها نبينا الكريم بالسنة الأولى الهجرية بين الأنصار والمهاجرين واليهود باعتبارها أول دستور مكتوب.

- شرح صحيفة المدينة .

- أصول الولاية في الإسلام للشيخ عبدالحميد ابن باديس :- 1938م

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان :- 1948م

ثورات الربيع العربي:-

- ثورة الياسمين بتونس :- 14 يناير 2011م

- ثورة ميدان التحرير بمصر :- 25 يناير 2011م

- ثورة 17 فبراير 2011م بليبيا

- ثورة اليمن :-

- ثورة سوريا :-

- الحراك الشعبي بالمغرب :- واستجابة الملك لمطالبه ودسترتها.

مؤتمر مونبلييه بجنوب فرنسا حول ثورات الربيع العربي بعنوان :ـ من الجذور إلى الثمرات:ـ 24ـ 2011/11/25م .

ـ جدول الأعمال لليوم الأول واليوم الثاني.

ـ مفتتح الدعوة للسادة المدعوين للمشاركة في المؤتمر .

ـ قائمة الحضور .

ـ الورقة المقدمة للمؤتمر بعنوان :ـ (ثورات الربيع العربي من الجذور إلى الثمرات : ثورة 17 فبراير 2011م ليبيا باللغة العربية).

ـ الورقة المقدمة للمؤتمر باللغة الأنجليزية.

ـ الكلمة المقدمة بالمداخلة بالجلسة الأولى بعنوان:ـ (حقائق على الأرض).

ـ التقرير.

ثورة مصر التصحيحية :ـ 20 يونيو- 3 يوليو 2012م : انضمام الجيش المصري لمسيرات الشعب (33 مليون)

مقال منشور بصحيفة الأهرام اليومية القاهرية بتاريخ 1985/8/15م بعنوان:ـ (الفعل.. فالحوار وحده لا يكفي)

peikandi.com

تقديم

السلطة الخامسة : هذا المصطلح الجديد المتداول في الفكر السياسي المعاصر أفردنا له بابا خاصا في هذا المؤلف.

كان البعض يعتبر أن رجال الدين هم السلطة الأولى ـ والنبلاء هم السلطة الثانية ـ والعامة (عامة الناس) هم السلطة الثالثة .

في المجتمعات المدنية الحديثة وجدت ثلاث سلطات (كما هو معروف) التشريعية والتنفيذية والقضائية . ثم وجدت سلطة رابعة هي سلطة صاحبة الجلالة (الصحافة) التي تراقب وتصحح وتوجهه، وقد تناولناها في الباب السابق من هذا المؤلف بالنسبة لوطننا ليبيا .

ثم مع تطور حراك الناس في المجتمعات المدنية ولدت السلطة الخامسة التي كانت بدايتها الأولى في انتفاضة الربيع ببراغ في شهر يناير 1968 ثم في ثورة طلبة فرنسا شهر مايو 1968 م وقبلها بعقود في اوروبا من صقلية إلى فرنسا والقارة الاوروبية ـ وهذا الحراك يستند إلى فكرة العصيان المدني او المقاومة السلمية وأشهر رموزها تاريخياً (المهاتما غاندي) بالهند حيث قاد مسيرته وحركته السلمية ضد الامبراطورية العظمى وقتها . بعد ربيع براغ وثورة فرنسا جاءت الثورة المخملية عام 1989م في تشيكوسلوفاكيا ،والثورة السلمية ببولندا عام 1989م ، والثورة الوردية بجوروجيا عام 2003 ، والثورة البرتقالية بأوكرانيا عام 2004 م. ثم وصل حراك الناس إلينا فكانت ثورات الربيع العربي عام 2011 م بدأت بتونس ثم مصر ثم ليبيا فسوريا فاليمن فالمغرب وهي ترجمة لمصطلح السلطة الخامسة . والسلطة الخامسة هي أم السلطات الاربع فهي السلطة التي تلد السلطات الأربع . وهي سلطة أصلية بمعنى انها تمارس بالاصالة لابالنيابة .وهي سلطة متصلة وسلطة دائمة (غير مؤقتة). وهي سلطة كلية وليست فرعية أو جزئية وهي رأس وقاعدة ، منبع ومصب وهي قاعدة النظام الديمقراطي برمته . وقد أهتمت مراكز الدراسات والابحاث المحلية والاقليمية والدولية بتلك الثورات العربية دراسة وتقييما من خلال عقدها للندوات والمؤتمرات كان من بينها مؤتمر مونبلييه بجنوب فرنسا دعى إليه منتدى الرئيس السوفييتي الاسبق للاتحاد السوفييتي جورباتشوف للسياسية الدولية ، عقد بنهاية شهر نوفمبر 2011 ، دُعينا اليه فكان لنا شرف تمثيل ثورة 17 فبراير الليبية وكان عنوانه (ثورات الربيع العربي من الجذور إلى الثمرات) Arab Spring .. from roots to fruits

وفي هذا الباب نقدم للقارئ تغطية موجزة لهذا المصطلح السياسي الجديد أضفنا إليه مبحثا عن السلطة الخامسة في تراثنا الاسلامي لإبراز هذا البعد الاسلامي المنسي ، في محاولة منا لربط حاضرنا بماضينا ،ووصل يومنا بأمسنا ، لصنع غدنا الأفضل بأذن الله .

وماحدث عندنا في ليبيا إن هو إلا تطبيق لمصطلح السلطة الخامسة بشكل أكثر وضوحا ـ لإن ماحدث يوم 2011/2/15 عندما تجمع بعض أهالي مذبحة بوسليم أمام مبنى مديرية أمن بنغازي بالهواري إلى يوم 2011/2/20 م ، يوم سقوط كتيبة البركة ، والايام التالية له هو حراك سلمي لبعض الناس وتفاعل سلمي أيضا معهم لمجموعة أخرى من الناس مع ذلك الحراك ، قاد إلى اشتعال الانتفاضة ثم الثورة . ولم يكن ذلك الحراك بفعل مخطط له ، بل جاء عفويا صنعه القدر ، كما لم يكن من تدبير لاحزب ولاجماعة ولاتنظيم،

بل يرجع الفضل وفي إنجاحه وإستمراره إلى كل الناس الليبيين ، بعد فضل الله سبحانه وتعالى .

وبعد ثلاث سنوات من ثورة 17 فبراير 2011 ، فإنني أعتقد من انه لابد من إعادة تاصيل الحياة السياسية وتصحيحها للإنتقال من التوحش الاستبدادي إلى التمدن والتحضر الديمقراطي وهو مايتطلب تضافر عدة عوامل منها :

1ـ توفر الإرادة الطيبة والنوايا الحسنة والإيثار لدى الجميع

2 ـ توفير القوة المادية لمنظمات المجتمع المدني الفاعلة التي من شأنها أن تردع القوة المتوحشة المضادة وتروضها

3 ـ دراسة الحالة الليبية التي مرت بمرحلتين اساسيتين :

أ ـ المرحلة الأولى من يوم 2011/2/15 إلى يوم 2011/10/20

ب ـ من يوم 2011/10/ 23 إلى يومنا هذا (2014)

دراسة واقعية تحليلية . والله نسأل الهداية لنا وللجميع.

opeikandi.com

انتفاضة الربيع ببراغ: بدأت يوم 1968/1/5م وأنهيت يوم 1968/8/21م

خلفية تاريخية :ـ أصل التسمية :ـ

يذكر الأستاذ خالد البلتاجي بمقالة له نشرت بموقع الأهرام اليومي المنشور على صفحة الأهرام الرقمي بأن الصحافة الغربية استخدمت مصطلح الربيع لوصف حركات التغيير الثوري التي انطلقت في أوروبا في القرن التاسع عشر، للتعبير بصورة مجازية عن الأمل وعن الصحوة التي دبت في أوصال شعوب القارة العجوز، وربما يعود استخدام هذا المصطلح أيضاً إلى أن غالبية تلك الحركات حدثت في فصل الربيع، فأطلق المؤرخون على عام 1848 في أوروبا بأنه عام الثورات أو ربيع الشعوب، حيث اندلعت فيه سلسلة من الثورات بدأت في صقلية في يناير 1848 ثم امتدت إلى فرنسا ومنها إلى كل أنحاء القارة الأوروبية.

وعاد مصطلح الربيع يظهر من جديد لتوصيف حركة التحرر التي انطلقت في تشيكوسلوفاكيا السابقة في يناير عام 1968م وأطلقوا عليها اسم ربيع براغ، حيث قامت حركة شابة تطالب بالتحرر من القبضة الحديدية للنظام الشيوعي السوفييتي، تحطمت آمال هذه الحركة تحت عجلات الدبابات الروسية في العام نفسه، لكن محاولات التحرر لم تتوقف، وراحت قوى التحرر تجمع أشتاتها في تشيكوسلوفاكيا الشيوعية للتآلف من جديد، وأثمرت جموع غفيرة من الشعب على الانضمام إليها، والتوقيع على وثيقة تسمى (عقد 77) بقيادة الأديب التشيكي والناشط السياسي حينئذ «فاتسلاف هافل» الذي قاد الجمهورية الجديدة بعد ثورة 1989م التي أنهت الحقبة الشيوعية، وتطلعت إلى دولة تحترم مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون.

ومع انطلاق الثورات العربية في أوائل عام 2011م كان من الطبيعي خاصة في الصحافة الغربية التي اعتادت على مثل هذا التوصيف، أن تصبغ صفة الربيع على الثورات العربية لاتفاقها الواضح في الأهداف والمبادئ مع ثورات الشعوب الأوروبية قديماً وحديثاً، وربما لأنها حدثت أيضاً في توقيت مشابه.

ربيع براغ :ـ

من نتائج الحرب العالمية الثانية انعقاد مؤتمر يالطا عام 1945م بين المنتصرين نتج عنه تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ، وقسمت بلدان أوروبا إلى معسكرين :ـ رأسمالي (يضم دول حلف الناتو) واشتراكي (يضم دول حول وارسو).

في العام 1952م توفي جوزيف ستالين حاكم الاتحاد السوفييتي، وعقد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي ومجيء نيكيتا خروشوف محله مع ما تضمنه خروشوف من نقد للمرحلة الستالينية للشيوعية . في يناير 1968م قرر زعيم الحزب الشيوعي في جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية «الكسندر دوبتشيك» أن يغير النهج السياسي للبلاد جذرياً، فأطلق مصطلح «ربيع براغ» على الأشهر السبعة التي جرت فيها تلك الإصلاحات.

قررت قيادة الاتحاد السوفييتي وقتها يوم 1968/8/16م التدخل عسكرياً بقوات بلدان معاهدة حلف

وارسو لتنحية «دوبتشيك» من رئاسة الحزب الشيوعي التشيكي، وفي يوم 1968/8/12م اجتازت القوات البرية للاتحاد السوفييتي وألمانيا الديمقراطية (الشرقية) والمجر وبلغاريا حدود تشيكوسلوفاكيا لوضع حد لربيعها.

أراد «دوبتشيك» أن ينحو منحاً إصلاحياً ضمن الفكر الشيوعي أقرب للديمقراطية عرف باسم بالاشتراكية ذات الوجه الإنساني، بدأها يوم 5 يناير 1968م وأجهضت يوم 21 أغسطس 1968م ومن إصلاحاته :-

أ- حرية الصحافة والتعبير .

ب- حرية التنقل .

ج- لا مركزية الاقتصاد.

د- وضع دستور للبلاد يجسد المساواة بين الأمتين التشيكية والسلوفاكية في إطار جمهورية فيدرالية (اتحادية).

لكن التدخل السوفييتي العسكري أجهض جميع الإصلاحات باستثناء التعديل الدستوري المنشئ للفيدرالية.

بعدها تم استدعاء دوبتشيك والداعمين له إلى موسكو حيث تم إكراههم على إنهاء أعمالهم، رغم أنه ظل في منصبه إلى أبريل 1969م دخلت تشيكوسلوفاكيا بعدها مرحلة التطبيع التي استمرت إلى غاية حدوث الثورة المخملية وانهيار النظام عام 1989م وخلال تلك المرحلة هاجر العديد من فناني وعباقرة تشيكوسلوفاكيا قبل إغلاق الحدود من قبل النظام، وتواصلت المقاومة من الناس ووصلت ذروتها في يناير 1969م عندما أشعل رجل اسمه jan palach النار في نفسه في ميدان «وينسلاس» كمتظاهر سياسي دفع حياته ثمناً لاحتجاجه.

استمرت القوات السوفييتية في تشيكوسلوفاكيا حتى العام 1991م أي بعد عامين من «الثورة المخملية السلمية» التي أطاحت بالنظام الشيوعي، وفي العام 1992م استكملت تشيكوسلوفاكيا انفصالها عن النظام المخملي الذي أسفر عن انقسامها إلى جمهورية التشيك وجمهورية سلوفاكيا.

ثورة الطلبة بفرنسا :- مايو 1968م

استمرت 8 ثمانية أسابيع عاشت فرنسا خلالها على صفيح ساخن.

كانت أكبر إضراب عام شهده تاريخ فرنسا، والإضراب الأول من نوعه على مستوى البلاد، كان بداية عصر جديد.

ولم تكن انتفاضة مايو 1968م مجرد مرحلة تاريخية عابرة علا فيها صوت الشباب الثائر ضد القيود التي تكبله فحطمها، بل كانت محطة مهمة وانتفاضة، غيرت وجه فرنسا، وانفجرت نتيجة لتراكمات فرضتها ظروف محلية، ودولية مهمة على المستويين السياسي والاقتصادي منذ بداية الستينيات : منها وضع المستعمرات الفرنسية خاصة الأوضاع في الجزائر، وما شهدتها من مجازر قبل نيلها استقلالها عام 1962م - على إثر مفاوضات «إيفيان» بسويسرا بين المفاوضين الفرنسيين والمفاوضين الجزائريين من قيادات «جبهة التحرير الوطني الجزائرية» كثمرة للكفاح المسلح وتجمع كافة المناضلين السياسيين من جبهة واحدة ضد المستعمر الأجنبي - وما نتج عنها من عودة مليوني فرنسي كانوا يعيشون في الجزائر لوطنهم الأم فرنسا، إضافة إلى هزيمة فرنسا في معركة «ديان بيان فو» بالهند الصينية عام 1954م.

والملاحظ أن الانتفاضة لم تنطلق من صفوف العمال بل جاءت من قبل الطلبة ومطالبتهم بالحريات ومن ضمن الشعارات المرفوعة :-

- منع الممنوع
- لا تعطني حريتي سأتولى الأمر بنفسي!
- نحن هيئة أركان بلا جنود.
- احتلال المصانع
- إلغاء مجتمع الطبقات.
- السلطة لمجالس العمال.
- إنهاء حقبة الرأسمالية .

وكانت مطالب الطلبة :-

- إطلاق سراح كل المتظاهرين المعتقلين .
- إخلاء البوليس للحي اللاتيني.
- إعادة فتح مكاتب الجامعة .

وكان السبب المباشر للانتفاضة اعتقال طالب ألماني من أم فرنسية اسمه «دانييل كون- بنديت» صدر قرار بطرده من الجامعة بسبب تأسيسه حركة اسماها حركة «22 مارس» رداً على أقدام السلطات الفرنسية على اعتقال مجموعة من الطلاب لتنظيمهم تظاهرة ضد حرب فيتنام، وتشكيلهم «لجنة مناصرة فيتنام» - طالب بنديت بإطلاق سراح زملائه ولما رفض الطلب قام الطلبة باحتلال مبنى جامعة نانتير الباريسية في بداية شهر مايو 1958م فأغلقت إدارة الجامعة أبوابها، فنقل الطلبة المحتجون تحركاتهم إلى مبنى جامعة «السوربون» وبدأت الصراعات بين البوليس والطلبة وألقى القبض على قادة التحرك وانتهى الأمر إلى قرار بطردهم مما أدى إلى تواصل المظاهرات وتعززت المشاركة فيها والتعاطف معها .

أصدر المفكرين لبيانات ونداءات تدين المشاركة في الحروب، وساهم المثقفون الكبار في دعم الحركة الطلابية والعمالية، فنزل الفيلسوف الوجودي الفرنسي المشهور «جان بول سارتر» إلى الشارع ووزع المنشورات لصالح الطلاب، وضد النظام فاعتقلته الشرطة لفترة قصيرة ثم أخلت سبيله بعد أن قال لهم الجنرال ديجول - رئيس الجمهورية الخامسة - «من يستطيع أن يعتقل فولتير؟! اتركوه حراً».

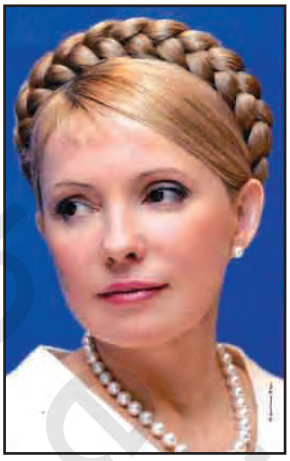

SOLIDARNOŚĆ

93

GERMANY
POLAND
CZECHOSLOVAKIA
UKRAINE
AUSTRIA
HUNGARY
SLOV.
ROMANIA
CRO.
BOS.
YUGO.
BULGARIA
MACE.
ITALY
Adriatic Sea
Tyrrhenian Sea

حيّرت ثورة مايو 1968م المراقبين، ففرنسا كانت بلداً ديمقراطياً، والنقابات العمالية كانت حرة في العمل وتنظيم المظاهرات الاحتجاجية في الشوارع، والمعارضة اليسارية كانت تهاجم سياسات الحكومة كما تشاء في البرمان ولكن قوى اليسار لم تكن تفكر إطلاقاً في اتباع طريق آخر غير الطريق الشرعية للتعبير عن نقمتها وغضبها على الحكم والحكومة.

أحداث مايو 1968م لم تكن فرنسية فقط، حيث أجبرت الجنرال ديجول على الرحيل بعظمته التاريخية بعد أن عجز عن إيقاف التمرد، وتغيرت مناهج الجامعات، وبرامجها بل كانت أوروبية (ألمانيا وبريطانيا) وأمريكية بظهور قوى مناهضة لغزو أمريكا لفيتنام، ورفض خدمة العلم، ومقتل القس مارتن لوثر كنج داعية الحقوق المدنية، وعربية لتشكل لليسار العربي الشبابي الطلاب مرجعاً ونموذجاً في مواجهة أنظمة عربية مستبدة.

ويصف لنا الأستاذ عبده مباشر الصحفي بالأهرام في مقالة له نشرت على صفحة الأهرام الرقمي على الشبكة العالمية تلك الأسابيع الثمانية حيث كان معايشاً لها نوجزها فيما يلي:-

«مع وجود الجنرال ديجول على قمة السلطة كرئيس للجمهورية الفرنسية بكل تاريخه وشموخه وشعبيته ودوره في تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني النازي.

«وخلال أيام امتدت الثورة لتشمل كل فرنسا، وترددت أصداءها في أوروبا، ألمانيا، وانجلترا، حيث تقدم الطالب الألماني «رودي دوتشكه» ليقود الثورة في ألمانيا والطالب البريطاني الباكستاني الأصل «طارق علي» ليقود الثورة في بريطانيا.

«كانت الثورة معادية للسياسات والاتجاهات اليمينية التي كانت لها الغلبة في أوروبا، وكان الثوار اليساريون المتأثرين بالفكر الشيوعي واليساري الأوروبي لا يتطلعون لحلول وسط، ولذلك قررت النقابات العمالية الانضمام لثورة الطلبة.

عندها وجد الجنرال ديجول نفسه في مواجهة هذا الغضب الشعبي فأعلن عن إجراء استفتاء وتعهد بأنه إن لم يحصل على نسبة 60% فسيترك السلطة، وهدأت الثورة بعد أن أصبحت الأمور في أيدي المواطنين الناخبين ليقرروا مصير الحكم في فرنسا، وتم إجراء الاستفتاء وفاز الجنرال ديجول بالنتيجة، ولكنه قدم استقالته واعتزل الحياة السياسية وتوجه إلى بلدته بشمال فرنسا ليقضي ما تبقى له من سنوات لماذا؟! لأن نتيجة الاستفتاء لم تكن بنسبة 60% التي حددها، وبذلك حقق الطلبة الثوار هدفهم، ولكن ديجول كان قد قرر إبعاد زعيم الطلبة «كون باندیت» إلى ألمانيا.

«وقد التقيت بالطالب «كون باندیت» بفرنسا في بداية شهر يونيو 1968م وبنائبه «سوفاجو» في مقر قيادته بجامعة السوربون، وخلال اللقاء معه بدأ كون حاسماً وواضحاً وقوياً وواثقاً، ولم يقل أبداً أنه يتطلع لمقعد نيابي أو بمجلس الوزراء قال :- أنه يرى أن الجنرال ديجول بالرغم من تاريخه المشرف عسكرياً وسياسياً وإنجازاته قد آن الوقت ليرحل ويترك الساحة لقوى أخرى تملك سياسات وأفكار وتوجهات تقدمية تعمل على إنصاف القوى المقهورة عالمياً وأوروبياً وفرنسياً وأكد بأنهم لن يتوقفوا قبل رحيل ديجول وتغيير مسار الحكم بوصول القوى الاشتراكية واليسارية بصفة عامة إلى السلطة.

«أما «رودي دي تشكه» فقد التقيت به في يونيو 1967م بتنسيق مع الحزب الحاكم في ألمانيا الشرقية،

باريس : الحي اللاتيني.

مشاهد من ثورة أيار (مايو) الطلابية في فرنسا (١٩٦٨).

المسيرة الديغولية
المضادّة في الشانزيليزيه

قالوا له: "لا"، فعاد إلى بيته

هنري زغيب

ما يَشهَدُه الشارع العربي في أكثر من عاصمة ومدينة عربية، يذكّرني بالظاهرة التاريخية التالية:

كان ذلك بعد المظاهرات التي عَمّت شوارع باريس وبعض فرنسا، في ما سُمي يومَها "أحداث أيار 1968".

وفي 24 من ذلك الأيّار، أعلن رئيس الجمهورية الجنرال شارل ديغول عن إجراء استفتاءٍ في الشهر اللاحق حول إصلاحات جامعية واجتماعية واقتصادية.

في الثلاثين من أيار عاد فأجّل موعد الاستفتاء بناءً على اقتراح رئيس وزرائه جورج بومبيدو، لمصادفة الفترة مع الانتخابات النيابية اللاحقة.

وجرت الانتخابات وتتالت الانهماكات السياسية، إلى أن عَيّن الجنرال ديغول موعد الاستفتاء في 27 نيسان 1969، حول إصلاحات في مجلس النواب وبعض الإصلاحات التشريعية الأخرى، وَفقاً للمادة الحادية عشرة من الدستور الفرنسي.

وصرّح ديغول أنه، إن لم يَنَلْ موافقة الأكثرية من الشعب، سيستقيلُ من منصبه.

ظنّ الكثيرون يومها أنّ ديغول، بتصريحه ذاك، يلتَمس العاطفة الشعبية لقبول اقتراحاته الإصلاحية من الشعب الذي كان يرى في ديغول مُنقِذَ فرنسا، وباني فرنسا الحديثة، ومؤسسَ الجمهورية الخامسة فيها.

في اليوم التالي، 28 نيسان، كانت نتيجة الاستفتاء:

52،41% قالوا "لا"،

و47،59% قالوا "نعم"

وسقط الاستفتاء.

وحبسَت فرنسا أنفاسَها لترى ما سيكون قرار مُنقِذ فرنسا شارل ديغول.

بعد عشر دقائق من منتصف الليل، صدَرَ عن "كولومبيه لي دوزيغليز" بيانٌ موجَزٌ من سطرين، سمعَهُ الفرنسيون والعالم، جاء فيه حرفياً:

"أعلِنُ توَقّفي عن مُمارسة مهامي رئيساً للجمهورية.

يصبحُ هذا القرار نافذاً عند ظهر اليوم: 29 نيسان 1969".

كان ذلك صوتَ الجنرال شارل ديغول.

وسادَ صمتٌ وَوُجومٌ في فرنسا والعالم.

تولّى مَهامّ الرئاسة بالوكالة رئيسُ مَجلس الشعب آلان پوهير، وهيّأ انتخاباتٍ رئاسية جاءت إلى الإليزيه بجورج بومبيدو خلفاً لشارل ديغول الذي حَكَمَ فرنسا عَشرَ سنواتٍ ذهبية،

ولم يورّث للرئاسة ابناً ولا صهراً ولا فرداً من عائلته أو حزبه أو مناصريه، ولم يسعَ إلى التجديد ولا إلى التمديد.

انسحب الكبير شارل ديغول إلى دارته في "كولومبيه لي دوزيغليز"، يُمضي سنته الأخيرة من حياته في سكينةٍ وهدوء.

وتُوُفّيَ في السنة التالية (مساء 9 تشرين الثاني 1970) تاركاً وَصيّتَين:

الأولى ألا يحضرَ جنازتَهُ رؤساء ولا وزراء ولا سياسيون،

والأخرى ألا يُحفرَ على قبره إلا ما يلي:

"شارل ديغول 1890-1970"

كانت هذه نبذةً عن عظيمٍ من العالم أنقذ بلاده حتى إذا قالت له بلاده "لا"، انحنى لِمجد فرنسا وانسحب إلى عُزلته احتراماً لِمشيئة الشعب.

فلو كان الاستفتاء بين مُمثّلي الشعب، لربما كانت اختلفت النتيجة، لأن مُمثّلي الشعب قد يُدلون بصوتهم تحت ضَغْطٍ أو قسْر أو مصلحة، فيَخونون حاكِماً أو يَطعَنون حليفاً.

لكنّ ديغول كان يَعلم أنّ مشيئة الشعب من مشيئة الله،

وأنّ الحاكم العادل هو الذي يَنصاعُ إلى مشيئة الشعب إن كانت مُحِقّة، وأنه، ببقائه القسريّ في الحُكم، يقهر غاصباً تلك المشيئة!

وبعد مرور عام على لقائنا الأول التقيت به مرة أخرى أثناء اندلاع ثورة الطلبة التي كان يقودها في كل ألمانيا الغربية، وكان واقعياً وهو يقول :ـ أن الثوار لا يحلمون ولا يتطلعون لتكون ألمانيا الغربية مماثلة لألمانيا الشرقية، ولكنهم سيعملون وبقوة على تحجيم قوى اليمين، خاصة الحزب الديمقراطي المسيحي.

«وبمنتصف عام 1992م تابعت أخبار «كون» قائد ثورة الطلبة في فرنسا عام 1968م وكان قد أصبح المسؤول الأول عن الثقافة في ولاية «هيسن» الألمانية، وقال لي بوضوح أنه لايريد أن يتحدث عن النشاط الطلابي الحالي في أوروبا حتى لا يساء فهمه ولأن قوى اليمين كانت قد عادت إلى المسرح بقوة في أوروبا : تاتشر في بريطانيا، وهلموت كول في ألمانيا، والديغولية في فرنسا، وقال معقباً أنها دورة تاريخية فالناس – أي الناخبين – يتطلعون للتغيير الذي يتم على شكل دورات متتابعة، كان الثائر قد أصبح أكثر حكمة ونضجاً.

ونكتشف الآن أن أياً من هؤلاء الثوار العظام لم يجلس على مقاعد الحكم، لقد ثاروا واكتفوا بدورهم كثوار، لقد غيروا قواعد العمل بالمسرح السياسي في دولهم، ودخلوا التاريخ ولكنهم لم يدخلوا دهاليز السلطة، وهذا الدرس التاريخي لم يصل بعد إلى مصر» وليبيا أيضاً!!.

أما الأستاذ هنري زغيب فقد كتب مقالاً حول أحداث مايو 1968م أبرز فيه الموقف التاريخي للجنرال ديجول اختار له عنوان :ـ»قالوا له :ـ «لا» فعاد إلى بيته «.

«ما يشهده الشارع العربي في أكثر من عاصمة ومدينة عربية، يذكرني بالظاهرة التاريخية التالية :ـ كان ذلك بعد المظاهرات التي عمّت شوارع باريس وبعض فرنسا، في ما سُمي يومها «أحداث أيار 1968م».

«وفي 24 من ذلك الأيّار، أعلن رئيس الجمهورية شارل ديجول عن إجراء استفتاء في الشهر اللاحق حول إصلاحات جامعية واجتماعية واقتصادية.

«في الثلاثين من أيار عاد فأجّل موعد الاستفتاء بناءً على اقتراح رئيس وزرائه جورج بومبيدو، لمصادفة الفترة مع الانتخابات النيابة اللاحقة.

«وجرت الانتخابات وتتالت الانهماكات السياسية، إلى أن عيّن الجنرال ديجول موعد الاستفتاء في 27 نيسان 1969م، حول إصلاحات في مجلس النواب وبعض الإصلاحات التشريعية الأخرى، وفقاً للمادة الحادية عشرة من الدستور الفرنسي.

«وصرّح ديجول أنه، إن لم ينل موافقة الأكثرية من الشعب، سيستقيل من منصبه، ظن الكثيرون يومها أن ديجول بتصريحه ذاك، يلتمس العاطفة الشعبية لقبول اقتراحاته الإصلاحية من الشعب الذي كان يرى في ديجول منقذ فرنسا، وباني فرنسا الحديثة، ومؤسس الجمهورية الخامسة فيها.

«في اليوم التالي 28 نيسان كانت نتيجة الاستفتاء :ـ 52.41% قالوا «لا» 47.59% قالوا «نعم» وسقط الاستفتاء.

«وحبست فرنسا أنفاسها لترى ما سيكون قرار منقذ فرنسا شارل ديجول، بعد عشر دقائق من منتصف الليل، صدر عن «كولومبيه لي دوز يغليز» بيان موجز من سطرين سمعه الفرنسيون والعالم، جاء فيه حرفياً:ـ

«أعلن توقفي عن ممارسة مهامي رئيساً للجمهورية، يصبح هذا القرار نافذا عند ظهر اليوم 29 نيسان 1969م».

«كان ذلك صوت الجنرال شارل ديجول، وساد صمت ووجوم في فرنسا والعالم.

«تولى مهام الرئاسة بالوكالة رئيس مجلس الشعب آلان بوهير، وهيأ انتخابات رئاسية جاءت إلى الإليزيه بجورج بومبيدو خلفاً لشارل ديجول الذي حكم فرنسا عشر سنوات ذهبية، ولم يورّث للرئاسة ابناً ولا صهراً ولا فرداً من عائلته أو حزبه أو مناصريه، ولم يسع إلى التجديد ولا إلى التمديد.

«انسحب الكبير شارل ديجول إلى دارته في «كولومبيه لي دوز يغليز» يمضي سنته الأخيرة من حياته في سكينة وهدوء.

«وتوفي في السنة التالية مساء 9 تشرين الثاني 1970م تاركاً وصيتين:-

«الأولى ألاّ يحضر جنازته رؤساء ولا وزراء ولا سياسيون، والأخرى ألاّ يحفر على قبره إلا ما يلي :- «شارل ديجول 1890-1970».

«كانت هذه نبذة عن عظيم من العالم أنقذ بلاده حتى إذا قالت له بلاده «لا»، انحنى لمجد فرنسا وانسحب إلى عزلته احتراماً لمشيئة الشعب.

«فلو كان الاستفتاء بين ممثلي الشعب، لربما كانت اختلفت النتيجة، لأن ممثلي الشعب قد يُدلون بصوتهم تحت ضغط أو قسر أو مصلحة، فيخونون حاكماً أو يطعنون حليفاً .

«لكن ديجول يعلم أن مشيئة الشعب من مشيئة الله، وأن الحاكم العادل هو الذي ينصاع إلى مشيئة الشعب إن كانت محقة، وأنه ببقائه القسري في الحكم يقهر غاصباً تلك المشيئة!.»

الثورة المخملية أو الناعمة أو الرقيقة

17 نوفمبر – 29 ديسمبر 1989م

يسرد الأستاذ محمد الحسيني في مقاله المنشور على موقع «التشيك اليوم» بعنوان :ـ «ثورة تشيكوسلوفاكيا المخملية غيّرت وجه أوروبا» ما يلي:ـ

«كانت الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا (17 نوفمبر إلى 29 ديسمبر 1989) محركاً فعالاً لما سيليها من ثورات الألوان السلمية التي ستغير وجه أوروبا كنتيجة لنهاية الحرب الباردة وتداعي الاتحاد السوفييتي.

«في البداية لابد من الإشارة إلى أن هذا النوع من الثورات يستند إلى فكرة العصيان المدني أو المقاومة السلمية وأشهر رموزها تاريخياً غاندي وقبله المفكر الأميركي هنري ديفيد تورو (1817ـ1862) صاحب كتاب «العصيان المدني» الذي كان له تأثير كبير على كبار مفكري وسياسيي القرن العشرين.

«كانت تشيكوسلوفاكيا الفيدرالية (التي انقسمت عام 1993م إلى جمهوريتي تشيكيا وسلوفاكيا فيما عرف بالطلاق المخملي لأنه تم سلمياً أيضا) لاتزال في قبضة الحكم الشيوعي الذي أرساه الاتحاد السوفييتي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فيما كان يسمى بدول الكتلة الشرقية أو دول حلف وارسو الذي أنشئ لمواجهة حلف «الناتو» الخاضع لتوجيه الولايات المتحدة، وفي المرة الأولى التي تعرض فيها الحكم الشيوعي لهزة فيما سمي بأحداث «ربيع براغ» عام 1968م اجتاحت قوات «حلف وارسو» بقيادة سوفييتية تشيكوسلوفاكيا وقمعت الانتفاضة، وأعادت الهيبة للحكم الشيوعي الذي لم يتعرض لخطر مشابه حتى 1989م الذي كانت أحداثه كفيلة بإسقاط هذا النظام دون قطرة دم واحدة.

«طوال فترة الحكم الشيوعي منذ 1948م كانت الأحزاب ممنوعة وكذلك الطوائف ولذلك كان أول شعار رفعته الثورة المخملية تعديل المادة الدستورية التي تنص على أن للحزب الشيوعي «دوراً قيادياً».

«ولم تخل أحداث الثورة من بعض المواقف الغريبة فقد بدأت بكذبة.. وانتهت بانتخاب «فاتسلاف هافل» رئيسا من قبل النواب الشيوعيين الذين كانوا قد أعلنوه «منشقاً متمرداً» وطالبوا بسجنه قبل أيام من انتخابه.

«في 16 نوفمبر 1989 خرجت مجموعات من الطلبة في براتيسلافا عاصمة سلوفاكيا إلى الشوارع في إحدى المناسبات الوطنية وكالمعتاد كانت قوات الأمن في حالة استنفار لمواجهة أي طارئ إلاّ أن الأمور سارت بهدوء وأرسل الطلاب وفداً إلى وزارة التعليم وعرضوا مطالبهم المتركزة في حرية التعبير والمطالبة بالحد من الفساد السياسي والإداري.

«وفي اليوم التالي خرجت مظاهرات مماثلة في العاصمة براغ في تشيكيا ضمت نحو 20 ألف طالب حاصرتها قوات الأمن وحصلت مواجهات صاخبة، استمرت في تصاعد وقدر عدد المتظاهرين في 27 نوفمبر بنحو نصف مليون في براغ وحدها.

«الغريب أن أحد العملاء السريين في الشرطة لودفيك زيفكاك اندس بين الطلبة ورمى نفسه أرضاً كما لو أنه ميت وانتشرت شائعة قتل الطالب كالنار في الهشيم مثيرة الغضب في أوساط المثقفين والفنانين الذين قرروا الانضمام إلى المحتجين في حركة عصيان مدني تطورت يوما بعد يوم حيث اتسعت المظاهرات ما دفع بالشيوعيين إلى تنازل بعد آخر حتى انتهت بإنهاء نظامهم، والحقيقة أن هذه التطورات الداخلية كانت تغذيها وسائل الإعلام المجاورة في ألمانيا الغربية والنمسا التي كان المواطنون يلتقطون بثها والتطورات المتزامنة في ألمانيا الشرقية بعد أشهر من سقوط جدار برلين وما تلاه من أحداث.

«كل ذلك كان يحصل والاتحاد السوفييتي في غيبوبة يعيش أجواء التفكك وتنامي حركات الاستقلال بين جمهورياته، ولم يصدر عنه ما يظهر معارضة للتغير في تشيكوسلوفاكيا ولكن تبين لاحقاً أن المسؤولين السوفييت لم يكونوا يتوقعون سقوط النظام الشيوعي بالكامل وبسرعة كهذه.

«وفيما يلي ابرز التنازلات التي حصلت عليها الثورة المخملية:ـ

«في 23 نوفمبر وبينما انتشرت معلومات عن استعداد الجيش للتدخل لصالح النظام أعلن وزير الدفاع في مؤتمر صحافي متلفز أن الجيش لن يقوم بمواجهة المواطنين.

«في 24 نوفمبر بث التلفزيون الرسمي أول تصريحات للمعارض آنذاك فاتسلاف هافل لأول مرة في تاريخه وبعد ذلك انضم عدد من كتاب الصحف إلى المعارضة علناً.

«في 29 نوفمبر وافق البرلمان على إلغاء المادة الدستورية التي تنص على قيادة الحزب الشيوعي للبلاد، وفي 30 نوفمبر ألغيت مبادئ الثورة الشيوعية ومبادئ الماركسية ـ اللينينية من المناهج.

«وفي 3 ديسمبر أقدم الرئيس غوستاف هوداك على تعيين حكومة جديدة ضمت 15 وزيراً شيوعياً و5 غير شيوعيين لكنها رفضت من قبل المعتصمين.

«وفي 4 ديسمبر رفعت الدولة القيود عن السفر إلى النمسا وألغت البيانات الإلزامية التي كان مفروضاً على المواطنين تقديمها قبل السفر وكانت ردة الفعل أن غادر أكثر من 200 ألف تشيكوسلوفاكي إلى النمسا في عطلة نهاية الأسبوع الأول بعد رفع الحظر لزيارة المدن النمساوية.

«وفي 8 ديسمبر أعلن الرئيس العفو عن كل الجرائم السياسية وإطلاق كل السجناء السياسيين.

«وفي 11 ديسمبر أزيلت الحواجز على الحدود مع ألمانيا الغربية.

«وفي 21 ديسمبر أعلن رسميا عن حل «ميليشيا الشعب» التي كانت تحمي النظام منذ عام 1948م، ولم تتلق خلال الثورة أوامر بمهاجمة المتظاهرين.

«وانتهت الأمور كلها بانتخاب هافل رئيسا للبلاد في 29 ديسمبر بعد أيام على اعتباره خائنا من قِبل من انتخبوه وتم إلغاء المادة التي تحصر القيادة بالحزب الشيوعي والسماح بتعدد الأحزاب ثم انتخابات حرة والانتقال لاقتصاد السوق منذ عام 1990 لتكتمل فصول الثورة المثيرة للجدل التي فتحت الباب أمام كثير من الأسئلة: لماذا لم تتحرك الشرطة خاصة تلك المتخصصة في مكافحة الشغب لتقييد المظاهرات؟ هل كان ذلك بسبب الانقسام في الحزب الشيوعي نفسه؟ أم أن جهات خارجية دخلت في الموضوع؟ قيل أن الاتحاد السوفييتي أرسل مندوباً عسكرياً تابع سير العمليات، لكنه لم يتدخل ولم تبرز الأحداث انه قام بأي دور لمنع ما كان يجري.

«الكثير من الأسئلة طرحت دون أن تجد أجوبة مقنعة إلى اليوم، لكن الأكيد أن نهاية الحكم الشيوعي كانت فرصة لبداية جديدة للبلاد التي دخلت عهد الديمقراطية والتقارب مع أوروبا، فتشيكيا وسلوفاكيا اللتان افترقتا عام 1993م أصبحتا لاحقا عضوتين في الاتحاد الأوروبي وجزءا من العالم الغربي.

«كثيرون في التشيك سعداء اليوم بالانضمام إلى أوروبا ويوافقون على نشر الدرع الصاروخية على أراضيهم، لكنهم لا يقارنون أوضاعهم الحالية وتلك السابقة بمقارنات من نوع «أبيض وأسود» فكثير من مشاكلهم تم حلها كما وعدهم الغرب، لكن ظهرت مشاكل أخرى تجعلهم يحنون إلى الماضي.

الثورة السلمية ببولندا :- عام 1989م .

كانت بقيادة «نقابة التضامن» العمالية التي كان يقودها «ليش فاليسا» وبدأ مشواره السلمي للمطالبة بالإصلاحات، وشيئاً فشيئاً تجاوبت معه بقية النقابات والمفكرين والنشطاء بكامل بولندا إلى أن انتصرت حركته وانتخب رئيساً لجمهورية بولندا.

الثورة الوردية بجورجيا :- عام 2003م.

هي الثورة التي أطاحت برئيس جمهورية جورجيا «أدوارد شيفار نادزه» حيث اتهم رجل الأعمال الأمريكي ورئيس مؤسسة «المجتمع المفتوح» جورج سوروس بتقديم دعم مالي للجهات المناوئة له في جورجيا أجبرته على التنحي عن منصبه وذلك طبقاً لما نشره أ. علي الطالقاني في مقالة له عن الثورة المخملية والوردية نشر على شبكة النبأ المعلوماتية.

من يدعم الثورات الملونة :

ويضيف أ. علي الطالقاني في مقاله المذكور أعلاه بأن البعض يتهم «جورج سورس» بدعم الثورات الملونة، وهو رجل أعمال أمريكي من أصل يهودي ورجل البورصة الذي يعتلي المرتبة 99 في قائمة أغنى رجل في العام وتزيد ثروته عن تسعة مليار دولار.

ويضيف كاتب المقال أن السلطات الإيرانية متخوفة من حدوث ثورة مخملية في إيران حيث سبق لوزير خارجية إيران أن اتهم بريطانيا وأمريكا بلعب دور في هذا المجال.

ويخلص كاتب المقال إلى القول بأن دور المجتمع المدني أصبح كبيراً في مقاومة الاستبداد والطغيان من خلال الفعاليات السلمية، وإن كان الطريق مازال طويلاً وشاقاً أمام فكر الإنسان ليستطيع أن يكرّس ثقافة اللاعنف والسلم عند القيام بثورة ما.

ثورة أوكرانيا البرتقالية نوفمبر 2004م - يناير 2005م

كانت أوكرانيا إحدى جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة قبل انحلال الاتحاد، وانطلقت الانتفاضة بتدفق آلاف المتظاهرين الأوكرانيين وتجمعت في ميدان «الاستقلال» الذي اتخذ رمزاً للثورة البرتقالية، واكتست الساحات باللون البرتقالي وتمكن مئات الآلاف من المتظاهرين سلمياً من تغيير الحكام وليس النظام في مشهد يشبه تحطيم جموع الناس في الألمانيتين «لحائط برلين» الذي كان يقسم المدينة الألمانية، رفعت الانتفاضة لواء الحفاظ على القانون ومشروعية الدولة.

وتطلق تلك التسمية على سلسلة الاحتجاجات والأحدث السياسية التي وقعت في أوكرانيا بين نوفمبر 2004م ويناير 2005م في أعقاب جولة إعادة التصويت على الانتخابات الرئاسية الأوكرانية عام 2004م وكانت «كييف» العاصمة هي النقطة التي تمركزت فيها تحركات آلاف المحتجين يومياً، وذلك بسبب الصراع على السلطة بين طرفين : رئيس الجمهورية «فيكتور يوشيشنكو» وحليفه زعيم كتلة المعارضة البرلمانية «الأقلية» «يوليا تيموشينكو» والطرف الثاني رئيس الوزراء «فيكتور يانوكوفتيش» وحلفاء زعماء كتلة الأغلبية البرلمانية.

وكانت المشاركة الهائلة للناس قد هزت أوكرانيا والعالم التي شاهدها وتابعها عبر شاشات التلفزة ووسائل الاتصال الرقمية، وتمخضت الثورة البرتقالية عن مجيء التيكنوقراط «فيكتور يوتشكنو» ليصبح زعيماً لأوكرانيا الجديدة الذي لقّب «بالشهيد الحي» حيث دسّت له كمية من السم ليصاب بتشوهات جلدية في وجهه وينجو من الموت.

وقد حكم على «يوليا تيموشينكو» فيما بعد بالحبس لمدة سبع سنوات في عام 2011م لاتهامها باستغلال منصبها لأغراض شخصية.

السلطة الخامسة في المجتمعات الحديثة

تقسم السلطات في المجتمعات الحديثة إلى ثلاث:- هي التشريعية والتنفيذية والقضائية بالنسبة للمجتمعات الديمقراطية، وغير الديمقراطية أيضاً، ثم أضيفت إليها سلطة رابعة وهي الصحافة المكتوبة التي تلقّب بصاحبة الجلالة، وقد تطورت حديثاً إلى صحافة رقمية ووسائل إعلام متنوعة، ثم أخيراً تفجرت ثورة إعلامية حديثة بفضل التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال الحديثة عبر الأقمار الاصطناعية وظهور الأجيال المتعاقبة من الحواسيب الالكترونية ومارافقها من نشوء وازدياد منظمات المجتمع المدني، وترهل الأنظمة القمعية وفسادها، وزيادة الوعي لدى الناس وتوقهم إلى الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، كل ذلك أدى إلى خلق بيئة ساعدت في تكوّن سلطة خامسة تراقب السلطات الأربعة السابقة وتؤثر فيها وتصححها هي سلطة الشعب، وكانت سنة 1968م هي سنة الميلاد الجديد والولادة الحديثة للسلطة الخامسة ممثلة في ربيع براغ يناير 1968م وثورة الطلبة بفرنسا مايو 1968م وفي مقال حديث للأستاذ رياض خليل عن سلطة الشعب الخامسة نشر على الشبكة المعلوماتية يورد فيه مايلي:-

«أولاً: الديمقراطية المزيفة

«كثيراً ما يجري الحديث عن السلطات الثلاث: التشريعية, التنفيذية, القضائية, ويضيف إليها البعض سلطة رابعة, هي سلطة الإعلام, ولكن أحداً لا يتحدث عن سلطة خامسة هي في الواقع أم السلطات الأربع إنها سلطة الشعب.

«إن الحديث عن السلطات في ظل نظام ديمقراطي, يختلف عنه في ظل نظام غير ديمقراطي, ففي هذا الأخير لا معنى للكلام عن سلطات, لأنه لا وجود فعلي سوى لسلطة واحدة, تختصر في ذاتها باقي السلطات, تصنَعها وتوظفها من فوق, وخارج إرادة الشعب, هنا نجد أن إرادة أو رأس الحاكم هي مصدر السلطة, وما السلطات الثلاث أو الأربع سوى تجليات شكلية تضليلية لها, هدفها الأساسي تجميلي نفاقيّ, ويبدو ذلك جلياً في الاسم المستعار الذي تتسمّى به وهو «الديمقراطية». إنه اسم على غير المسمى تماماً... ما يؤسس لأزمة تناقض بين الشكل والمحتوى على طول الخط.

«في ظل النظم غير الديمقراطية, لا وجود.. ولا معنى لفصل واستقلال السلطات, وليست مصممة أصلاً على هذا الأساس, الذي يعرقل إرادة الحاكم ويقيدها, فهذا الأخير لا يقبل بوجود آليات للنقد والاعتراض والتأثير, ويعمل على احتكار صناعة القرار, لا سيما في الشأن العام. هكذا يختصر الحاكم في شخصه جميع السلطات الفعلية, ويصبح الحاكم فوق السلطة والدولة والشعب.

ثانياً: العلامة الفارقة للاستبداد (تغييب سلطة الشعب)

«في هذه الحالة يقتصر دور السلطات على أداء وظيفة استشارية..تنفيذية, تهتم بتقديم المقترحات, وتعنى بتنفيذ التعليمات,وتُترك لها بعض التفاصيل والهوامش. ولا يكتفي الحاكم بتدجين وتهجين المؤسسة التشريعية, والقضائية, والدستور, والقوانين, بل يعمد إلى مزيد من تحصين إرادته واستحواذه على

كامل السلطة من خلال تفعيل دور قانون الطوارئ... والمحاكم الاستثنائية, إلى الدرجة التي تمكنه من تعطيل وشل القوانين المرعية التي صنعها بنفسه.

«هذه الصيغة غير الديمقراطية تفضي إلى عملية اغتصاب منظّم للإرادة العامة للمجتمع, وطاقاته السياسية, وإقصاء أي دور للسلطة الرقابية والنقدية. وتحدد وظيفة السلطة الرابعة (الإعلام), بالدعاية والإعلان والترويج لبضاعة السلطة غير الديمقراطية, من أجل تسهيل تسويقها وتسويغها في الوسط الاجتماعي.

«وما يميز هذا النوع من الحكم غير الديمقراطي هو تفشي البيروقراطية والفساد والفشل في إدارة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

«وما يميزه بشكل أخص هو التغييب المتعمد والمنظم لسلطة الشعب, هذا التغييب الذي يعتبر العلامة الفارقة للنظم غير الديمقراطية.

«**ثالثاً: سلطة الشعب (هي سلطة إنتاج وإعادة إنتاج السلطات)**

«عندما أصف سلطة الشعب بالسلطة الخامسة, فإنني أعني أن ثمة وجود لسلطة أساسية غير السلطات الأربع قلما يجري الحديث عنها بوصفها سلطة مستقلة وتأسيسية شكلاً ومضموناً.. وبالطبع يرتبط وجود هذه السلطة بالديمقراطية. ولا يمكن الكلام عنها إلا في إطار الديمقراطية.

سلطة الشعب هي السلطة الأم, التي تلد باقي السلطات: تربيها, وترعاها, توجهها وتردعها وتقومها, تعينها وتقيلها, تحدد وترسم عملها في نطاق الدورات السياسية المتعاقبة.

«وهي سلطة أصلية: بمعنى أنها تمارس بالأصالة, لا بالنيابة كما هو حال السلطات الحكومية. وهي أيضاً سلطة متصلة, غير منقطعة, ولا مشروطة إلا بذاتها وإرادتها التعاقدية الحرة.

«سلطة الشعب دائمة, بينما السلطات الحكومية مؤقتة ومشروطة بزمان ومكان ودورة محددة, وبشروط التوكيل والتفويض الشعبي لها بموجب الدستور.

«إن سلطة الشعب كلية فيما السلطات الحكومية فرعية وجزئية. الأولى مُؤسِّسة (منتجة) للثانية, وهي السلطة الأقوى والأسمى, لأنها رأس وقاعدة, منبع ومصب, منطلق ومستقر لباقي السلطات, ما يعني أنها قاعدة النظام الديمقراطي برمته.

«فغيابها يعني الاستبداد (اللاشرعية) ووجودها يعني الحرية والديمقراطية (الشرعية). هذا هو المعيار لتقييم الأنظمة السياسية.

رابعاً: الولاية والحاكمية للشعب

«الوضع الطبيعي هو أن يكون الشعب مصدر السلطة, والوضع غير الطبيعي هو أن يكون الحاكم مصدر السلطة, السلطة غير الديمقراطية تمشي على رأسها, والسلطة الديمقراطية تمشي على قديمها.. الأولى هي الصورة المقلوبة تماماً للثانية.

«إذا أردنا تصحيح الصورة المقلوبة, فلا بد من إعادة الحق إلى نصابه, ما يعني تمكين الشعب من لعب دوره الرئيسي في صناعة وإنتاج الحياة السياسية برمتها.

أ.رياض خليل

أ.عبدو مباشر

LE MONDE diplomatique

Octobre 2003 - 50e année - N° 595 | Publication mensuelle - 1, avenue Stephen-Pichon, 75013 Paris - www.monde-diplomatique.fr | 36 pages : 3,80 €

du Venezuela
Par Maurice Lemoine (Pages 16 et 17.)

Par Pierre Lazuly (Pages 28 et 29.)

Par Dany-Robert Dufour (Page 3.)

Le cinquième pouvoir

PAR IGNACIO RAMONET

CONTRE LES ABUS des pouvoirs, la presse et les médias ont été, pendant de longues décennies, dans le cadre démocratique, un recours des citoyens. En effet, les trois pouvoirs traditionnels – législatif, exécutif et judiciaire – peuvent faillir, se méprendre et commettre des erreurs. Beaucoup plus fréquemment, bien sûr, dans les Etats autoritaires et dictatoriaux, où le pouvoir politique demeure le responsable central de toutes les violations des droits humains et de toutes les censures contre les libertés.

Mais, dans les pays démocratiques aussi, de graves abus peuvent être commis, bien que les lois soient votées démocratiquement, que les gouvernements résultent du suffrage universel, et que la justice – en théorie – soit indépendante de l'exécutif. Par exemple, il arrive que celle-ci condamne un innocent (comment oublier l'affaire Dreyfus en France ?) ; que le Parlement vote des lois discriminatoires à l'égard de certaines catégories de la population (ce fut le cas aux Etats-Unis, durant plus d'un siècle, à l'encontre des Afro-Américains, et cela l'est aujourd'hui contre les ressortissants des pays musulmans en vertu du « Patriot Act ») ; que les gouvernements conduisent des politiques dont les conséquences se révèleront funestes pour tout un secteur de la société (c'est le cas à l'heure actuelle, dans de nombreux pays européens, à l'encontre des immigrés « sans papiers »).

Dans un tel contexte démocratique, les journalistes et les médias ont souvent considéré comme un devoir majeur de

TOAD. – « Screen-test » (2003)

chaque année à Davos, dans le cadre du Forum économique mondial, et qui imprimèrent les politiques de la grande Trinité globalisatrice : Fonds monétaire international, Banque mondiale et Organisation mondiale du commerce.

C'est dans ce cadre géoéconomique que s'est produite une métamorphose décisive dans le champ de médias de masse, au cœur même de leur texture industrielle.

LES MOYENS DE COMMUNICATION DE MASSE (stations de

FACE À L'OCCUPATION AMÉRICAINE DE L'IRAK

Le monde arabe au pied du mur

La « paix américaine » semble avoir fait long feu. En Palestine, la décision de principe d'expulser le président Yasser Arafat a fini d'enterrer la « feuille de route ». En Irak, le chaos s'étend avec la recrudescence des attentats visant l'occupant, mais aussi ses collaborateurs et les Nations unies. En, faute de restituer la souveraineté aux Irakiens, le vote par le Conseil de sécurité des Nations unies d'une résolution ne suffira pas à sortir les Etats-Unis du bourbier. A trente mois de l'élection présidentielle, M. George W. Bush est donc confronté aux premiers échecs de la stratégie néoconservatrice pour « démocratiser » le Proche-Orient. Le monde arabe saura-t-il reprendre l'initiative ?

PAR HICHAM BEN ABDALLAH EL ALAOUI *

« FAITES ATTENTION à ce que vous demandez, dit le proverbe, vous pourriez l'obtenir. » Les Etats-Unis semblent avoir obtenu ce qu'ils voulaient en Irak : une victoire militaire rapide – qui a éliminé M. Saddam Hussein et les menaces que celui-ci faisait peser, quelles qu'elles fussent – et une tête de pont dans leur projet de remodelage démocratique du Proche-Orient.

Quoi qu'on pense de cette stratégie, Washington en a indiscutablement une : celle, audacieuse, d'une grande puissance mobilisée pour parvenir à ses fins. Si elle ne nous plaît pas, à nous de mobiliser nos propres forces au service de notre propre ordre du jour. Mais il nous faut aussi reconnaître l'indéniable disparité des forces. La majorité du monde s'opposait à cette guerre, mais elle n'a pas pu l'arrêter.

* Fondateur de l'Institut transnational de l'université Columbia (Etats-Unis). A participé à plusieurs missions internationales de paix, notamment au Kosovo avec les Nations unies. L'auteur est, par ailleurs, le cousin germain du roi Mohammed VI du Maroc. Il vit depuis deux ans aux Etats-Unis. Cet

«وتكريس ولايته على الحاكم بدلاً من تكريس ولاية الحاكم عليه. فالولاية والشرعية والحاكمية للشعب, لا للحاكم (فرد كان أم فئة).

خامساً: كيف يمارس الشعب السلطة؟!

السلطة حق إيجابي / يخول صاحبه العمل بموجبه, تحقيقاً لمصلحة أو منفعة أو غاية فردية أو اجتماعية.

«السلطة حق إيجابي ينص عليه القانون, ويمكّن صاحبه من المطالبة به, والعمل على تنفيذه وممارسته لتحقيق مصلحة أو منفعة أو غاية مشروعة.

«الحق الإيجابي لا بد من امتلاكه القوة الملزمة بموجب القانون. وهذا الأخير يجب أن يشمل الاعتراف بالحق من جهة, وأصول تنفيذه من جهة ثانية, وتحديد المسؤولية المترتبة على خرقه أو عرقلة تنفيذه من جهة ثالثة.

سادساً:- مرجعيتان لسلطة الشعب

« 1 ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

2 ـ الدساتير الوطنية

«ورد في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان, أن الحقوق الواردة فيه هي:- «المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم» حتى يتمكن» و يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية, واتخاذ إجراءات مطردة, قومية وعالمية, لضمان الاعتراف بها, ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها, وشعوب البقاع الخاضعة لسلطاتها».

«توضح الفقرة السابقة بجلاء, أن الالتزام والتقيد بالحقوق الواردة في الإعلان واحترامها والعمل على تفعيلها وتمكينها من التحول إلى واقع ملموس, هو مسؤولية فردية, اجتماعية, وعالمية.

«وتؤكد المادة (30) من الإعلان على أنه لا يجوز لدولة أو جماعة أو فرد العمل على «هدم الحقوق والحريات الواردة فيه».

«والوضع الطبيعي هو أن تتضمن الدساتير الوطنية (في مجتمع ديمقراطي طبعاً) الحقوق الواردة في «الإعلان», ولا سيما ما يتعلق منها بالشأن العام ومنها المواد :- «18 – 19 – 20 – 21 «

«هذه الحقوق ليست توصيات ومبادئ أخلاقية غير ملزمة, بل هي حقوق ملزمة بموجب مواد «الإعلان», ومواد وأحكام الدساتير الوطنية, كما أن هذه الحقوق لا تغفل الجانب الأهم «للحق» وهو «التمكين» من الوفاء به, فللحق قوة تحميه وتفرضه, وهذا هو مضمون القانون, وما يميزه عن المبدأ الأخلاقي.

«فالحقوق سلطات, والسلطات هي الجانب التطبيقي للحق. والحقوق نوعان: حق بالأصالة وحق بالوكالة. وإن حقوق الإنسان الواردة في الإعلان وفي الدساتير الوطنية هي حقوق بالأصالة, وبالتالي جزء من الهوية والشخصية الفردية, وتدخل كلها مع حق الحياة في كينونة عضوية واحدة لا تتجزأ. والمساس بأي منها مساس بحق الحياة.

«وكما ورد في ديباجة «الإعلان», فإن حجب و»تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا / ولا يزالا / إلى أعمال همجية آذت / وتؤذي/ الضمير الإنساني», وإن تجاهل هذه الحقوق هو السبب الذي يقف وراء الصراعات

والنزاعات والعدوان والعنف بين البشر. واحترام هذه الحقوق هو المخرج الوحيد نحو الأمن والسلام الاجتماعي والعالمي, والمنطلق نحو الرخاء والارتقاء والتحرر من الخوف والفقر والاضطهاد والجهل.

«إن حقوق الإنسان هي قاعدة أي نظام ديمقراطي, وهي توفر للفرد والشعب أدوات الدفاع عن الذات, وقوة الرقابة والنقد والاعتراض والضغط والضبط والتوجيه والردع إزاء السلطات الحكومية (في مجتمع ديمقراطي حر بالطبع).

«إن المادة (18) من الإعلان, وهي مادة تأخذ بها الدساتير الديمقراطية, تتيح «لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين, ويشمل هذا الحق حرية الإعراب عنها بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر سراً أم مع الجماعة».

«والمادة (19) تتيح «لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير واعتناق الآراء واستقاء الأنباء والأفكار.... وتلقّيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون التقييد بالحدود الجغرافية». تعطي هذه المادة للأفراد والشعب سلطات دائمة في النقد والاعتراض وإبداء الآراء والتعبير عنها بالوسائل كافة ومنها وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية, والفن والأدب, والتظاهر والحوار العلني.

«والمادة (20) تعطي «لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية», ومنها تأسيس الأحزاب والجمعيات والنوادي والروابط والنقابات والاتحادات وسائر أشكال التجمع والاجتماع والتحزب. ومثل هذه السلطة تكفل للشعب تنظيم إرادته وصفوفه وتياراته واستجماع قوته للتأثير في مجرى الأحداث والواقع السياسي للمجتمع والمشاركة في تقرير مصير الوطن والشأن العام المشترك. وهذه سلطة دائمة أصلية لا انقطاع فيها ولا توكيل.

«وتأتي المادة (21) لتعزز هذا الحق, بحق كل فرد في «الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة» أو بصورة غير مباشرة, أي عبر التنظيمات الاجتماعية السياسية والمدنية المختلفة, وعبر حرية التعبير وحرية الإعلام.

«والفقرة «3» من المادة (21) تؤكد حقيقة:-

«إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة», ما يعني أن سلطة الحكومة مشروطة ومحددة بإرادة الشعب لا بإرادة الحاكم (فرداً كان أم فئة).

«إن إرادة الشعب هي سلطة إنتاج وإعادة إنتاج السلطة الحكومية وفقاً لمعايير وأحكام ومواد وآليات القانون الأساسي للدولة «الدستور», «في مجتمع ديمقراطي طبعاً».

«يعني ذلك أن لا سلطة فوق سلطة الشعب. وأن سلطة الشعب هي الدستور والقانون الذي يسنه ويشرعه ويرضى به الشعب, ولا قيمة للدساتير التي يسنها الحكام وفقاً لمصالحهم وأمزجتهم وتصوراتهم ورغباتهم ومشيئاتهم..

«المقياس الشرعي للدستور هو أن يشترك ويتوافق عليه المجتمع في إطار الشرعية الديمقراطية, حيث يغدو الدستور النص المكتوب الذي يعبر عن «العقد الاجتماعي». العقد الذي يجسد توافق الإرادات الاجتماعية وانتظامها في صيغة مشتركة تعكس المصلحة والإرادة العامة, التي تصب في مصلحة كل فرد , وتجسد إرادة كل فرد في المجتمع.

«إن سلطات الشعب تشكل الدرع الواقي للحرية والعدل والسلام الاجتماعي, والرادع العملي للتعدي على القانون, والكابح الفعلي للهيمنة.

«وإن سيادة الشعب الفعلية تملك المناعة الكافية ضد ظهور «الفوهرر» أو الديكتاتور, أو الزعامات المافيوية المتسلطة التي تشكل نوعاً من السلطة داخل السلطة كما يحصل في بلدان عدة.

خلاصة القول:

إن تغييب سلطة الشعب يتعارض مع الحد الأدنى لآدمية الإنسان وتمدنه وتحضره, ما يعني النكوص نحو الهمجية والوحشية بأفظع صورها, وهو ما يحصل في منطقتنا على وجه الخصوص.

«ولا حل ولا مخرج من هذه الحالة الفظيعة, إلا باحترام حقوق الإنسان والسير قدماً في طريق الديمقراطية, الطريق الذي يتحرر فيه الإنسان من جهله وفقره وهمجيته وخوفه وتهميشه وإقصائه.

«لا بد من إعادة تأهيل الحياة السياسية وتصحيحها, للانتقال من التوحش الاستبدادي إلى التمدن والتحضر الديمقراطي. وهو ما يتطلب الإرادة الطيبة والنية الحسنة والإيثار لدى الجميع. إن مضمون التنمية الديمقراطية هو بالترابط العضوي بين أشكال التنمية: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية, ووضعها تحت عنوان واحد هو:ـ الإنسان».

كما سبق لصحيفة «لوموند» الدبلوماسي .. الشهرية الصادرة بباريس أن نشرت مقالة مطولة عن السلطة الخامسة بعددها رقم «595» الصادر بشهر أكتوبر 2003م للكاتب أ. Ignacio ramonet ننشره بالصفحة المقابلة،

كان البعض يعتبر أن رجال الدين هم «السلطة الأولى» والنبلاء هم «السلطة الثانية» والعامة هم السلطة الثالثة والصحافة هم السلطة الرابعة.

وليس هناك تعريف ثابت للسلطة الخامسة لكنه يستخدم لوصف منظمات المجتمع المدني ويختلف هذا التعبير «السلطة الخامسة» عن ما يعرف «بالطابور الخامس» الذي يستخدم لوصف العناصر التخريبية أو المتمردة أو المضادة في المجتمع.

وقد نجحت السلطة الخامسة في تفعيل مراقبة الناس على أداء السلطات الأربعة السابقة عليها زمنياً ونجحت في حشد ألاف وملايين الناس ضد تصرفات الحكومات المستبدة والطغاة في أوكرانيا وتشيكوسلوفاكيا ومصر وتونس وليبيا وغيرها.

السلطة الخامسة في تراثنا الإسلامي :

بالبحث في تراثنا الإسلامي الخالد وتقليب صفحاته البيضاء سنجد فيها تأصيلاً وجذيراً لفكرة السلطة الخامسة هذا المصطلح الجديد المتداول في الفكر السياسي المعاصر . فنجد «صحيفة المدينة « التي وضع أحكامها نبينا الكريم صلى اللّه عليه وسلم ، فهي أول دستور مكتوب في الإسلام ، في السنة الأولى من الهجرة لينظم الحياة اليومية ويضبطها بين المسلمين من الأنصار والمهاجرين وبين يهود يثرب ، وليكون هو الحكم بينهم فيما يختصمون فيه .

وأضفنا إلى نص صحيفة المدينة ثلاثة شروح لها : الأول للكاتبة أ. نديه ياسين والثاني للكاتب أ. توفيق السديري والثالث للكاتب أ. محمد عجاج .

ثم عثرنا على مقال للشيخ عبدالحميد بن باديس ، كتبه عام 1938 بعنوان « أصول الولاية في الإسلام» حيث أقتبس من الخطبة المشهورة للخليفة الأول للمسلمين سيدنا أبي بكر الصديق رضي اللّه عنه ، وهي أول خبطة له مؤكداً من خلالها على فلسفته وأسلوبه في الحكم بقوله :

« لقد ولت عليكم ولست بخيركم ، فإن رأيتموني على حق فأعينوني ، وأن رأيتموني على باطل فسددوني ، أطيعوني ما أطعت اللّه فيكم ، فإن عصيت فلا طاعة لي عليكم « . منتهى البساطة والحكمة والديمقراطية .

كما رأينا أن نذكّر أيضاً بنص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، بلغة مبسطة الصادر عن المجتمع الدولي المعاصر المتمدين عام 1948 ، للتدليل على أن جل أحكامه مستقاه من تراثنا الإسلامي وديننا الإسلامي السمح الحنيف واللّه نسأل الهداية لنا ولغيرنا .

والمقالات الثلاثة أعلاه استقيناها من عالم الفضاء الافتراضي / الشبكة العنكبوتية العالمية. أما المراجع الأخرى ، استقيناها من نشرات « مركز دراسة الإسلام والديمقراطية / مؤسسة ستريت لو» وعنوانها واضح بالصفحات التالية لمن يريد الاطلاع على المزيد من إنتاجها الغزير .

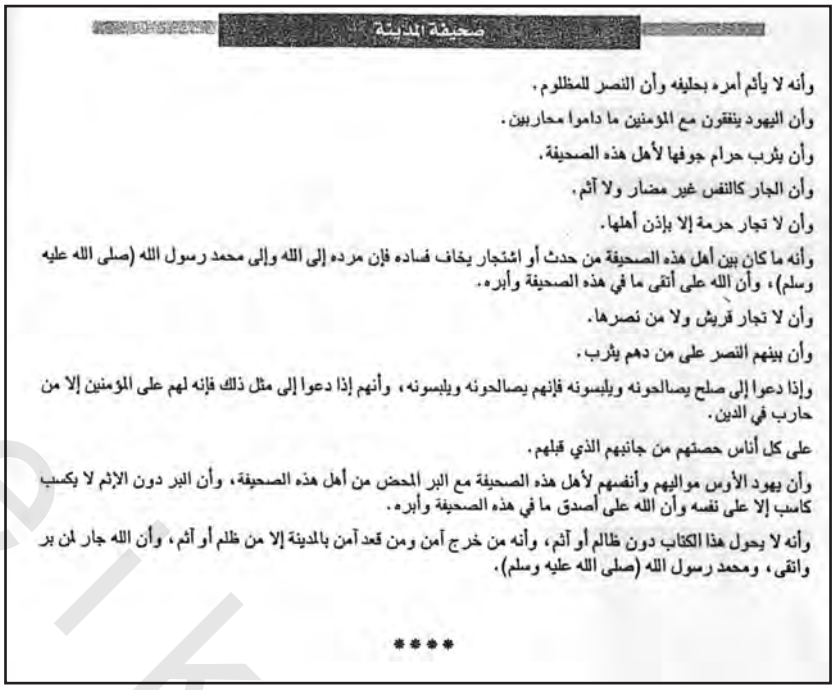

صحيفة المدينة

وأنه لا يأثم امرء بحليفه وأن النصر للمظلوم.

وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين.

وأن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة.

وأن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم.

وأن لا تجار حرمة إلا بإذن أهلها.

وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وأن الله على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبره.

وأن لا تجار قريش ولا من نصرها.

وأن بينهم النصر على من دهم يثرب.

وإذا دعوا إلى صلح يصالحونه ويلبسونه فإنهم يصالحونه ويلبسونه، وأنهم إذا دعوا إلى مثل ذلك فإنه لهم على المؤمنين إلا من حارب في الدين.

على كل أناس حصتهم من جانبهم الذي قبلهم.

وأن يهود الأوس مواليهم وأنفسهم لأهل هذه الصحيفة مع البر المحض من أهل هذه الصحيفة، وأن البر دون الإثم لا يكسب كاسب إلا على نفسه وأن الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبره.

وأنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم، وأنه من خرج آمن ومن قعد آمن بالمدينة إلا من ظلم أو آثم، وأن الله جار لمن بر واتقى، ومحمد رسول الله (صلى الله عليه وسلم).

****

مركز دراسة الإسلام والديمقراطية
مؤسسة ستريت لو

الإسلام والديمقراطية

نحو مواطنة فعالة

كتابة وإعداد:

الأستاذ محمد يتيم
جمال بندحمان
عبد الرزاق مقري
بوجمعة غشير
عماد الدين شاهين
آمال حسن عويضة
سمير أمين جراح
نوال الفاعوري

صحيفة المدينة (١ هجرية)

كتابه (صلى الله عليه وسلم) بين المهاجرين والأنصار واليهود

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب من محمد النبي (رسول الله) بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب ومن اتبعهم فلحق بهم وجاهد معهم.

إنهم أمة واحدة من دون الناس.

المهاجرون من قريش على ربعتهم يتعاقلون بينهم وهم يفدون عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

وبنو عوف على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

وبنو الحارث (من الخزرج) على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

وبنو ساعدة على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

وبنو جشم على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

وبنو النجار على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

وبنو عمرو بن عوف على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

وبنو النبيت على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

وبني الأوس على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

وأن المؤمنين لا يتركون مفرحاً بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل.

وأن لا يخالف مؤمن مولى مؤمن دونه.

وأن المؤمنين المتقين أيديهم على كل من بغى منهم أو ابتغى دسيعة ظلم أو إثماً أو عدواناً أو فساداً بين المؤمنين، وأن أيديهم عليه جميعاً ولو كان ولد أحدهم.

ولا يقتل مؤمن مؤمناً في كافر ولا ينصر كافراً على مؤمن.

وأن ذمة الله واحدة يجير عليهم أدناهم، وأن المؤمنين بعضهم موالي بعض دون الناس.

شرح وثيقة المدينة

،منقول عن الكاتبة : ندية ياسين

وضع محمد صلى اللّه عليه وسلم أول دستور في تاريخ البشرية بعد ما قبلت به المدينة زعيما لها. لا يتفحص الاستشراق هذا الحدث السياسي البارز ولا يقف عندهُ بالقدر اللازم، رغم أن هذه الوثيقة التاريخية تستحق اهتماما أكبر نظرا لما تجسده من انفتاح وسعة نظر.

هذا الدستور يترجم بوضوح مدى الحرص على احترام الإنسان وتحقيق تدبير اجتماعي ذكي. فمن خلال فصوله يبين لنا المشرع كيف تُدَعم القواعدُ السياسية الجسدَ الاجتماعيَّ عبر المؤاخاة التي تمت بين المهاجرين والأنصار، والتي يلتزم فيها كل أنصاري بمقاسمة أخيه المهاجر جميع ما يملك.

ثم أنشأ رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم منذ اليوم الأول لقدومه إلى المدينة فضاءا تضامنيا واسعا يُمَكن أفراد المجتمع من الانصهار في بعضهم. فقد أصبح المسجد إضافة إلى كونه مكانا للعبادة فضاءا للتفكير والحوار والقيم الإنسانية التي تحملها رسالة الإسلام.

كان إذن مجتمعا ملائكيا لا خصومة فيه ولا خلاف؟
أبدا! بل كانت المجموعتان (المهاجرون والأنصار) تختلفان. كان بعض المهاجرين مثلا يمتعضون من التحرر النسبي لنساء الأنصار ويشتكون من العدوى التي بدأت تصيب نساءهم.

لذلك كانت الخلافات التي تعرض على الرسول صلى اللّه عليه وسلم كثيرة، لكنها كانت تُطْرَح في إطار يحميها من التفاقم والتحول إلى حقد اجتماعي أو انقسام طبقي: إطار الإيمان باللّه والحب في اللّه.

كانت محبة الرسول صلى اللّه عليه وسلم أيضا مُشَحِّما روحيا قويا يُمَكِّن دواليب المجتمع المتعدد الأطياف من الدوران بكل يسر. لكن المشرع لم يكن يكتفي بهذا التكافل القائم على البذل، بل كان يحرص على تدوين القوانين التي ستدبر هذا المجتمع الجنيني.
ذلك أن الجسد الأخلاقي كان محتاجا إلى هيكل قانوني وتوافق اجتماعي يتجاوز أفقهما جماعة المسلمين ويستوعب قبائل اليهود التي كانت تعيش في المدينة. كان لزاما إذن تطبيع العلاقات الاجتماعية مع أهل الكتاب بالتنصيص على القواعد التي تحكمها انطلاقا من الأهمية التي يحظون بها باعتبارهم أهلَ ذمة يجب رعايتهم.

سيكون دستور المدينة إذن تعبيرا نموذجيا عن التسامح الذي كان نشازا في عالم القهر القيصري أو الكسروي بما يُثبت نبعَه الإلهي المتمثل في الوحي.

دستور المدينة

أكدنا من قبل أن المخرج الوحيد لأمتنا الممزقة من هذا المأزق الذي تتخبط فيه لكي تسترجع مهمتها الحضارية المُخَلِّصة هو أن تقود معركة واسعة ضد الجهل.

وأقبح جهل هو ذلك الذي يتعلق بالتاريخ الذاتي للجاهل، خاصة إذا كان يدعمه نظام عالمي تتحالف فيه القيصريات الوطنية والدولية لإدامة الإبادة الخلقية والجسدية للشعوب.

قد نتحدث يوما ما عن المخرقة النفسية التي تعيشها الشعوب المسلمة ويَعترف بها أمام الملأ المسؤولون عنها عندما يصحو ضمير الإنسانية. لكن إلى ذلك الحين يتعين على المسلمين ألا يعتمدوا إلا على أنفسهم. وفي انتظار ذلك الوقت، تفوح حصيلتنا برائحة عطنة وتقبع أمتنا في القعر، قعر الحرمان والبؤس والتخلف والتضليل والخيانة من قبَل أبنائها قبل خصومها. فأمية شعوبها وطيش قادتها المجنونين يُغرقها في الطوفان الجامح للفقر الخلقي والمادي. لكن مقدمات اليقظة بدأت تظهر وبدأ تفكير موحد يتطور تدريجيا في أنحاء العالم الإسلامي ليسائل التاريخ يمثله العديد من المثقفين والعلماء.

من هؤلاء اليمني زيد بن علي الوزير الذي يدين في كتابه «الفردية» الانحراف القاتل الذي شهدته الأمة في مجال الحكم حين تحول من الشورى إلى الحكم الفردي: «أول ما يطالعنا من نصوصه (الدستور) أن الأمة تدير نفسها بنفسها ضمن آلية تخالف طبيعة «الدولة» القائمة ـ بطبيعة تكوينها ـ على التسلط والجبروت(...)، وتجعل الأمة تدير نفسها مباشرة عن طريق جماعي عبر مؤسسات جماعية(...).

«تحدثت الصحيفة عن أربع دوائر: دائرة داخلية بين المسلمين أنفسهم، ودائرة بين المسلمين واليهود، ودائرة بين المسلمين والوثنيين، ودائرة عامة يمكن أن تسمى أنظمة عامة.

ففي الدائرة الأولى:

1 ـ تَقرر أن (المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم هم أمة واحدة من دون الناس)، وبهذه المادة تم إلغاء رباط العصبية القبلية تماما، وأقيم بدلا عنها رباط العقيدة.

2 ـ وبتثبيت أن (قريش على ربْعَتهم يتعاقلون بينهم، وهم يَفْدون عانيَهم بالمعروف والقسط بين المؤمنين) وبأن كل قبيلة (يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين) ثبَّتَ مبادئ ما يمكن أن يطلق عليه بلغة اليوم «اللامركزية» من حيث أن كل «رَبْعة» تنظم أمورها بطريقتها التي كانت عليها بطريقة لا تتعارض مع تعاليمه.

3 ـ وبتثبيت (أن ذمة المؤمنين واحدة يجير عاليهم أدناهم وأن المؤمنين بعضهم موالي بعض دون الناس... وأن سلم المؤمنين واحد... وأن المؤمنين يبيء (تتكافأ دماؤهم) بعضهم على بعض).

4 ـ وبتثبيت (أنه لا يحل لمؤمن أقر ما في الصحيفة وآمن بالله واليوم الآخر أن ينصر مُحْدثا ولا يُؤْويه، وأنه من نصره أو آواه فإن عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل) تضع الوثيقة

سلامة المجتمع من الفساد والإفساد.

في الدائرة الثانية:

1 ـ أعطت الصحيفة لليهود أنهم مع المسلمين (أمة من دون الناس) وبهذه المادة تقررت المواطنة المتساوية.

2 ـ وتثبيت حق اليهود على دينهم وأموالهم (لليهود دينهم وللمسلمين دينهم) تَمَّ التوقيع على حرية الأديان وحماية الأقليات.

3 ـ وبتوقيع اليهود على أنه (ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد رسول الله) تَم الاعتراف بقيام الأمة الإسلامية من قبل الأقلية التي مُنحت بدورها حقوقا معروفة، وحُددت عليها واجبات واضحة.

4 ـ وكما نصت الصحيفة على اعتبار المسلمين كتلة واحدة على أساس لا مركزي أعطت نفس الحق لليهود (على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم).

5 ـ ونصت الصحيفة على التزام المسلمين واليهود بموقف الدفاع عن بعضهم البعض (وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة وأن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم وأنه لا يأثم امرؤ بحليفه، وأن النصر للمظلوم) وبهذا تساوى المواطنون في الحقوق والواجبات (الغُنْم والغُرْم).

6 ـ وبالتزام اليهود أنهم (ينفقون مع المؤمنين ماداموا محاربين)(...) وبهذه المادة توضح معنى «الجزية» وأنها فقط على الذين لا يحبون أن يقاتلوا مع المسلمين، فإن فعلوا تسقط عنهم الجزية ولهم نفقة من بيت مال المسلمين، أما إذا لم يشاركوا في الحرب فعليهم الجزية، وبين (لهم) و(عليهم) تحددت طبيعة الجزية. ثم إن كلمة الجزية مشتقة من المجازاة، فجزاء عدم الحرب دفع ضريبة، فهي ليست إذلالا كما يصورها خصوم الإسلام، ولكنها رعاية في مقابل ألا يرغم مواطن على قتال أبناء معتقده.(...) وإذا ما حاربوا سقطت عنهم ضريبة الحماية: الجزية.

وظل الحال بين المسلمين واليهود على خير ما يرام إلى أن اشتركوا مع قريش ضده فنقضوا مادة دستورية من دستور الصحيفة التي تلزم الجميع ألا يجير أحد مالا من قريش ولا نفسا إلخ، فأخرجهم من المدينة بعد أن نقضوا عهد الصحيفة.

7 ـ وبإقرار (أنه من تبعنا من يهود فإن له النصرة والأسوة غير مظلومين ولا متناصَر عليهم) تمت المساواة السياسية، إذ أن على المسلمين أن ينصروا اليهود الذين دخلوا في الأمة كما ينصرون أنفسهم.

في الدائرة الثالثة:

1 ـ ضمنت الصحيفة لبني أوس مناة أنهم أمة من دون الناس، ومن ثَم كل الحقوق التي لغيرهم. وكان «بنو أوس مناة» غير مسلمين وقد تأخر إسلامهم إلى ما بعد الخندق، أي أنهم دخلوا في الأمة دون أن يسلموا. وممن اشترك في معركة «أحد» أحد رعايا الدولة الإسلامية من الوثنيين «قزمان بن الحارث».

4 ـ الدائرة الرابعة: أحكام عامة:

1 ـ بإقرار أنه (لا يقتل مؤمن مؤمنا في كافر)، حافظ الإسلام على حياة مواطني الأمة الإسلامية بأقلياتها ـاليهودية والنصرانية والوثنية الذين تبعوا النبي بدون إسلام عن الكفار الذين يحاربون الله ورسوله. فتوضح

بهذه القاعدة معنى الكفر، ولو كان الكفر بالمعنى المتداول اليوم، لما كانت لهم كافة الحقوق والواجبات، ولما قتل مسلم بكتابي أو غيره. وقد قتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ وهو مثال العدل الإسلامي ـ مسلما بذمي، وساوى بين ديتيهما معلنا بأنه أولى بالوفاء بذمة اللّه وذمة رسوله(...) وجيء إليه برجل من المسلمين قتل ذميا فأمر بقتله، لكن اليهودي عفا عنه فلم يقبل الإمام إلا بعد أن تأكد من اليهودي نفسه أنه لم يُهدَّدْ أو يُخَوَّف».(1)

ـ مقتطف من كتاب «اركب معنا» ـ الفصل الثالث: «آفاق جديدة» فقرة: «ماض غير بسيط» من ص287 إلى293.

(1) الفردية، مركز التراث والبحوث اليمنية, 2000 ص52ـ56.

. توفيق بن عبدالعزيز السديري

جاءت الدعوة التي اطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه اللّه للحوار بين اتباع الاديان وما يتبع ذلك من حوار بين الثقافات والحضارات المختلفة في هذا العالم، جاءت تعبيراً عن رغبة صادقة من قائد مخلص حفي بوطنه وشعبه وامته والانسانية جمعاء، وهذه الدعوة هي تفعيل لاحدى القيم الإسلامية الكبيرة التي رسخها الإسلام منذ بزوغ فجره حيث ان دعوة الرسول صلى اللّه عليه وسلم بدأت بالحوار مع الآخرين، بل إن الحوار سنة من سنن اللّه في الكون وناموساً من نواميس الوجود، لا يمكن تعطيله أو تجاهله، ونحن إذ نحرص على الحوار في هذا الوقت فإنما نسير وفق منهجنا الإسلامي الصحيح، وسأخص الحديث في هذا المقال عن أنموذج من نماذج الحوار، وفي نفس الوقت ثمرة من ثمرات في أفضل العصور الإسلامية وهو العصر النبوي، وهذا الانموذج هو ما يسمى بصحيفة أو وثيقة المدينة وسبق أن قدمت في دراسة سابقة عرضاً متكاملاً عن هذه الصحيفة توثيقاً وتاريخياً وتخريجاً ودراسة قانونية دستورية، وسوف نعرض هنا كيف ان هذه الصحيفة لم تكن فقط أنموذجاً للحوار الراقي بل حولت الحوار واقعاً مطبقاً على الأرض، ولكن يحسن بنا في البداية أن نعرف هذه الصحيفة ونبين مصداقيتها ومن ثم نتحدث عن مدلولاتها.

ما هي هذه الصحيفة:

بعد ان هاجر النبي صلى اللّه عليه وسلم من مكة الى المدينة كان من اول ما عمله ان بادر بالمؤاخاة بين المهاجرين والانصار وواد ع اليهود وكتب في ذلك وثيقة بين سكان الدولة الجديدة تسمى صحيفة المدينة أو وثيقة المدينة واعتبرها بعض الباحثين دستوراً للدولة في ذلك العهد فهي بلا شك وثيقة دستورية بالغة الأهمية بما احتوته من تنظيمات عادة ما تكون الدولة الناشئة في حاجة لها، إضافة الى تميزها بصياغة قانونية شاملة ودقيقة، لا مجال للاختلاف حول مفهومها وتطبيقها، وتعد هذه الوثيقة أهم واقعة دستورية في العهد النبوي، وسبق أن اوردتها بنصها المطول عن ابن اسحق في الدراسة السابقة مفصلة في بنود بلغت تسعة وخمسين بنداً وقمت بتخريجها وتنفيذ الاقوال حولها، وأرى من المهم أن نعيد عرضها هنا ليعرف الناس ما هي هذه الصحيفة وما مصداقيتها ثم نعرج على أهم مدلولاتها.

أ ـ نص الوثيقة:

بسم الله الرحمن الرحيم:

1 ـ هذا كتاب من محمد النبي، بين المؤمنين من قريش ويثرب، ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم.

2 ـ انهم أمة واحدة من دون الناس.

3 ـ المهاجرون من قريش على ربعتهم، يتعاقلون بينهم وهم يفدون عانيهم بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

4 ـ وبنو عوف على ربعتهم، يتعاقلون معاقلهم الألى، وكل طائفة تفدي عانيها بالقسط والمعروف بين المؤمنين.

5 ـ وبنو الحارث على ربعتهم، يتعاقلون معاقلهم الاولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالقسط والمعروف بين المؤمنين.

6 ـ وبنو جُشَم على ربعتهم، يتعاقلون معاقلهم الاولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

7 ـ وبنو النجار على ربعتهم، يتعاقلون معاقلهم الاولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

8 ـ وبنو عمرو بن عوف على ربعتهم، يتعاقلون معاقلهم الاولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

9 ـ وبنو النبَّيت على ربعتهم، يتعاقلون معاقلهم الاولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

10 ـ وبنو الأوس على ربعتهم، يتعاقلون معاقلهم الاولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

11 ـ وإن المؤمنين لا يتركون مفرحاً بينهم ان يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل.

12 ـ وان لا يحالف مؤمن مولى مؤمن دونه.

13 ـ وان المؤمنين المتقين على من بغي منهم او ابتغى دسيعة ظلم أو اثم او عدوان او فساد بين المؤمنين وإن أيديهم عليه جميعاً ولو كان ولد احدهم.

14 ـ ولا يقتل مؤمن مؤمناً في كافر ولا يَنصُر كافراً على مؤمن.

15 ـ وان ذمة الله واحدة، يجير عليهم ادناهم، وان المؤمنين بعضهم موالي بعض، دون الناس.

16 ـ وانه من تبعنا من يهود، فإن له النصرة والاسوة، غير مظلومين ولا متناصرين عليهم.

17 ـ وإن سِلءم المؤمنين واحدة لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله إلا على سواء وعدل بينهم.

18 ـ وان كل غازية غزت معنا يعقب بعضها بعضاً.

19 ـ وان المؤمنين يبيء بعضهم عن بعض بما نال دماءهم في سبيل الله.

20 ـ وإن المؤمنين المتقين على أحسن هدى وأقومه.

21 ـ وإنه لا يجير مشرك مالاً لقريش ولا نفساً، ولا يحول دونه على مؤمن.

22 ـ وإنه من اعتبط مؤمناً قتلا عن بينة، فإنه قود به، إلا أن يرضى ولي المقتول، وإن المؤمنين عليه كافة، ولا يحل لهم إلا قيام عليه.

23 ـ وإنه لا يحل لمؤمن أقر بما في هذه الصحيفة، وآمن بالله واليوم الآخر أن ينصر محدثاً، أو يؤويه، وأن من نصره فإن عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة ولا يؤخذ منه عدل ولا صرف.

24 ـ وإنكم مهما اختلفتم فيه من شيء فإن مرده الى الله عز وجل والى محمد صلى الله عليه وسلم.

25 ـ وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ماداموا محاربين.

26 ـ وإن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم مواليهم وأنفسهم، إلا من ظلم وأثم، فإنه لا يوتغ، إلا نفسه وأهل بيته.

27 ـ وإن ليهود بني النجار مثل ماليهود بني عوف.

28 ـ وإن ليهود بني الحارث مثل ماليهود بني عوف.

29 ـ وإن ليهود بني ساعدة مثل ماليهود بني عوف.

30 ـ وإن ليهود بني جشم مثل ماليهود بني عوف.

31 ـ وإن ليهود بني الأوس مثل ماليهود بني عوف.

32 ـ وإن ليهود بني ثعلبة مثل ماليهود بني عوف، إلا من ظلم وأثم، فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته.

33 ـ وإن جفنة بطن من ثعلبة كأنفسهم.

34 ـ وإن لبني الشطبية مثل ماليهود بني عوف.

35 ـ وإن البر دون الإثم.

36 ـ وإن موالي ثعلبة كأنفسهم.

37 ـ وإن بطانة يهود كأنفسهم.

38 ـ وإنه لا يخرج منهم أحد إلا بإذن محمد صلى الله عليه وسلم.

39 ـ وإنه لا ينحجز على ثار جرح.

40 ـ وإنه من فتك فبنفسه فتك، وأهل بيته، إلا من ظلم.

41 ـ وإن الله على أبر هذا.

42 ـ وإن على اليهود نفقتهم، وعلى المسلمين نفقتهم.

43 ـ وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة.

44 ـ وإن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم.

45 ـ وإنه لا يأثم امرؤ بحليفه، وإن النصر للمظلوم.

46 ـ وإن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة.

47 ـ وإن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم.

48 ـ وإنه لا تجار حرمة إلا بإذن أهلها.

49 ـ وإنه ماكان بين أهل هذه الصحيفة من حدث او اشتجار يخاف فساده، فإن مرده الى الله عز وجل،

obeikandl.com

والى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

51 ـ وإن الله على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبره.

52 ـ وإنه لا تجار قريش ولا من نصرها.

53 ـ وإن بينهم النصر على من دهم يثرب وإذا دعوا الى صلح يصالحونه ويلبسونه، فإنهم يصالحونه ويلبسونه.

54 ـ وإنهم اذا دعوا الى مثل ذلك فإن لهم على المؤمنين ـ إلا من حارب في الدين ـ على كل إناس حصتهم من جانبهم الذي قبلهم.

55 ـ وإن يهود الأوس، مواليهم وأنفسهم على مثل ما لأهل هذه الصحيفة مع البر المحض من أهل هذه الصحيفة.

56 ـ وإن البرد دون الإثم، لا يكسب كاسب إلا على نفسه.

57 ـ وإن الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبره.

58 ـ وأنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم وآثم وأنه من خرج آمن ومن قعد آمن بالمدينة، إلا من ظلم او أثم.

59 ـ وإن الله جار لمن بر واتقى، ومحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم. انتهى نص الوثيقة.

بـ تخريج الوثيقة:

وردت هذه الوثيقة بهذا النص المطول عن ابن اسحاق مرسلة، كما ذكر ذلك ابن كثير في البداية، وابن هشام في السيرة، وابن اسحاق هو أول من أورد نص الوثيقة كاملاً، وقد ذكر ابن سيد الناس أن ابن أبي خيثمة أورد الوثيقة في تاريخه بهذا الإسناد، حدثنا أحمد بن خباب ابو الوليد حدثنا عيسى بن يوسف حدثنا كثير من عبدالله بن عمرو المزني عن أبيه عن جده: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتاباً بين المهاجرين والأنصار فذكر بنحوه، أي بنحو ما أورد ابن اسحاق.

ويبدو أن الوثيقة وردت في القسم المفقود من تاريخ ابن أبي خيثمة، كما وردت الوثيقة في كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام بإسناد آخر هو: حدثني يحى بن عبدالله بن بكير وعبدالله بن صالح قالا حدثنا الليث بن سعد قال حدثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب أنه قال: بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب بهذا الكتاب وسرده.

كما وردت الوثيقة في كتاب الأموال لابن زنجويه من طريق الزهري أيضاً.

هذه هي الطرق التي وردت بها الوثيقة بنصها الكامل، وهي متطابقة إلى حد كبير سوى بعض التقديم والتأخير أو اختلاف بعض العبارات مما لا يؤثر على مضمونها.

ويذكر أحد الباحثين أن الوثيقة موضوعة، وذلك لعدم ورودها في كتب الفقه والحديث الصحيح على الرغم من أهميتها التشريعية، بل رواها ابن إسحق دون إسناد معتمداً على رواية كثير المزني حاذفاً إسناده، وقد نقلها عنه ابن سيد الناس، وأضاف أن كثير بن عبدالله روى هذه عن أبيه عن جده وقد ذكر ابن حبان أن كثير المزني روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنها إلا على جهة التعجب، وسبب الحكم على الوثيقة بالوضع هو تصور أنه لم يروها غير ابن إسحاق، وأنه لم يعثر على إسناد لها سوى ما ذكره ابن سيد الناس من رواية ابن أبي خيثمة من طريق كثير المزني.

ولكن أبا عبيد القاسم بن سلام أوردها من طريق الزهري، وهي طريق لا صلة لها بكثير هذا، ونظراً لكون ابن إسحق من أبرز تلاميذ الزهري، فإن ثمة احتمالاً كبيراً أن يكون قد أوردها من طريقه، ثم كون كتب الحديث لم ترو نص الوثيقة كاملاً لا يعني عدم صحتها، فكتب الحديث أوردت مقتطفات كثيرة منها تشمل جزءاً كبيراً منها بأسانيد متصلة وبعضها أوردها البخاري ومسلم، فهذه النصوص من الأحاديث الصحيحة، وقد احتج بها الفقهاء وبنو عليها الأحكام، كما أن بعضها ورد في مسند أحمد، وسنن أبي داود وابن ماجة والترمذي بطرق مستقلة عن الطرق التي وردت منها الوثيقة ومن ذلك ما يلي:

عن علي رضي الله عنه لما سئل هل عندكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء بعد القرآن، قال: (لا والذي خلق الحبة وبرأ النسمة إلا فهم يؤتيه الله عز وجل رجلاً في القرآن، أو ما في الصحيفة، فقلت: وما في الصحيفة، قال: العقل، وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر)، قال علي رضي الله عنه: (ما عهد إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً خاصة دون الناس، إلا شيء سمعته منه فهو في صحيفة في قراب سيفي، قال: فلم يزالوا به حتى أخرج الصحيفة قال: فإذا فيها من أحدث حدثاً أو أوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرفٌ ولا عدلٌ، قال: وإذا فيها إن إبراهيم حرَّم مكة، وإني أحرِّم المدينة حرامٌ ما بين حَرَّتيها، وحماها كله، لا يختلى خلالها، ولا يُنَفَّرُ صيدها، ولا تلتقط لقطتها، إلا لمن أشار بها، ولا تقطع منها شجرة، إلا أن يُعلَّف رجلٌ بعيره، ولا يحمل فيها السلاح لقتال، قال: وإذا فيها المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يدٌ على من سواهم، ألا لا يقتل مؤمنٌ بكافر، ولا ذو عهد في عهده).

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب كتاباً بين المهاجرين والأنصار (أن يعقلوا معاقلهم وأن يفدوا عانيهم بالمعروف والإصلاح بين المسلمين).

وعن جابر بن عبدالله رضي الله عنه قال: (كتب النبي صلى الله عليه وسلم على كل بطن عقوله، ثم إنه كتب أنه لا يحل أن يتوالى مولى رجل مسلم بغير إذنه، قال روح: يتولى).

وقال رافع بن خديجة رضي الله عنه قال: (إن مكة إن تكن حرماً فإن المدينة حَرَّمَها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو مكتوبٌ عندنا في أديم خولاني).

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: (.. ثم نظر إلى المدينة فقال اللهم إني إحرم ما بين لابتيها بمثل ما حَرَّم إبراهيم مكة..).

وعن علي رضي الله عنه قال: (ما عندنا كتابٌ نقرؤه إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة، فقال فيها الجراحات، وأسنان الإبل، والمدينة حَرَمٌ ما بين عير إلى كذا فمن أحدث فيها حدثاً أو أوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرفٌ ولا عدلٌ، ومن تولى غير مواليه فعليه مثل ذلك، وذمة المسلمين واحدةٌ فمن أخفر مسلماً فعليه مثل ذلك.

وعن علي رضي الله عنه قال: (من زعم أن عندنا شيئاً نقرأه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة) قال: (وصحيفةٌ معلقةٌ في قراب سيفه) فقد كذب، فيها أسنان الإبل، وأشياء من الجراحات، وفيها قال النبي صلى الله عليه وسلم: (المدينة حرم ما بين عير إلى ثور، فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، ولا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً، وذمة المسلمين واحدة، يسعى بها أدناهم، ومن ادعى إلى غير أبيه أو انتمى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم

القيامة صرفاً ولا عدلاً).

وعن كعب بن مالك رضي الله عنه في قصة قتل كعب بن الأشرف، وقال في آخر الحديث: (.. ثم دعاهم إلى أن يكتب بينه وبينهم كتاباً، ينتهون إلى ما فيه، فكتب بينه وبينهم وبين المسلمين عامة صحيفة).

وعن عاصم بن سليمان الأحول قال: قلت لأنس: (ابلغك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا حلف في الإسلام؟ فقال: قد حالف رسول الله صلى الله عليه وسلم بين قريش والأنصار في داري).

وفي رواية قال: (سمعت أنس بن مالك يقول: حالف رسول الله صلى الله عليه وسلم في دارنا، فقيل له: أليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لاحلف في الإسلام؟ فقال: حالف رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار في دارنا، مرتين أو ثلاثا).

وذكر ابن القيمة رحمه الله: (أن الرسول صلى الله عليه وسلم صالح اليهود وكتب بينهم وبينه كتاب آمن)، وقال ابن حجر: وذكر ابن اسحق أن النبي صلى الله عليه وسلم (وادع اليهود لما قدم المدينة، وامتنعوا من اتباعه، فكتب بينهم كتابا).

وقال ابن القيم رحمه الله في أحكام أهل الذمة: (.. إن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة وادع جميع اليهود، الذين كانوا بها موادعة مطلقة، ولم يضرب عليهم جزية، وهذا مشهور عند أهل العلم بمنزلة التواتر بينهم، قال الشافعي رحمه الله: لم أعلم مخالفاً من أهل العلم بالسير أن الرسول صلى الله عليه وسلم لما نزل المدينة وادع يهود كافة على غير جزية، وهو كما قال الشافعي رحمه الله تعالى، وذلك أن المدينة كان فيما حولها ثلاثة أصناف من اليهود: بنو قينقاع، وبنو النضير، وبنو قريظة، وكانوا (بنو قينقاع وبنو النضير) حلفاء الخزرج، وكانوا (قريظة) حلفاء الأوس، فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم هادنهم ووادعهم مع إقراره لهم ولمن كان حول المدينة من المشركين من حلفاء الأنصار على حلفهم وعهدهم الذي كانوا عليه حتى انه عاهد اليهود أن يعينوه إذا حارب، ثم نقض العهد بنو قينقاع، ثم النضير، ثم قريظة.

قال محمد بن إسحق: وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني أول ما قدم المدينة كتاباً بين المهاجرين والأنصار وادع فيه يهود وعاهدهم وأقرهم على دينهم وأموالهم واشترط عليه وشرط لهم. قال بن إسحق حدثني عثمان بن محمد بن عثمان بن الأخنس بن شريق قال: (أخذت من آل عمر بن الخطاب هذا الكتاب كان مقروناً بكتاب الصدقة الذي كتب للعمال)، ثم ذكر نحو نص الوثيقة التي نحن بصددها الآن، ثم قال: (وهذه الصحيفة معروفة عند أهل العلم) ثم استشهد بحديث جابر بن عبدالله الذي رواه مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم- كتب على كل بطن عقولة والذي ذكرناه سابقاً.

ثم قال: «فكل من أقام بالمدينة ومخالفيها غير محارب من يهود دخل في هذا، ثم بين أن ليهود كل بطن من الأنصار ذمة من المؤمنين، ولم يكن أحد من اليهود إلا وله حلف إما مع الأوس أو مع بطون الخزرج، وكان بنو قينقاع وهم المجاورون للمدينة رهط عبدالله بن سلام حلفاء بني عوف بن الخزرج رهط البطن الذي بدئ بهم في هذه الصحيفة).

وبذلك يتبين أن القول بأن الوثيقة موضوعة مجازفة وذلك للأسباب الآتية:

1 ـ ثبوت المحالفة بين المهاجرين والأنصار، وكتاب الرسول صلى الله عليه وسلم في ذلك.

2 ـ ثبوت موادعة اليهود، وكتاب الرسول صلى الله عليه وسلم في ذلك.

3 ـ أن الوثيقة وردت من طرق عديدة تتضافر في اكسابها القوة.

4 ـ أن الزهري علم كبير من أعلام الرواد الأوائل في كتابة السيرة النبوية.

5 ـ أن أسلوب الوثيقة يدل على أصالتها، فنصوصها مكونة من جمل قصيرة وغير معقدة، وفيها كلمات وتعابير كانت مألوفة في العهد النبوي.

6 ـ أنه ليس في الوثيقة نصوص تمدح أو تقدح فرداً، أو جماعة، أو أي قرينة يمكن القول معها بأنها مزورة.

7 ـ التشابه الكبير بين أسلوبها، وأساليب كتب النبي صلى الله عليه وسلم الأخرى يعطيها توثيقاً آخر.

8 ـ أن الأحكام المستنتجة من الوثيقة يمكن استنتاجها من عموميات النصوص الثابتة في الصحاح والسنن والمسانيد التي ذكرنا طرفاً منها.

ج) مدلولات الوثيقة:

وقد احتوت هذه الوثيقة على عدة أحكام دستورية إلا أنها كذلك لها مدلولات مهمة في موضوع الحوار أهمها مايلي:

1 ـ تعتبر الوثيقة أنموذجاً لثقافة التسامح والعيش بسلام وهي خير مثال للواقع العملي للحوار بتأكيدها على المصالح المشتركة بين كل الأطراف.

2 ـ الإعلان عن قيام الدولة الإسلامية، وأن شعبها يتكون من: مهاجري مكة وأنصار المدينة، مضافاً إليهم كل من أبدى استعداداً للتبعية لهذه الوحدة، وخضع لقيادة دولتنا من الأقليات الأخرى القاطنة المدينة كما في الفقرة (1)، والفقرة (2)، وفي هذا ترسيخ لمبدأ الحوار الداخلي بين أبناء الوطن الواحد بمختلف طوائفه.

3 ـ نصت الوثيقة على مبدأ الانضمام الى المعاهدة بعد توقيعها، وهو مبدأ دستوري مهم، ومازال العمل يجري به إلى يومنا هذا، ولعلها أول وثيقة في التاريخ تقر هذا المبدأ كما في الفقرة (1) والفقرة (17).

4 ـ نصت الوثيقة على مواد في التكافل الاجتماعي بين أفراد الدولة، كما في الفقرات من (3) الى (13).

5 ـ نصت الوثيقة على إقامة العدل وتنظيم القضاء، ونقله من الأفراد والعشيرة الى الدولة دون محاباة، ودون السماح لأحد بالتدخل وتعطيل القانون كما في الفقرة (14).

6 ـ قررت الوثيقة مبدأ شخصية العقاب كما في الفقرة (46) والفقرة (56).

7 ـ أوردت الوثيقة نصوصاً في بيان مركز الأقليات الدينية، كما في الفقرات (17)، (26)، (27)، (43)، (44)، (53)، وفي هذا تأصيل لمبدأ الحوار بين طوائف المجتمع المختلفة بحفظ حقوقهم ومعرفة واجباتهم وهذا أمر مهم لينطلق الحوار على أساس التكافؤ والاحترام.

8 ـ أوردت الوثيقة نصوصاً في بيان الحقوق، كحق الحياة، كما في الفقرة (23)، وحق الملكية، كما في الفقرة (58)، وحق الأمن والمسكن، والتنقل، كما في الفقرتين (47)، (58).

9 ـ أوردت الوثيقة نصوصاً في بيان الحريات والحقوق كحق احترام عقيدة الآخرين، وعدم الإكراه في الدين، كما في الفقرة (27)، وبالتناصح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما في الفقرة (45).

10 ـ حددت الوثيقة أساس المواطنة في الدولة الناشئة، وهو الإسلام، فأحلت الرابطة الدينية بدلاً من الرابطة القبلية، حيث نصت الفقرة (2) من الوثيقة على أن المسلمين أمة من دون الناس، وليس معنى ذلك حصر المواطنة في المسلمين وحدهم، بل نصت الوثيقة على اعتبار اليهود المقيمين في المدينة من مواطني الدولة، وأوضحت حقوقهم وواجباتهم، كما في الفقرات من (27) الى (41).

11 ـ عينت الوثيقة أن المرجع عند الاختلاف رئيس الدولة، كما في الفقرة (25) والفقرة (39) والفقرة (50) بمعنى أن الوثيقة حددت سلطة تفسير النصوص.

12 ـ قررت الوثيقة مبدأ المساواة كما في الفقرات (16)، (18)، (20)، (53)، (54)، فالناس سواء في الحقوق والواجبات.

13 ـ نصت الوثيقة على عدم جواز إبرام الصلح المنفرد مع أعداء الأمة، كما في الفقرة رقم (18).

14 ـ نصت الوثيقة على مبادئ غير سياسية أو غير دستورية، أصلاً، وذلك لإعطائها أهمية ومكانة، ولإلزام أطراف هذه الوثيقة بالنزول على حكمها، وذلك لإعطائها سمواً ومكانة ليست لأحكام القانون العادي، ولمنحها شيئاً من الثبات، وذلك لأهميتها حين وضع الوثيقة كما في الفقرات (23)، (24)، (46)، (26) فهذا أمر متعارف عليه حالياً في الدساتير الحديثة.

15 ـ أبقت الوثيقة على بعض الأعراف القديمة، التي كان العرب متعارفين عليها قبل الإسلام كما في الفقرات (3) وما بعدها، فنشوء الدولة الإسلامية لم يؤد إلى الإلغاء لوظائف القبيلة الاجتماعية، ذلك أنها لم تكن شراً كلها.

والحقيقة أن هذه الوثيقة جاءت واضحة في نصوصها على غير مثال سبقها، وشملت نصوصها أغلب ما احتاجته الدولة الناشئة في تنظيم شؤونها السياسية، وتتضح دقة صياغة هذه الوثيقة، من خلال النظر في نصوص المعاهدات الدولية، والدساتير في العصر الحديث، وما تثيره نصوصها من خلاف في المعنى والتطبيق.

كما تأتي هذه الوثيقة لتأصيل وتكريس مبدأ الحوار بل إن هذه الصحيفة تعتبر ثمرة من ثمرات الحوار الذي بدأه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين فئات المجتمع المختلفة في بداية انطلاق الدولة الإسلامية مما يعكس أهمية الحوار وأنه بدون الحوار لا يمكن أن يكون هناك قواعد عادلة يقوم عليها المجتمع والدولة بل العالم بأسره، ولا يكون هناك استقرار وسلام على المستوى المحلي والإقليمي والدولي ولا يكون هناك تنمية وتطوير.

لذلك فإن دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله إلى الحوار إنما هي تطبيق لسنة إسلامية وهدي نبوي كريم، قد يكون المسلمون أو بعض منهم تخلفوا عنه في العصور المتأخرة لأسباب عديدة، ولعل في هذه الدعوة إحياء لهذه السنة وترسيخاً لها لنشهد عصراً جديداً يقدم فيه المسلمون دينهم وحضارتهم وثقافتهم للعالم بأسلوب راق وعرض جميل، وأن نضع من خلاله أقدامنا على طريق النهضة والنصر الحقيقي المطلوب في المعركة الحقيقية في الحياة وهي معركة البناء والتنمية.

ـ وكيل وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

صحيفة المدينة

تعاقد اجتماعي سياسي

تمهيد

صحيح أنّ قبيلتي الأوس والخزرج، اللّتين كانتا تشكّلان العمود الفقري لمجتمع يثرب، تنتميان إلى أب واحد هو حارثة بن ثعلبة العنقاء، وأمّ واحدة قيلة بنت كاهل، وكانوا يسمّونهما أبناء قيلة، إلاّ أنّهما عاشتا معارك طاحنة ما إن تنتهي واحدة حتّى تبدأ أخرى أشدّ منها ضراوةً، وما إن تخبو واحدة حتّى تلتهب وتنفجر أخرى، فالدماء لم تجفّ بينهما ولم تتوقّف أبداً، وأسبابها نعرات قبليّة وعصبيّة وثارات راحت أيدي الأعداء ـ وبالذات يهود المدينة ـ تذكّيها، فما إن تضع معركة أوزارها أو يروا الهدوء قد استتبَ قليلاً حتّى يهيّئون الأسباب لغيرها، لتكون أكثر شراسة من سابقتها، وأعظم عنفاً وأشدّ ضراوة، فأرواح تزهق ودماء تسيل وأرامل وأيتام وثكالى تفجع، وما يستتبع هذا من قلق واضطراب وفقدان أمن وسلامة وخسارة في الأموال، كلّها كانت ترضي اليهود وتشبع قلوبهم الحاقدة ونفوسهم المملوءة بالبغض والكراهية لما حولهم.

فكانت حرب سُمير التي التقى فيها الفريقان الأوس والخزرج مع كامل بطونهما في قتال مرير، لم يتوقّف حتّى ترك وراءه جروحاً نازفة، وأجساداً مقطّعة، وأنفساً زاهقة، ويتامى وأرامل وأُمّهات ثكلى...

وتشبه حرب سُمير هذه حرب البسوس المعروفة، والتي دارت رحاها بين قبيلتي بكر وتغلب، شرارتها الأُولى ناقة قُتلت، وصرخة امرأة تميميّة (البسوس): آ«واذلاّهآ»، فكان ذلك القتل وهذا الصراخ ولادة تعيسة لسيوف مشهورة ورماح مرفوعة، ودماء وأجساد تتهاوى... دامت أربعين سنة.

ثمّ توالت بين قبائل المدينة معارك أُخرى، كادت أن تفني الطرفين، فالرحابة والسرارة والحصين والفارع والحسر والربيع والبقيع والفجار الأوّل ومعبّس والفجار الثاني، وفيه تحالفت الأوس وقبيلتان يهوديّتان هما بنو النضير وبنو قريظة ضدّ الخزرج، وبعاث التي كادت أن تفنى فيها قبيلة الخزرج حتّى صاح صائح: يا معشر الأوس، أحسنوا ولا تهلكوا إخوانكم، فجوارهم خير من جوار الثعالب، أي اليهود، كلّها أيّام دم وحقد وضغائن، واليهود من ورائها تشعل النار وتذكي الثارات، وتحيي الأحقاد وتوغر القلوب.

هذه خلاصة للحالة التي كانت تعيشها يثرب وللواقع المرير الذي كانت عليه هذه المدينة، التي راح جَمْعٌ ممّن بقي من عقلائها ينتظر من يُنقذهم ويخلّص البقيّة الباقية من دمار حقيقي ينتظرهم، بعد أن يئست كلّ محاولاتهم لإنقاذ هذه البلاد التي صار همّها الشغال هو الخروج من حرب والدخول في أُخرى، ومن حلف مع هذا أو ذاك للقضاء على الآخر من الأوس أو الخزرج.

تقول الرواية: لمّا قدم أبو الحيسر أنس بن رافع مكّة ومعه فتية من بني عبد الأشهل، فيهم إياس بن معاذ، يلتمسون الحلف من قريش على قومهم من الخزرج، سمع بهم رسول اللّه(صلى اللّه عليه وآله) فأتاهم جلس إليهم، فقال لهم:

هل لكم في خير ممّا جئتم له؟

فقالوا له : وما ذاك ؟

قال : أنا رسول اللّه بعثني إلى العباد ، أدعوهم إلى أن يعبدوا اللّه ولا يشركوا به شيئاً ، وأنزل عليَّ الكتاب ، ثمّ ذكر لهم الإسلام ، وتلا عليهم القرآن .

فقال إياس بن معاذ ، وكان غلاماً حدثاً : أي قوم ، هذا واللّه خيرٌ ممّا جئتم له .

إلاّ أنّ هذا الموقف لإياس لم يعجب آخرين ممّن كانوا معه ، فأخذ أبو الحيسر أنس بن رافع حفنةً من تراب البطحاء ، فضرب بها وجه إياس بن معاذ ، وقال : دعنا منك ، فلعمري لقد جئنا لغير هذا ، فصمت إياس ، وقام رسول اللّه عنهم ، وانصرفوا إلى المدينة ، وكانت وقعة بُعاث بين الأوس والخزرج ، ثمّ لم يلبث إياس هذا أن هلك .

قال محمود بن لبيد : فأخبرني من حضره من قومه عند موته : أنّهم لم يزالوا يسمعونه يهلّل اللّه تعالى ويكبّره ويحمده ويسبّحه حتّى مات ، فما كانوا يشكّون أن قد مات مسلماً ، لقد كان استشعر الإسلام في ذلك المجلس ، حين سمع من رسول اللّه(صلى اللّه عليه وآله) ما سمع(1) .

ونظراً لكون رسول اللّه(صلى اللّه عليه وآله) داعيةً صبوراً وصاحب هدف سماويّ ، نراه لم يقنط ولم ييأس من دعوتهم ، فحالهم حال القبائل الاُخرى ، والأشخاص الآخرين الذين تمرّدوا ثمّ آمن فريقٌ منهم ، فلم يكفّ عن انتظارهم في مواسم الحجّ وعن دعوتهم إلى الإسلام ، وكيف لا يكون حريصاً على دعوتهم وإنقاذهم وهو على اطّلاع واسع ومعرفة تفصيليّة بما يدور بينهم من قتال ، وما يتآمر به عليهم

أعداؤهم داخل يثرب وخارجها ، وبما يبذله اليهود في المدينة من جهود حثيثة

لإدامة زخم العداء بين قبائلها ، وبما يأمله من أن تنتصر كفّة المخلصين من أهلها الذين ما فتئوا يترقّبون منقذاً ومخلّصاً لهم ممّا يعانون ; ولهذا فقد سُرَّ رسول اللّه(صلى اللّه عليه وآله)ورأى في لقائه بستّة من رجالهم ، وكانوا من الخزرج ، فرصةً كبيرة حينما رآهم يصغون إليه ويستمعون إليه بحرص وصدق ، وهو يحدّثهم حديثاً طيّباً عن أوضاعهم ، وعن ما يحمله من رسالة سماويّة منقذة لهم .

وما إن أتمّ رسول اللّه حديثه حتى بادر بعضهم إلى القول : آ«هذا واللّه النبيّ الذي تتوعّدكم به اليهودآ» ، وهو قول اللّه تعالى في كتابه الكريم :

وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ(البقرة : 89) .

فيما قال بعض آخر : آ«إنّ بين قومنا شرّاً ، وعسى اللّه أن يجمعهم بك ، فإن اجتمعوا عليك ، فلا رجل أعزّ منكآ»(2) . وبعد أن أعلنوا تصديقهم وإيمانهم به ، رجعوا إلى أهلهم يبشّرونهم ويحدّثونهم بما سمعوه من رسول اللّه(صلى اللّه عليه وآله) ، وراحوا يترقّبون مجيئه لهم ، وينتظرون بلهفة وشوق مَقْدَمه المبارك ، بعد بيعتهم له في العقبة الأولى والثانية . الرسول(صلى اللّه عليه وآله) في المدينة

ما إن حلّ رسول اللّه(صلى اللّه عليه وآله) بالمدينة ، بعد أن جاءها مهاجراً من مكّة المكرّمة في رحلة الهجرة النبويّة المعروفة ، حتّى بادر صلوات اللّه عليه ـ في وقت جمعت قريش جموعها وجنّدت صناديدها وعبّأت قوّاتها لملاحقته والتصدّي لمشروعه السماويّ ـ آ«إلى بناء اُسس دولته الفتيّة على أكتاف جموع من المؤمنين به وبرسالته

المباركة من المهاجرين والأنصار ، وكانت أولى مهامّه ومسؤولياته ـ وهو العالِم بأنّ قريشاً لا تتركه وأنّها قادمة لا محالة ، وهو العارف أيضاً بتركيبة مجتمع يثرب وقبائلها وطوائفها المتعدّدة من اليهود والمتواجدة هنا وهناك داخل يثرب وأطرافها ، وما تقوم به من دور اجتماعيّاً واقتصاديّاً ، وما كانوا يقومون به من تغذية للخلافات بين قبائل هذه البلاد ـ أن يوادع هذه الطوائف وتلك القبائل ، متعهّداً باحترامها واحترام عقائدها ضامناً حريّة عباداتها وشعائرها ، وأن يعيشوا مطمئنين ويعملوا ـ كغيرهم من المسلمين ـ بأمن وسلام . . . ما داموا موادعين مسالمين لا يهجمون على مسلم ولا ينصرون عدوّاً للمسلمين ، ولا يعكّرون أمناً ولا يثيرون فتنةً ، ولا يسيئون إلى جوار . . . هذا من جهة رسول اللّه(صلى اللّه عليه وآله) .

وأمّا من جهة اليهود بطوائفهم الثلاث الرئيسيّة في يثرب ـ وهم بنو قينقاع وبنو النضير وبنو قريظة ـ الذين اتّخذوا من أطراف المدينة مأوى لهم وسكناً وعملاً وتجارةً ، بعد أن طردهم من الشام وطاردهم نبوخذنصر وشتّت جموعهم ولاحقهم ، حتى لم يجدوا مكاناً يأوون إليه ويأمنون به ملاحقته وبطشه بهم إلاّ هذه المنطقة التي تسمّى (يثرب) وسمّيت فيما بعد بالمدينة ، فسكنوا فيها وصارت لهم أسواق عامرة وتجارة واسعة ، فقويت شوكتهم بما يملكونه من مال . . .(3) ، فقد راحوا يراقبون الدّين الجديد وتطوّراته في مكّة والمدينة ، وتأتيهم أخباره ويطّلعون على أنشطته وتوسّعه وانتشاره ، وكانوا يعرفون جيّداً أهمّيته وخطورته ، وما قد يأتي به من مفاهيم وأحكام ومواقف قد تؤثّر على حياتهم الاقتصادية والسياسيّة . . . وقد أدركوا هذه كلّها ، وراح فريق منهم يفكّر فيما يفعله ، أو ماذا يجب عليهم فعله .

وما إن حلّ الدّين بنبيّه وأتباعه في يثرب حتّى بادر زعماء هذه الطوائف : حي ابن أخطب زعيم بني النضير ، وكعب بن أسد زعيم بني قريظة ، ومخيريق زعيم بني قينقاع ، يدرسون الحالة الجديدة التي حدثت في يثرب ، وما يمكنهم فعله إزاءها ، فكان قرارهم أن يهادنوا هذه الدعوة .

تقول الرواية : آ« . . . وجاءته اليهود فقالوا : يا محمّد إلى ما تدعو ؟

فقالوا له : قد سمعنا ما تقول ، وقد جئناك لنطلب منك الهدنة ، على أن لا نكون لك ولا عليك ، ولا نعين عليك أحداً ، ولا نتعرّض لأحد من أصحابك ، ولا تتعرّض لنا ، ولا لأحد من أصحابنا ، حتى ننظر إلى ما يصير أمرك ، وأمر قومك .

فأجابهم رسول اللّه(صلى اللّه عليه وآله) إلى ذلك ، وكتب بينهم كتاباً : ألاّ يعينوا على رسول اللّه(صلى اللّه عليه وآله) ، ولا على أحد من أصحابه ، بلسان ولا يد ، ولا بسلاح ولا بكراع في السرّ والعلانية ، ولا بليل ولا نهار . اللّه بذلك عليهم شهيد ، فإن فعلوا فرسول اللّه(صلى اللّه عليه وآله) في حلّ من سفك دمائهم وسبي ذراريهم ونسائهم ، وأخذ أموالهم ، وكتب لكلّ قبيلة منهم كتاباً على حدة . . .آ»(4) .

وشكّل هذا المرحلة الأولى بين الطرفين في المدينة ، المسلمين واليهود ، وكانت هذه المرحلة قد مهّدت الطريق للمرحلة الأخرى ألا وهو كتابة الصحيفة المعروفة ، التي تعدّ أوّل عهد أو عقد أو ميثاق لبناء التعايش الاجتماعيّ والسياسيّ في مجتمع المدينة ، فقد دوّنه رسول اللّه(صلى اللّه عليه وآله) لبناء حالة اجتماعية تعاقديّة وتعارقيّة ، تحفظ التنوّع والانتماءات الدينيّة بين أبناء ذلك المجتمع الذي يضمّ الفئة المسلمة المهاجرين والأنصار ، واليهود الذين يعودون إلى طوائف شتّى .

وقد ظلّت هذه الصحيفة ـ على اختلاف تسمياتها بما تحمله من بنود ـ تشكّل

التمثيل الحيّ للميثاق الذي ارتضته الشريعة الإسلاميّة وأمضته في التعامل مع كلّ الفئات الأُخرى الدينيّة وغيرها ، التي لم تنضمّ للدِّين الجديد ولم تعلّق مواقفها عليه ، والذي حلّ بين ظهرانيها ، مراعياً حقوقهم جميعاً ومبيّناً واجباتهم وما عليهم الالتزام به .

فاليهود الذين كانوا الأبرز والأظهر وجوداً بما يمتلكونه من نشاط اقتصاديّ عريق ، قد يكونون عرضة للاعتداء ، إلاّ أنّ التاريخ لم يسجّل لنا أيّ حالة من حالات الاعتداء عليهم ، فبقيت نفوسهم وأموالهم وأعراضهم في أمن وسلام ، بعيدة عن أيّ شيء يعكّرها أو يقلقها ، ما داموا مسالمين غير عابثين بأمن الدولة وغير مخالفين لما ارتضوه من الصحيفة وبنودها ، التي لم تكن وحياً نازلاً عليهم من السماء ، بل كانت ثمرةً وحصيلةً لما دار من تفاوض حرّ نزيه بينهم وبين الرسول(صلى الله عليه وآله)ومعه المسلمون ، فكانت بنود هذه الصحيفة مبعث رضا الأطراف جميعاً ، واندرجت بعد ذلك ـ من خلال ما يترتّب عليها من الالتزام ـ تحت عنوان الوفاء بالعقود والعهود والمواثيق .

إذن : تمخّض عن هذا الاتّفاق وضع اجتماعي متوازن بين المسلمين واليهود ، ولم نعثر على أيّ خلل فيما يسمّى بالنسيج الاجتماعي بالرغم ممّا كان يمارسه اليهود من أفعال لتنفيس أحقادهم على الدِّين الجديد ومنتسبيه ، وبالرغم من كلّ التحالفات السريّة التي أبرموها مع منافقي المدينة في الداخل وأعداء الإسلام في الخارج ، فكانت لهم علاقات مشبوهة وعهود تآمريّة مع مشركي قريش وزعمائها .

فيما لم يقم المسلمون بأيّ عمل مخلّ ببنود هذه الصحيفة ، بل راح رسول الله(صلى الله عليه وآله) ـ مع معرفته بنواياهم ومؤامراتهم وأعمالهم الخبيثة ـ يكثر من استقبالهم والاستماع إليهم ويحلّ مشاكلهم ، ويرجعهم إلى ما عندهم من أحكام

شرعيّة جاءت بها التوراة ، حذراً من أن يشعرهم بأنّه يريد أن يفرض عليهم حكماً إسلامياً ، ويجبرهم على قبوله ، بل أكثر من هذا راح وحي السماء يتدخّل مباشرة في دفع الظلم ودرء الحيف الذي كاد أن ينزل بيهوديّ بريء ، فهذه آيات تسع من سورة النساء ، جاءت لتثبت حقّ المظلوم وتنتصر له وإن كان يهودياً وترفض الظالم وإن كان مسلماً ، وهي سابقة عظيمة تركت آثارها على واقع الحياة الاجتماعيّة :

إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللّهُ وَلاَ تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً .105.f.وَاسْتَغْفِرِ اللّهَ إِنَّ اللّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً .106.f. وَلاَ تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ إِنَّ اللّهَ لاَ يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّاناً أَثِيماً .107.f.يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلاَ يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لاَ يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطاً .108.f.هَا أَنْتُمْ هَؤُلاَءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلا .109.f. وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءاً أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللّهَ يَجِدِ اللّهَ غَفُوراً رَحِيماً .110.f.وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْماً فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَكَانَ اللّهُ عَلِيماً حَكِيماً .111.f. وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئاً فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً .112.f. وَلَوْلاَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلاَّ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ وَأَنزَلَ اللّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً{ (النساء : 105 ـ 113) .

فقد اتّفق جمعٌ من المفسّرين على أنّ أكثر هذه الآيات نزلت في طعمة بن أبيرق الذي سرق درعاً وخبّأها

عند يهودي ، فوجدت عنده ، فرماه طعمة بها ،

وحلف أنّه ما سرقها . فسأل قومه النبيَّ أن يجادل ويخاصم عنه ويبرئّه ،

فنزلت الآيات . . .(5) .

هذا ، وأنّ من خصائص هذه الصحيفة ، أنّها تقبل الآخرين بغضّ النظر عن دينهم وانتمائهم وقوميّاتهم وألوانهم ، فكلّ هذه لا تشكّل في نظر الإسلام إلاّ دوائر صغيرة تذوب أو تندرج في دائرة أكمل وأشمل هي دائرة الاُمّة الواحدة ، كما يؤكّد على من يلتزم بهذه الدوائر وينتمي إليها أن لا يكون التزامه ذاك أو انتماؤه هذا طاغياً على التزامه وانتمائه للعقيدة السماوية ، فهي الأعمّ وهي الأفضل أجراً في الدُنيا والآخرة .

وهذه الصحيفة ، أطلق عليها أسماء متعدّدة فهي الكتاب ، كما سمّاها ابن إسحاق حيث قال : وكتب رسول الله كتاباً ، فيما سمّاها غيره بالصحيفة لورودها سبع مرّات في بنود الصحيفة ، وبالوثيقة وبدستور المدينة وهو ما عليه بعض الكتّاب المعاصرين . ولا دليل على التسميتين الأخيرتين من بنودها أو من غيرها ، وتبقى التسميتان الأوليان هما الأنسب .

وبغضّ النظر عن تسمياتها ، فهي عبارة عن معاهدة دوّنها رسول الله(صلى الله عليه وآله)وهو في المدينة المنوّرة بين المسلمين مهاجرين وأنصار والقبائل العربيّة في المدينة وكان عددها اثنتي عشرة قبيلة واليهود بقبائلهم العشر ، فخلدت هذه المعاهدة وصار لها شأن رفيع يذكر ، بوصفها أوّل دستور مكتوب يتضمّن عقداً قانونيّاً متميّزاً يرسّخ الإخاء الإسلامي وينشئ كياناً سياسيّاً فريداً وتنظيماً سياسيّاً موحّداً ، مع بقاء الجماعات القبليّة التي ألزمت نفسها ببنود الصحيفة على حالها ،

وهي عبارة عن تحالف عسكري ، وهي بالتالي معاهدة وحّدت شعباً مختلفاً في اعتضاداته أو هو تنظيم سياسي موحّد ، حكومته المركزيّة بيد رسول الله(صلى الله عليه وآله) ، صلاحيّاتها إعلان الحرب أو تثبيت السلم ، ولها الحقّ في إصدار الأحكام القضائيّة ، وهي الراعية لبنود الاتفاقيّة المذكورة ، والجميع يعود إليها في فضّ المنازعات وإنهاء الاختلافات .

نصّ الصحيفة:

قال ابن إسحاق ، المتوفى سنة 151 هجرية ، وهو أقدم من نقل كتابه(صلى الله عليه وآله) بين المهاجرين والأنصار وموادعة اليهود :

وكتب (صلى الله عليه وآله) كتاباً بين المهاجرين والأنصار ، وادعَ فيه اليهود وعاهدهم ، وأقرّهم على دينهم وأموالهم ، وشرط لهم ، واشترط عليهم :

بسم الله الرحمن الرحيم

آ«هذا كتاب من محمّد(صلى الله عليه وآله) بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب ومن تبعهم ، فلحق بهم ، وجاهد معهم ، إنّهم اُمّة واحدة من دون الناس .

المهاجرون من قريش على ربعتهم(6) ، يتعاقلون بينهم ، وهم يفدون عانيهم(7) بالمعروف والقسط بين

المؤمنين .

وبنو عوف على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم(الأولى ، كلّ طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وبنو ساعدة على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكلّ طائفة منهم

تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وبنو جُشَم على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكلّ طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وبنو النجّار على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكلّ طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وبنو عمرو بن عوف على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكلّ طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وبنو الأوس على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكلّ طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وإنّ المؤمنين لا يتركون مُفرَحاً(9) بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عَقْل .

وأن لا يحالف مؤمنٌ مولى مؤمن دونه ، وأنّ المؤمنين المتّقين على من بغى منهم ، أو ابتغى دسيعة(10) ظلم ، أو إثم أو عدوان ، أو فساد بين المؤمنين ، وإنّ أيديهم عليه جميعاً ، ولو كان وَلَد أحدهم ، ولا يقتل مؤمن مؤمناً في كافر ، ولا ينصر كافراً على مؤمن ، وإنّ ذمّة الله واحدة ، يجير عليهم أدناهم ، وإنّ المؤمنين بعضهم موالي بعض دون الناس .

وإنّ من تَبِعنا من يهود ، فإنّ له النصر والأسوة ، غير مظلومين ولا متناصرين عليهم .

وإنّ سِلْم المؤمنين واحدة ، لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله ، إلاّ على سواء وعدل بينهم ، وأنّ كلّ غازية غزت معنا يُعقب بعضها بعضاً ، وأنّ المؤمنين يبيء(11) بعضهم على بعض بما نال دماءهم في سبيل الله ، وأنّ المؤمنين المتّقين على أحسن هدى وأقومه ، وأنّه لا يجير مشرك مالاً لقريش ولا نفساً ، ولا يحول دونه على مؤمن ، وأنّه من اعتبط(12) مؤمناً قتلا عن بيّنة فإنّه قود به إلاّ أن يرضى وليّ المقتول ، وأنّ المؤمنين عليه كافّة ، ولا يحلّ لهم إلاّ قيام عليه ، وأنّه لا يحلّ لمؤمن أقرّ بما في هذه الصحيفة ، وآمن بالله واليوم الآخر ، أن ينصر مُحدثاً ولا يؤويه ، وأنّه من نصره أو آواه ، فإنّ عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة ، ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل ، وانّكم مهما اختلفتم فيه من شيء ، فإنّ مردّه إلى الله عزّوجلّ ، وإلى محمّد(صلى الله عليه وآله) .

وأنّ اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين ، وأنّ يهود بني عوف أُمّة مع المؤمنين ، لليهود دينهم ، وللمسلمين دينهم ، مواليهم وأنفسهم ، إلاّ من ظلم وأثم ، فإنّه لا يُوتغ(13) إلاّ نفسه ، وأهل بيته ، وأنّ ليهود بني النجّار مثل ما ليهود بني عوف ، وأنّ ليهود بني الحارث مثل ما ليهود بني عوف ، وأنّ ليهود بني ساعدة مثل ما ليهود بني عوف ، وأنّ ليهود بني جُشم مثل ما ليهود بني عوف ، وأنّ ليهود بني الأوس مثل ما ليهود

بني عوف ، وأنّ ليهود بني ثعلبة مثل ما ليهود بني عوف ، إلاّ من ظلم وأثم ، فإنّه لايُوتغ إلاّ نفسه وأهل بيته ، وأنّ جفنة بطن من ثعلبة

كأنفسهم ، وأنّ لبني الشطيبة مثل ما ليهود بني عوف ، وأنّ البرّ دون الإثم ، وأنّ موالي ثعلبة كأنفسهم ، وأنّ بطانة يهود كأنفسهم ، وأنّه لا يخرج منهم أحد إلاّ بإذن محمّد(صلى اللّه عليه وآله) ، وأنّه لا ينحجز على ثأر جُرح ، وأنّه من فتك فبنفسه فتك وأهل بيته ، إلاّ من ظلم ، وأنّ اللّه على أبرّ هذا(14) ، وأنّ على اليهود نفقتهم ، وعلى المسلمين نفقتهم ، وأنّ بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة ، وأنّ بينهم النصح والنصيحة ، والبرّ دون الإثم ، وأنّه لم يأثم امرؤ بحليفه ، وأنّ النصر للمظلوم ، وأنّ اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين ، وأنّ يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة ، وأنّ الجار كالنفس غير مُضارّ ولا آثم ، وأنّه لا تُجار حُرمة إلاّ بإذن أهلها ، وأنّه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حَدث أو اشتجار يُخاف فسادُه ، فإنّ مردّه إلى اللّه عزّوجلّ ، وإلى محمّد رسول اللّه(صلى اللّه عليه وآله) ، وأنّ اللّه على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبرّه(15) ، وأنّه لا تُجار قريش ولا من نصرها ، وأنّ بينهم النصر على من دَهم يثرب ، وإذا دُعوا إلى صلح يصالحونه ويلبسونه ، فإنّهم يصالحونه ويلبسونه ، وأنّهم إذا دُعوا إلى مثل ذلك ، فإنّه لهم على المؤمنين ، إلاّ من حارب في الدِّين على كلّ اُناس حصّتهم من جانبهم الذي قِبَلهم ، وأنّ يهود الأوس ، مواليهم وأنفسهم على مثل ما لأهل هذه الصحيفة مع البرّ المحض من أهل هذه الصحيفة».

قال ابن هشام : ويقال : مع البرّ المُحسن من أهل هذه الصحيفة .

قال ابن إسحاق : وأنّ البرّ دون الإثم ، لا يكسب كاسب إلاّ على نفسه ، وأنّ اللّه على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبرّه ، وأنّه لا يحول هذا الكتاب دون ظلم وإثم ، وأنّه من خرج آمنٌ ، ومن قعد آمن بالمدينة ، إلاّ من ظلم أو أثم ، وأنّ اللّه جار لمن برّ واتّقى ، ومحمّد رسول اللّه(صلى اللّه عليه وآله)(17) .

وقفة مع بنود الصحيفة

نكتفي هنا بشرح مختصر لبنود الصحيفة مبتدئين بمقدّمتها وهي ـ بعد البسملة ـ :

هذا كتاب من محمّد النبيّ

فقد حدّد هذا أنّ مبعث هذه الصحيفة ومبدعها هو رسول اللّه(صلى اللّه عليه وآله) دون غيره .

ـ بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب ، ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم .

يبيّن هذا أنّه(صلى اللّه عليه وآله) سنّها ووضعها بين جمع من الناس وهم المؤمنون والمسلمون ، وهو تعبير يشمل من كان من قريش من المهاجرين ، حيث إنّ قريشاً تضمّ أو تتألّف من ثلاث وعشرين قبيلة ، ويشمل من كان من أهل يثرب وهي التسمية القديمة للمدينة ، وهم الأنصار الأوس والخزرج الذين آووا ونصروا ، وتشمل من تبعهم أي تبع هؤلاء (المؤمنون والمسلمون) ولحق بهم من الأقوام الاُخرى ، وتحمّل ما يتحمّلون من بذل وعطاء سواء أكان بالأنفس أم الأموال ، وقد اندرج هذا تحت كلمة (وجاهد معهم) .

ـ إنّهم اُمّة واحدة من دون الناس

وقد وصفت الصحيفة أو الكتاب هذا التجمّع بأنّه اُمّة واحدة متميّزة من دون الناس ، الذين لم يدخلوا في بنود الصحيفة ، وكلّ من لم يكن فيها ، وقد يكون هؤلاء من سكّان المدينة أيضاً ، فالصحيفة لم تقتصر على من سكن المدينة ، بل شملت كلّ من ارتضى بنودها ووافق عليها والتزم بها بغضّ النظر عن سكنه أو عقيدته أو مذهبه أو عرقه أو لونه أو قبيلته ، فمن ارتضاها فقد دخل في هذه الاُمّة وكان واحداً منها ، ومن لم يرتض بنودها أو قاومها فقد خرج منها وصار اُمّةً اُخرى مقابل الأولى .

ـ المهـــــــاجرون من قريش على ربعتهم ، يتعاقلون بينهم ، وهم يفدون عانيهم بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

ثمّ في هذا البند راحت الصحيفة تفصّل أوضاعهم ، وأنّهم على الحالة التي تواجدوا عليها والوضع الذي هم عليه ، والأمر الذي يتبنّونه ، بدءاً بالمهاجرين ، وهم من قريش وقبائلها المتعدّدة ، وكلمة المهاجرين يُراد بها أولئك النفر الذين هاجروا بعدما آمنوا ثمّ ظلموا من قبل مشركي مكّة فأذن لهم رسول اللّه بالهجرة وصار يطلق عليهم لفظ المهاجرين دون أن تذكر أسماء قبائلهم ; إمّا لعدم وجود تمايز يُذكر بين قبائل قريش ، وإمّا لأنّه لم تكن قد آمنت من هذه القبائل إلاّ أعداد قليلة ، فاكتفى النصّ بذكرهم تحت اسم المهاجرين .

وكلمة على ربعتهم : أي على الحالة التي كانوا عليها ، أو على أمرهم الذي عاشوا وتآلفوا وتفاهموا عليه قبل مجيء الإسلام ، بشرط أن لا يكون هناك تشريع سماويّ يلغي أو يغيّر حكماً من أحكامهم أو حقّاً أو التزاماً أو عادةً . . . وعندئذ يكون اتّباع التشريع السماويّ هو الأوجب بالاتّباع .

يتعاقلون بينهم :

عَقَلَ : عقل عنه ، أدّى ما كان لزمه من دِيَة ، وعقل له دم فلان : ترك القود للدية . . . واعتقل من دم فلان أو من دم عائلته : أخذ العقل أي الدِّية .

فهم على ما تعارفوا عليه من ديات تخصّ القتل أو الجرح أو ما شابه ذلك ، فهي على حالها ما لم يأتِ تشريع أو حكم إسلاميّ يلغيها أو يغيّرها .

وهم يفدون عانيهم بالمعروف والقسط بين المؤمنين : الفداء : . . . افتدى به وافتدى منه بكذا : استنقذه بماله . . وهو من الفدية التي تدفع لفكّ الأسير وإطلاق سراحه من الأسر .

وكلمة بالمعروف ، إن اختصّت بفداء الأسير ، فهي تعني عدم المغالاة في طلب الفدية من قبل الآسر ، وتعني من جانب آخر عدم البخل وعدم الشحّ ممّن يدفعها أو من قبل أولياء ذلك الأسير .

وإن قلنا : إنّ (بالمعروف والقسط بين المؤمنين) تشمل كلّ ما ورد في العبارة أو البند المذكور ، وهي بالتالي قيد وضعه الشرع أو ميزان انبثق من الشريعة السماويّة التي جاءت لتهذّب ما عندهم من أعراف وعادات وتقاليد إن لم تلغها وتقتلعها من جذورها أو تقيّدها بكونهم اُمّةً واحدةً ما داموا ملتزمين ببنود هذه الصحيفة ، وما يترتّب على كونهم اُمّة واحدة من تآزر وتعاون وتآلف . وفي هذا إقرار واضح من الشريعة الإسلاميّة بالقبائل التي راحت تعدّدها في البنود الآتية وتقرّها على ما عندها ، فحفظت لها كيانها ونظامها حتى وإن هذّبت ما

عندها أو جعلت قيوداً تحدّده وتضيّق دائرته . . .

وهكذا الكلام نفسه في البنود 3 ـ 10 التي تخصّ القبائل التي عدّدتها الصحيفة.

ـ وأنّ المؤمنين لا يتركون مفرجاً بينهم ، وأن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل .

الفرج أو المفرج : هو الشخص الذي أثقلته الديون والعيال . . .

الفرق بين هذا البند والبند السابق له ، وهما يدعوان كلاهما إلى التضامن والتكافل بين الأفراد أو المجتمعات ، الفرق هو أنّ صفة الإيمان هنا هي الصفة المطلوبة ، وقد يكون المقصود به الإيمان المصطلح أو الإيمان ببنود هذه الصحيفة وأنّهم اُمّة واحدة بغضّ النظر عن التزاماتهم العقائدية ، والصحيح كما يبدو لي هو الثاني .

فهؤلاء المؤمنون بهذه الصحيفة ، لا يتخلّون عمّن وقع في ضيق من العيش بسبب ديونه أو عياله بأن يقدّموا له ما ينقذه من الأسر أو من القتل ، وبالتالي فهو عاقلته التي يعود عليها وإن لم ينتسب أو يرتبط بهم بنسب ودم . . . فهؤلاء المؤمنون هم اُمّته أو عشيرته التي يعود إليها ، وهي التي تحميه وتذبّ عنه .

ـ وأن لا يحالف مؤمن مولى مؤمن دونه .

كانت في المدينة توازنات وتحالفات وضعت قبل هذه الصحيفة . توازنات بين قبيلتي الأوس والخزرج ، وتحالفات بين كلّ منهما ويهود المدينة ، فجاء هذا البند ليمنع أيّ تحالفات اُخرى بين هؤلاء بعد إبرام هذه الصحيفة ، فالتحالفات السابقة أقرّتها الصحيفة ، وفي الوقت نفسه منعت قيام تحالفات جديدة ; لأنّها تخلّ بالحالة التي أمضتها الصحيفة ، وتخلق خللاً أمنياً داخل مجتمع الصحيفة .

ـ وأنّ المؤمنين المتّقين على من بغى منهم ، أو ابتغى دسيعة ظلم أو إثم أو عدوان أو فساد بين المؤمنين ، وأنّ أيديهم عليه جميعاً ولو كان ولد أحدهم .

في هذا النصّ توضيح لما قد يقع من شرور على الجماعة المسلمة ، وأنّ هذه الجماعة عليها مسؤوليّة درء مثل هذه المفاسد وحفظ نفسها منها ، وهذه الجماعة تتمثّل بالمؤمنين المتّقين ، الذين يجب ـ بوصفهم اُمّةً واحدةً ـ أن يكونوا يداً واحدةً وصفّاً مرصوصاً لمواجهة وقمع مؤامرات تحاك في داخل ساحتهم أو تأتيهم من خارجها ، حتّى وإن كانت هذه المؤامرات من قبل أقرب شخص لهم ألا وهو ولد أحدهم ، لأنّهم اُمّة واحدة متلاحمة متضامنة حقوقاً وواجبات وأهدافاً وطموحات .

ـ ولا يقتل مؤمن مؤمناً في كافر ، ولا ينصر كافراً على مؤمن .

نظراً لتعدّد الولاءات والتحالفات ، وسعي الإسلام للحدّ منها ، انطلق هذا البند كوسيلة من الوسائل التي ارتآها الإسلام لسعيه الحثيث دون استمرار تحالفات الجاهليّة سواء أكانت بين أشخاص أو جماعات أو قبائل . . . وبالتالي تكون الصحيفة هي البديل لتلك التحالفات ، وإلاّ فما هو الغرض من كتابتها وجعل الموقّعين عليها والذين ارتضوا بنودها اُمّةً واحدةً ؟!

ـ وأنّ ذمّة اللّه واحدة ، يجير عليهم أدناهم ، وأنّ المؤمنين بعضهم موالي بعض دون الناس .

في هذا البند اُمور :

1) إنّ ذمّة اللّه ، أي عهد الأمان وميثاقه وضمان النفس والمال وحرمتهما ، واحدة ، وقد اكتسبت قدسيّتها وحرمتها ومنزلتها من إضافتها إلى اللّه تعالى .

2) سائر النصّ ما تعارف عليه ذلك المجتمع من تصنيف أفراده إلى أدنى وأعلى ، تمهيداً لعلاج هذه الحالة السيّئة ، وإلاّ ليس في عرف الإسلام أدنى وأعلى ، فالكلّ متساوون ، ولا فضل لأحد على آخر إلاّ بالتقوى و{إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللّهِ أَتْقَاكُمْ}(18) ، وأنّ الناس من آدم وآدم من تراب .

3) عالج هذا البند هذه الحالة بأن صرّح أنّ ذمّة اللّه واحدة أوّلاً ، وأنّ من كان في درجة أدنى كما تسمّونه في مجتمعكم له الحقّ أن يجير الآخر المشرك ويعطيه الأمان مهما كان عددهم ، وإن قيّده بعض الفقهاء بما لا يزيد على عشرة من المشركين ، وعلى المجتمع أن يحترم إجارته وأمانه ، ما دام هذا الشخص قادراً على ذلك ، وبالتالي ليس هناك أدنى أو أعلى وإنّما يبقى الاعتبار هو الإيمان لا غير .

ثمّ راح يبيّن هذا البند أمراً آخر وهو أنّ للمؤمنين منزلةً خاصّة بهم ، وهو أنّهم أولياء بعضهم ببعض وموالي بعضهم لبعض ، }وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْض{(19) .

ـ وأنّ من تبعنا من يهود ، فإنّ له النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم .

يصرّح هذا البند بأنّ من تبع المسلمين من يهود ترتّب على ذلك الاتباع حقوق لهم ، كنصرهم إذا ما تعرّضوا للاعتداء ، فدماؤهم مصانة وأموالهم مضمونة وأعراضهم محميّة ، وليس هذا فقط ، وإنّما ينصرون أيضاً إذا خاضوا نزاعاً أو معركة بشرط كونهم محقّين فيه غير معتدين أو متجاوزين أو ظالمين لأحد .

ـ وأنّ سلم المؤمنين واحدة ، ولا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل اللّه إلاّ على سواء وعدل بينهم .

الظاهر لنا من هذا النصّ أنّ مسألة السلم ليست مسألة فرديّة متروكة لكلّ فرد ، ممّا يسبّب خللاً واضطراباً في الساحة ، وإنّما هي مسألة تخصّ الاُمّة وتتعلّق

بالجماعة المسلمة وهي شأن من شؤونها ، فإذا تشاورت وتداولت أمرها بينها فلها أن تتّخذ قرارها عندئذ بالسلم على سواء وعدل .

ـ وأنّ كل غازية معنا يعقب بعضها بعضاً .

الغازية : تأنيث الغازي ، وكلمة آ«معناآ» هنا تدلّ على أنّ هذه الغازية هي من غير المسلمين ، فمعنا أي معنا نحن المسلمون .

وكلمة يعقب بعضها بعضاً ، أي إذا ما تقدّمت مجموعة منهم وأنهت مهمّتها تأتي بعدها مجموعة اُخرى ، أي هناك تعاقب أو تناوب بين مجموعات كلّ غازية تغزو مع المسلمين .

ـ وأنّ المؤمنين يَبيءُ بعضهم على بعض بما نال دماءَهم في سبيل اللّه .

يبيء : أبأت فلاناً بفلان ، إذا قتلته به قصاصاً .

يبدو لي أنّ هذه الفقرة تستند إلى الآية }وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْض{(20) .

فمسؤوليّة القتل إن وقعت في عمل جهاديّ فمن يقتل من المؤمنين يتحمّلها المؤمنون أنفسهم فهم العاقلة إن صحّ التعبير ، يتعاقلون بينهم كما سبق ، ولا مكان هنا للثارات .
ثمّ نختم هذا البند بـ : وأنّ المؤمنين المتّقين على أحسن هدىً وأقومه .

ـ وأنّه لا يجير مشرك مالاً لقريش ولا نفساً ولا يحول دونه على مؤمن .

طالما استمرّت حالة الحرب بين المسلمين وقريش ، فليس لأحد من المشركين ، سواء أكان ممّن ارتضى الصحيفة أم لا ، أن يجير مالاً لقريش ولا نفساً ، وليس من حقّه أن يمنع مؤمناً إذا أراد أن يُصادر مالاً لقريشيّ أو يقتله أو يأسره .

ـ وأنّه من اعتبط مؤمناً قتلاً عن بيّنة ، فإنّه قَودٌ به ، إلاّ أن يرضى وليّ المقتول ، وأنّ المؤمنين عليه كافّة ، وأنّه لا يحلّ لهم الاقتتال عليه .

إنّه القصاصوَلَكُمْ فِى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُوْلِى الاَلْبَابِ{(21) ، أي من قتل مؤمناً ظلماً بلا جناية توجب قتله ، قتل بعد حصول البيّنة ، وأنّ كلمة قتلاً الواردة في البند خطأ والصحيح قتل ، إلاّ أن يرضى وليّ المقتول ، فالأمر له ، وهذا البند منطلق من : }وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَاناً{(22) ، }كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِى الْقَتْلَى اَلْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالاُنثَى بِالاُنثَى فَمَنْ عُفِىَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانِ(23) .
أن يعفو وليّ الدم ، أو يطلب الدية . . وقد منع البند طلب الثأر وما يؤدّي إليه من اقتتال بين أهل القاتل والمقتول ، بأن أرجع الأمر إلى الاُمّة التي يمثّلها القضاء الشرعي ، وطلب من المؤمنين أن يشجبوا ما فعله القاتل ويستنكرونه ويقفوا ضدّه ، حتّى لا تتكرّر هذه الجريمة في المجتمع ، وتترك آثارها السيّئة عليه .
سلطان وأنّه لا يحلّ لمؤمن أقرّ بما في هذه الصحيفة ، وآمن بالله واليوم الآخر أن ينصر محدثاً ، ولا يؤويه ، وأنّ من نصره وآواه فإنّ عليه لعنة الله وغضبه إلى يوم القيامة ، ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل .
والمحدث : هو من يخلق اضطرابات داخل الجماعة المسلمة أو يكون سبباً في الإخلال بالأمن العام ، وإيجاد أجواء مملوءة بالقلق وعدم الاستقرار ، فعلى الجماعة المسلمة أن لا تنصر مثل هذا الشخص ولا تهيىء له المأوى ولا تدافع عنه ، ومن يفعل هذا فعليه لعنة الله وغضبه . . .

هذا وأنّ الاختلاف إن وقع فعلى المختلفين من أهل هذه الصحيفة إعادته إلى الله تعالى ورسوله(صلى الله عليه وآله) بوصفه المسؤول الأوّل في هذه الاُمّة .
وهذا ما بيّنه البند بقوله : آ«وإنّكم مهما اختلفتم في شيء ، فإنّ مردّه إلى الله وإلى محمّد(صلى الله عليه وآله)آ» .
وهذا البند يبيّن مسؤوليّة اليهود بوصفهم طرفاً في هذه الصحيفة ، فعليهم التزامات مالية .

آ«وإنّ اليهود ينفقون مع المؤمنين ماداموا محاربينآ» .

ثمّ راحت البنود التالية لهذا البند تعترف بأنّ يهود بني عوف ، وهكذا بقيّة القبائل اليهودية الأُخرى ، أُمّة مع المؤمنين ، وأنّ لهم دينهم . . .

آ«وإنّ يهود بني عوف أُمّة مع المؤمنين : لليهود دينهم ، وللمسلمين دينهم ، ومواليهم وأنفسهم ، إلاّ من ظلم أو أثم ، فإنّه لا يوتغ إلاّ نفسه وأهل بيتهآ» .

وهي بالتالي بنود جاءت وكان غرضها تنظيم علاقات كلّ واحدة منها مع بعضها ومع من حولها من المسلمين ، محذّرةً من الاعتداء على الوضع الذي أنشأته الصحيفة والنظام السائد وأمنه وسلامته معترفةً بالتنوّع الموجود داخل الساحة بقولها : لليهود دينهم وللمسلمين دينهم ، ولكنّ هذا لا يعني قيام دول صغيرة تتنافى صلاحيّاتها مع وجود الدولة الأُمّ ، بل هي أُمّة واحدة تحكمها دولة واحدة ذات تنوّع داخلي محفو0، ترعاه السلطة العليا وتحافظ عليه ما دام ملتزماً ببنود الصحيفة غير متجاوز عليها .

ـ وأنّ موالي ثعلبة كأنفسهم ، وأنّ بطانة يهود كأنفسهم ، وأنّه لا يخرج أحد منهم إلاّ بإذن محمّد ، وأنّه لا يتحجّر على ثأر جرح ، وأنّه من فتك فبنفسه فتك وأهل بيته ، إلاّ من ظلم ، وأنّ اللّه على أبر هذا ، وأنّ على اليهود نفقتهم ، وعلى المسلمين نفقتهم ، وأنّ بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة ، وأنّ بينهم

النصح والنصيحة ، البرّ دون الإثم ، وأنّه لم يأثم امرؤ بحليفه ، وأنّ النصر للمظلوم ، وأنّ اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين ، وهذه الجملة تكرار لبند سابق .

هذا النصّ بطوله يتناول بنوداً ـ إضافة إلى ما مرّ ـ متعدّدة ، كلّها تقريباً تتناول

وضع اليهود وما لهم من دور في الحياة ، وعلاقاتهم بالمسلمين ووظائفهم وما يجب عليهم هم ومواليهم وبطانتهم وحلفاؤهم ، وما لهم من حقوق .

فحكم موالي اليهود وبطانتهم حكم اليهود أنفسهم ما داموا مواظبين على الالتزام بالصحيفة ، فلا يدخلون في حرب ضدّ المسلمين ولا يتآمرون عليهم .

وقد منع البند الآخر أن يخرج أحدهم إلاّ بإذن من رسول اللّه(صلى اللّه عليه وآله) بوصفه رئيس الدولة ، سواء أكان الخروج من المدينة إلى مكان آخر حفظاً لهم أو تحفّظاً منهم ، أم كان المقصود بالخروج المذكور هو الخروج عن تحالفاتهم رعايةً للتوازنات في مجتمع الصحيفة .

وقد رفض البند التالي مسألة الثأر ، وليس لصاحب الدم أو لوليه وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَاناً أن يأخذ حقّه عبر الثأر ، بل عليه أن يعيد الأمر إلى السلطة القضائيّة لتقتصّ من الجاني ، وأن لا تتعدّى الجناية ومسؤوليّتها إلى غير الجاني انطلاقاً من الآية وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى24) .

وفي البند الأخير من حزمة البنود المذكورة ، اعتراف واضح باستقلاليّة أموال كلّ من اليهود والمسلمين ، ولكنّ الطرفين يتحمّلان النفقات العسكريّة والدفاعيّة . وعليهم يقع النصح والنصر ضدّ الأعداء ، فهو تعاون وتآلف على البرّ دون العدوان .

وممّا يلفت النظر أنّ ذيل هذا البند يشير إلى أنّ الحليف والموالي إذا ارتكب

جريمةً فهو بذاته يتحمّل المسؤوليّة دون القبيلة التي تحالف معها ، على عكس ما كان دارجاً ، وهو أنّ القبيلة مسؤولة عمّا يرتكبه حليفها ، ويبقى المبدأ الفاعل ـ وهو النصر للمظلوم ـ قائماً حيّاً يعمل به ، وأكّدته الصحيفة والتزمت به ، سواء أكان المظلوم مسلماً أم يهودياً ، وهو ما ذكرناه في سبب نزول الآيات 105 ـ 113 من سورة النساء .

وبما أنّ المدينة هي عاصمة الدولة الإسلاميّة ، والأعداء يحيطون بها ، والمنافقون مازالت مؤامراتهم مستمرّة في داخل المدينة ، فالوضع الأمني يفرض على الدولة اتّخاذ ما تراه مناسباً ، ولهذا حرّمت كلّ نشاط أو تحرّك يتمّ بعيداً عن أنظارها ، أو يخترق سلطتها أو سيادتها أو أمنها ، ولهذا ورد البند (وأنّ يثرب حرام) .

ثمّ راحت الصحيفة تقرّ مبدءاً من مبادئ التكافل والتضامن الاجتماعي وهو مبدأ ا

لجوار ، فجعلت الجار كالنفس ، فكما أنّ الإنسان يدافع عن نفسه ومن يلوذ به عليه أن يدافع عن جاره ويحفظه شريطة عدم التجاوز على العدالة والقانون ، فقالت : (وأنّ الجار كالنفس غير مضارّ ولا آثم) .

سلطان وأنّه لا تُجار حرمة إلاّ بإذن أهلها .

ذهب بعضهم إلى أنّ مرجع الضمير هو يثرب ، والذي أراه أنّ مرجع الضمير هو أهل الصحيفة ، لأنّ أي حرمة إن أُجيرت بدون إذن أهل الصحيفة فهو اعتداء واضح على بنود الصحيفة وأهدافها ومشروعيّتها ، وفسح المجال للآخرين ممّن هم خارج اُمّة الصحيفة للتآمر على أبناء الصحيفة .

وإذا قلنا : بأنّ مرجع الضمير هو يثرب ، فأهل يثرب بعضهم لم يوافق على الصحيفة ، بل بعضهم مدّ جسوراً مع أعداء الاُمّة الجديدة التي أنشأتها الصحيفة ، وبعضهم نقض بنود الصحيفة بعد أن وافق عليها .

كلّ هذا يمنع من عودة الضمير إلى يثرب دون تخصيصه بأهل الصحيفة سواء أكانوا من أهل يثرب أو خارجها ، ويبدو أنّ لهذا البند علاقة ببند سابق وهو (وأنّه لا يجير مشرك مالاً لقريش ولا نفساً ولا يحول دونه على مؤمن) ، كما وله علاقة ببند قادم (وأنّه لا تجار قريش ولا من نصرها) .

لما يتركه هذا الفعل من آثار سلبية وظواهر سيّئة على وضع أهل الصحيفة وأمنهم .

سلطان وأنّه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده ، فإنّ مردّه إلى اللّه عزّوجلّ ، وإلى محمّد رسول اللّه ، وأنّ اللّه على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبرّه .

يؤكّد هذا البند على أن تردّ المنازعات إلى اللّه عزّوجلّ وإلى محمّد رسول اللّه ، وهذا لا يعني أنّ كلّ خلاف أو شجار يُعاد إلى اللّه ورسوله ، وإنّما الخلاف الذي قد يترك آثاراً سيّئة كبيرة على أمن البلد وأبنائه ، ولهذا قال البند : يخاف فساده ،

وهي منازعات واختلافات سياسيّة وأمنيّة تهدّد البنيان العام والوضع العام للدولة ومؤسّساتها .

ويبيّن هذا البند ـ وبشكل لا لبس فيه ولا غموض ـ الدور الكبير

والمرجعيّ لرسول اللّه(صلى اللّه عليه وآله) في حسم المنازعات وما تتعرّض له البلاد من مخاطر وأحداق جسيمة .

ـ وأنّه لا تُجار قريش ولا من نصرها .

يتعلّق هذا البند ببند سابق (وأنّه لا تجار حرمة إلاّ بإذن أهلها) أي إذن أهل الصحيفة كما بيّناه ، وببند أسبق (وأنّه لا يجير مشرك مالاً لقريش ولا نفساً ولا يحول دونه على مؤمن) .
فمشركو قريش لا تُجار حرمتهم ، ولا تجار حرمة من تحالف معهم وقدّم لهم
النصر ، لما يشكّله ذاك التحالف وهذا النصر من خطورة على الموقف الإسلاميّ العام وموقف أهل الصحيفة بشكل خاصّ ، فلا حرمة ولا إجارة لمحارب .

ـ وأنّ بينهم النصر على من دهم يثرب .

هذا البند له علاقة أيضاً بـ (وأنّ بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة) إلاّ أنّ البند المذكور أعلاه يبيّن أنّ التناصر لابدّ أن يكون بين أهل الصحيفة بوصفهم اُمّة واحدةً على من داهم هذه البلدة (يثرب) ، فيما كان البند السابق يصرّح بأن تتعاون جهودهم وتتظافر ضدّ كلّ من يحارب هذه الصحيفة .
والظاهر أنّ كلا البندين يحملان همّاً واحداً وهو الدفاع عن وجودهم سواء أكان متمثّلاً بأهل الصحيفة أو بيثرب وطنهم ، فالدفاع عن الوطن دفاع عن الاُمّة ، والدفاع عن الاُمّة دفاع عن الوطن وترابه وكيانه . .

سلطان وإذا دعوا إلى صلح يصالحونه ويلبسونه ، فإنّهم يصالحونه ويلبسونه ، وإنّهم إذا دعوا إلى مثل ذلك فإنّه لهم على المؤمنين ، إلاّ من حارب في الدِّين ، وعلى كلّ اُناس حصّتهم من جانبهم الذي قبلهم .

هذا المقطع من الصحيفة يشمل كلاً من اليهود والمسلمين طرفي هذه الصحيفة.

ـ وإنّ يهود الأوس ، مواليهم وأنفسهم ، على مثل ما لأهل هذه الصحيفة مع البرّ المحض من أهل هذه الصحيفة ، أو مع البرّ المحسن أو مع البرّ الحسن .

هناك يهود لهم تحالفات مع كلّ من الأوس والخزرج ، وقد تحدّثت عنهم وعن تنظيم علاقاتهم التحالفيّة مع من يحالفون من قبائل المدينة ، بنودٌ سابقة بدءاً بـ : وأنّ يهود بني عوف اُمّة مع المؤمنين . . . وراحت تعدّد بقيّة قبائل اليهود .
ثمّ بيّن هذا البند أمراً مهمّاً ضمّنته وأقرّت به الصحيفة حيث جعلت البرّ يرفرف على جميع أهل الصحيفة ويتمثّل فيما لهم من حقوق مقابل ما يترتّب
عليهم من واجبات ، ومنها صون هذه الصحيفة وبنودها وعدم الكيد لها ولأهلها

ـ لا يكسب كاسب إلاّ على نفسه ، وأنّ اللّه على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبرّه ، وأنّه لا يحول هذا

الكتاب دون ظالم أو آثم .

واضح أنّ هذا يقرّر المسؤوليّة الشخصيّة للإنسان عن أيّ عمل يقوم به ، وكما يؤكّد هذا البند حقوقاً لأهل هذه الصحيفة ، يؤكّد ما عليهم من واجبات ، وقد يكون هناك ظالم أو آثم ، وبالتالي فالصحيفة ـ بما هي صحيفة ـ ليست لها القدرة على أن تحول وتمنع ظلماً أو إثماً ، ظالماً أو آثماً ، وإنّما تكتسب قدرتها وقابليّتها وقوّة الردع عن وقوع المآثم والمظالم من خلال أطرافها ، وبقدر التمسّك بفقراتها تكون قدرتها الرادعة المانعة للإثم والعدوان .

سلطان الفقرة الأخيرة في هذا الكتاب أو الصحيفة ، تقول : وأنّه من خرج آمن ، ومن قعد آمن بالمدينة إلاّ من ظلم وأثم ، وأنّ اللّه جار لمن برّ واتّقى ، ومحمّد رسول اللّه(صلى اللّه عليه وآله) .

الخروج هنا قد يفسّر خروجاً عن الصحيفة ، فمع خروجه هو آمن من كلّ اعتداء ما دام غير ظالم ولا آثم ولا معتد .

ومن قعد عن نصرتها هو آمن أيضاً ما لم يكن ظالماً آثماً معتدياً . .

قد يفسّر الخروج والقعود بهذا .

وقد يفسّر بالخروج والدخول من وإلى المدينة .

وهذا أيضاً يتّصف بالأمان في الحالتين شريطة أن يكون بإذن رسول اللّه(صلى اللّه عليه وآله) ; فهما ـ أي الدخول والخروج ـ مقيّدان بما ورد في بند سابق : وأنّه لا يخرج أحد منهم إلاّ بإذن محمّد .

الهوامش:

(1) اُنظر السيرة النبوية لابن هشام 2 : 427 ـ 428 .

(2) السيرة النبوية لابن هشام 2 : 427 ـ 428 .

(3) اُنظر العدد 16 من مجلّة ميقات الحج ص176 .

(4) بحار الأنوار للعلاّمة المجلسي 19 : 110 ـ 111 .

(5) اُنظر التفسير الكبير للرازي ومجمع البيان وغيرهما عند تفسير الآيات المذكورة . . .

(6) الربعة : الحال التي جاء الإسلام وهم عليها .

(7) العاني: الأسير .

(المعاقل : الديات ، الواحدة : معقلة .

(9) ويروى آ«مفرجاًآ» وهو بمعنى المفرح بالحاء المهملة .

قال ابن هشام : المُفْرَح : المثقل بالدَّين والكثير العيال .

قال الشاعر :

إذاأنت لم تبرح تؤدّى أمانةً وتحملُ أخرى، أفرحتك الودائع هذا البيت من شعر لبيهس العذري .

(10) الدسيعة : العظيمة ، وهي في الأصل : ما يخرج من حلق البعير إذا رغا . وأراد بها هاهنا : ما ينال عنهم من ظلم .

(11) يبي : أبأت فلاناً بفلان ، إذا قتله به قصاصاً .

(12) اعتبطه : أي قتله بلا جناية منه توجب قتله .

(13) يُوتغ : يهلك ويفسد .

(14) على أبرّ هذا ; أي على الرضا به .

(15) أي أنّ اللّه وحزبه المؤمنين على الرضا به .

(16) يقال : إنّ رسول اللّه(صلى اللّه عليه وآله) كتب هذا الكتاب قبل أن تفرض الجزية ، وإذ كان الإسلام ضعيفاً ، وكان لليهود إذ ذاك نصيب في المغنم إذا قاتلوا مع المسلمين ، كما شرط عليهم في هذا الكتاب النفقة معهم في الحروب .

راجع الروض الأنف .

وهذا النصّ مأخوذ من السيرة النبوية لابن هشام 2 : 501 ـ 504 ، ولهذه الصحيفة مصادر تاريخيّة اُخرى .

(17) هذه نظرة مختصرة ، ومَن أراد المزيد فعليه بالرجوع إلى كتاب : مكاتيب الرسول ، للشيخ الأحمدي ، فقد ذكر شرحاً وافياً للصحيفة مع مصادرها . في الاجتماع السياسي الإسلامي ، للشيخ محمّد مهدي شمس الدّين ، الملحق الثالث 259 ـ 299 فقد عالج هذه الصحيفة شرحاً لبنودها ودراسة لسندها ومصادرها . . .

18) الحجرات : 13 .

(19) التوبة : 71 .

(20) التوبة : 71 .

(21) البقرة : 179 .

(22) الإسراء : 33 .

(23) البقرة : 178 .

(24) الأنعام : 164 .

مصادر :

فهناك مصادر تاريخيّة نقلتها كتأريخ الطبري ، طبعة أوربا ، 1359ـ 1367 .

والبداية والنهاية لابن كثير 3 : 224 .

وإمتاع الأسماع للمقريزي 1 : 49 و104 و107 .

وهناك مصادر حديثيّة :

صحيح مسلم 4 : 216 .

مسند أحمد 1 : 271 و2 : 204 و3 : 242 .

وكنز العمّال للمتقّي الهندي 5 : 251 .

والسنن الكبرى للبيهقي 8 : 106 .
والتهذيب للشيخ الطوسي 2 : 47 .
وبحار الأنوار للمجلسي 19 : 167 ـ 168 .
والكافي للكليني (الفروع) : 336 .
والكافي (الأصول) 2 : 666 .

هذه مقالة مختصرة جدّاً ، تناولت شرح بنود وفقرات صحيفة المدينة أو كتابها كما يسمّيها ابن إسحاق أو دستور المدينة كما رأيت عدداً من الكتّاب المعاصرين يذهب إلى تسميتها بهذا .

" أصول الولاية في الإسلام "

الشيخ عبد الحميد ابن باديس ، مجلة الشهاب ـ الجزائر ـ ذو القعدة ١٣٥٦ ، يناير ١٩٣٨

استخرج الإمام ابن باديس رحمه الله ثلاثة عشر أصلا من أصول الولاية في الإسلام من الخطبة المشهورة للخليفة الأول أبي بكر الصديق ، رضي الله عنه ، حين استخلف : " إني وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن رأيتموني على حق فأعينوني ، وإن رأيتموني على باطل فسددوني . أطيعوني ما أطعت الله فيكم ، فإن عصيت فلا طاعة لي عليكم . . . "

* " **الأصل الأول** : لا حق لاحد في ولاية امر من امور الامة الا بتوليه الامة ، فالأمة هي صاحبة الحق والسلطة في الولاية والعزل ، فلا يتولى احد امرها الا برضاها ، فلا يورث شيء من الولايات و لا يستحق الاعتبار الشخصي . و هذا الأصل مأخوذ من قوله : وليت عليكم ـ أي قد ولاني غيري و هو أنتم "

* " **الأصل الثاني** : الذي يتولى من أمور الأمة هو أكفؤها فيه لا خيرها في سلوكه (الشخصي وتقواه) . . . ولا شك أن الكفاءة تختلف باختلاف الأمور والمواطن ، فقد يكون الشخص أكفأ في أمر وفي موطن لا تُصافه بما يناسب ذلك الأمر ويفيد في ذلك الموطن . وإن لم يكن كذلك في غيره فيستحق التقديم فيه دون سواه . وعلى هذا الأصل ولّى صلّى الله عليه وآله و سلم عمرو بن العاص غزوة ذات السلاسل وأمده بأبي بكر وعمر وأبي عبيدة فكانوا تحت ولايته وكلهم خير منه (دينا وتقوى) ، وعليه عقد لواء أسامة بن زيد على جيش فيه أبو بكر وعمر . وهذا الأصل مأخوذ من قوله : ولست بخيركم "

* " **الأصل الثالث** : لا يكون أحد بمجرد ولايته أمرا من أمور الأمة خيرا من الأمة ، وإنما تُنال الخيرة بالسلوك والأعمال ، فأبو بكر إذا كان خيرهم فليس ذلك لمجرد ولايته عليهم بل ذلك لأعماله ومواقفه . وهذا الأصل مأخوذ أيضا من قوله : ولست بخيركم ـ حيث نفى (الخيرية) عن ثبوت الولاية "

* " **الأصل الرابع** : حق الأمة في مراقبة أولي الأمر لأنها مصدر سلطتهم و صاحبة النظر في ولايتهم و عزلهم "

* " **الأصل الخامس** : حق الوالي على الأمة فيما تبذله من عون إذا رأت استقامته ، فيجب أن تتضامن معه و تؤيده إذ هي شريكة معه في المسؤولية . وهذا كالذي قبله مأخوذ من قوله : إذا رأيتموني على حق فأعينوني "

* " **الأصل السادس** : حق الوالي على الأمة في نصحه وإرشاده ودلالته على الحق إذا ضلّ عنه ، وتقويمه على الطريق إذا زاغ في سلوكه . وهذا مأخوذ من قوله : إذا رأيتموني على باطل فسددوني "

* " **الأصل السابع** : حق الامة في مناقشة اولي الامر ومحاسبتهم على اعمالهم وحملهم على ما تراه هي لا ما يرونه هم ، فالكلمة الاخيرة لها وليست لهم ، وهذا كله مقتضى تسديدهم وتقويمهم عندما تقتنع بأنه على باطل ولم يستطيعوا أن يقنعوها أنهم على حق . وهذا مأخوذ أيضا من قوله : وإذا رأيتموني على باطل فسددوني " .

١٢٥

صحيفة المدينة

* " **الأصل الثامن** : على من تولّى أمرا من أمور الأمة أن يبيّن لها الخطة التي يسير عليها ليكونوا على بصيرة، ويكون سائرا في تلك الخطة عن رضا الأمة ، إذ ليس له أن يسير بهم على ما يرضيه وإنما عليه أن يسير بهم فيما يرضيهم. وهذا مأخوذ من قوله: أطيعوني ما أطعت الله فيكم ـ فخطته هي طاعة الله وقد عرفوا ما هي طاعة الله في الإسلام " (أي الإسلام كمنهج حياة متكامل)

* " **الأصل التاسع** : لا تحكم الامة الا بالقانون الذي رضيته لنفسها وعرفت فيه فائدتها، وما الولاة الا منفذون لإرادتها، فهي تطيع القانون لانه قانونها لا لأنه سلطة اخرى لفرد او جماعة فرضته عليها كائنا من كان ذلك الفرد وكائنة من كانت تلك الجماعة، فتشعر بأنها حرة في تصرفها وانها تسير نفسها بنفسها وانها ليست ملكا لغيرها من الناس– لا مُلكا لأفراد ولا لجماعة ولا لأمم– يشعر هذا الشعور كل فرد من أفرادها إذ هذه الحرية والسيادة حق طبيعي وشرعي لها ولكل فرد من أفرادها. وهذا الأصل مأخوذ من قوله: أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإذا عصيت فلا طاعة لي عليكم ـ فهم لا يطيعونه هو لذاته وإنما يطيعون الله باتباع الشرع الذي وضعه لهم ورضوا به لأنفسهم. وإنما هو مكلّف منهم بتنفيذه عليه وعليهم، فلهذا إذا عصى وخالف لم تبق له طاعة عليهم " .

* " **الأصل العاشر** ": الناس كلهم أمام القانون سواء لا فرق بين قويهم وضعيفهم، فيُطبّق على القوي دون رهبة لقوّته، وعلى الضعيف دون رقة لضعفه ".

* " **الأصل الحادي عشر** ": صون الحقوق ـ حقوق لأفراد وحقوق الجماعات، فلا يضيع حق ضعيف لضعفه ولا يذهب قوي بحق أحد لقوته عليه " .

* " **الأصل الثاني عشر** ": حفظ التوازن بين طبقات الأمة عند صون الحقوق، فيؤخذ الحق من القوي دون أن يُقسى عليه لقوته فيُتعدى عليه حتى يضعف وينكسر، ويُعطى الضعيف حقه دون أن يدلّل لضعفه فيطغى عليه وينقلب معتديا على غيره. وهذا الأصل ـ واللذان قبله ـ مأخوذة كلها من قوله: ألا إن أقواكم عندي الضعيف حتى آخذ الحق له وأضعفكم عندي القوي حتى آخذ الحق منه "

* " **الأصل الثالث عشر** ": شعور الراعي والراعية بالمسؤولية المشتركة بينهما في صلاح المجتمع، وشعورهما دائما بالتقصير في القيام بها ليستمرّا على العمل بجدّ واجتهاد، فيتوجهان بطلب المغفرة من الله الرقيب عليهما. وهذا مأخوذ من قوله: أقول قولي هذا واستغفر الله لي و لكم ".

ويختم الشيخ ابن باديس مقاله بهذه السطور:

" هذا ما قاله ونفّذه أول خليفة في الإسلام منذ أربعة عشر قرنا، فأين منه الأمم المتمدّنة اليوم؟ . . . كان يستمدّ ذلك من الإسلام ويخاطب المسلمين يومذاك بما علموه و ما لا يخضعون إلا له و لا ينقدون إلا به. . . كانت الأمم غارقة في ظلمات الجهل والانحطاط، ترسف في قيود الذل والاستعباد تحت نير الملك ونير كهنوت، فما كانت هذه الأصول والله إذا من وضع البشر وإنما كانت من أمر الله الحكيم الخبير.

نسأل الله جلّ جلاله أن يتداركنا و يتدارك البشرية كلها بالتوفيق للرجوع إلى هذه الأصول التي لا نجاة من تعاسة العالم اليوم الا بها ".

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)

نسخة بلغة مبسطة(*)

مادة ١: الحق في المساواة
مادة ٢: التحرر من التمييز
مادة ٣: الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي
مادة ٤: التحرر من العبودية
مادة ٥: التحرر من التعذيب والمعاملة المهينة
مادة ٦: الحق في الاعتراف بالفرد أمام القانون
مادة ٧: الحق في المساواة أمام القانون
مادة ٨: الحق في المطالبة بالحقوق أمام محكمة مختصة
مادة ٩: التحرر من الاعتقال التعسفي والاستبعاد
مادة ١٠: الحق في المحاكمة العلنية العادلة
مادة ١١: الحق في اعتبار الفرد بريئاً حتى تثبت إدانته
مادة ١٢: التحرر من التدخل في الخصوصيات وفي الأسرة والبيت والمراسلات
مادة ١٣: الحق في دخول البلاد والخروج منها
مادة ١٤: الحق في اللجوء إلى دول أخرى فراراً من الاضطهاد
مادة ١٥: الحق في الجنسية وحرية تغييرها
مادة ١٦: الحق في الزواج وتكوين أسرة
مادة ١٧: حق التملك
مادة ١٨: حرية العقيدة والدين
مادة ١٩: حرية الرأي والوصول إلى المعلومات

(*) الغرض من النسخة المبسطة أن تكون مجرد دليل. أما تفاصيل كل مبدأ فتشار على الطالب بالرجوع إلى النسخة الأصلية. وهذه النسخة تقوم جزئياً على ترجمة النص الذي أعد في سنة ١٩٧٨ من "الإعلان العالمي" للمدارس كأداة للتعلم والذي أعدته المجموعة المحلية التابعة لجامعة جنيف تحت إشراف الأستاذ الدكتور ى ماسارييو. واستعانت المجموعة في الترجمة بمعجم أساسي فرامه ٢٥٠٠ كلمة متداولة في الأقاليم الناطق بالفرنسية من سويسرا. وللمعلم أن يلقى هذا النهج بترجمة نص الإعلان العالمي إلى اللغة المتداولة في إقليمه.

مادة ٤: لا يحق لأحد أن يستعبد غيره أو أن يستعبد لغيره.
مادة ٥: لا يحق لأحد أن يعذب غيره.
مادة ٦: يحق للمرء أن يلقى حماية متساوية في كل مكان ويسورد لا تقل عن غيره.
مادة ٧: القانون سواء بالنسبة للكل ويجب أن يطبق بالتساوي على الكل.
مادة ٨: يحق للفرد أن يطلب العون القانوني عندما لا تُحترم الحقوق المعترف بها في بلاده.
مادة ٩: لا يحق لأحد أن يزج بك في السجن أو أن يبقيك، أو أن ينفيك من بلادك دون وجه حق أو بلا سبب وجيه.
مادة ١٠: لو دعت الحاجة لتقديمك للمحاكمة جب أن يتم ذلك علانية، ولا يجب أن يتأثر من يحاكمونك بغيرهم.
مادة ١١: أنت بريئ حتى تثبت إدانتك. فإذا اتُهمت بجريمة فلابد أن يكون لك الحق في الدفاع عن نفسك، ولا يحق لأحد أن يدينك أو يعاقبك على ذنب لم ترتكبه.
مادة ١٢: يحق لك أن تطالب بالحماية إذا حاول أحد أن يضر بسمعتك أو أن يقتحم عليك بيتك أو أن يطلع على رسائلك أو يضايقك أو يضايق أسرتك دون سبب وجيه.
مادة ١٣: من حقك أن تنتقل كيفما شئت في بلادك، ومن حقك أن تغادر البلاد وأن تذهب إلى بلد غيره، ويجب أن تتمكن من العودة إلى بلدك إذا شئت.
مادة ١٤: لو آذاك أحد فمن حقك أن تلجأ إلى بلد آخر طلباً للحماية. وتفقد هذا الحق إذا قتلت أحداً وإذا لم تحترم ما ورد بهذا الإعلان.
مادة ١٥: من حقك أن تنتمي لأي بلد وليس من حق أحد أن يمنعك من الانتماء لبلد آخر إذا شئت دون سبب وجيه.
مادة ١٦: بمجرد أن يكتسب الفرد أهلية يصبح من حقه أن يتزوج وأن يكوّن أسرة، ولا يجب أن يشكل لونك أو البلد الذي جئت منه أو دياناتك عقبة في هذا السبيل. وللرجل والمرأة حقوق متساوية في ذلك حين يتزوجان وكذلك حين ينفصلان. وليس من حق أحد أن يجبر أحداً على التعدد. ويجب على حكومة بلادك أن تحمي أسرتك وأفرادها.
مادة ١٧: من حقك أن تتملك وليس من حق أحد أن يسلبك ما تملك دون سبب وجيه.
مادة ١٨: من حقك أن تعلن عن دياناتك بحرية وأن تغيرها وأن تمارس شعائرها بمفردك أو مع غيرك.
مادة ١٩: من حقك أن تفكر كيفما شئت وأن تقول ما تريد، ولا يحق لأحد أن يمنعك من ذلك. ويجب أن تتمكن من مشاركة أفكارك مع الناس في أي بلد آخر.
مادة ٢٠: من حقك أن تنظم اجتماعات سلمية أو أن تشارك في الاجتماعات بطريقة سلمية. ومن الخطأ أن يتم إجبار أحد على الانضمام إلى أية جماعة.
مادة ٢١: من حقك أن تشارك في شؤون بلادك السياسية سواء بالانتماء للحكومة أو باختيار السامة الذين يديرون بلادك أفكارك. ويجب أن يتم انتخاب الحكومات بصورة منتظمة وأن يكون الاقتراع سرياً. ويجب أن يكون لك صوت وأن تكون كل الأصوات سواء. ومن حقك أيضاً أن تلتحق بالخدمات العامة كغيرك.
مادة ٢٢: يجب على المجتمع الذي تعيشه أن يعينك على النمو وعلى الاستفادة من كل الامتيازات (الثقافة، العمل، الضمان الاجتماعي) المكفولة لك ولكل الناس في بلادك.

مادة ٢٣: من حقك أن تعمل وأن تكون حراً وأن تختار عملك وأن تحصل على أجر يسمح لك أن تعيش وتعول أسرتك. وإذا أدى رجل وامرأة عملاً واحداً يجب أن يحصلا على أجرهما بالتساوي. وكل من يعملون من حقهم أن ينكافوا للدفاع عن مصالحهم.
مادة ٢٤: يوم العمل لا يجب أن يطول أكثر من اللازم، لأن كل فرد من حقه أن يستريح وأن تكون له عطلات دورية مدفوعة الأجر.
مادة ٢٥: من حقك أن يكون لديك ما تحتاج حتى لا تمرض أنت أو أسرتك أو تجوع، وأن يكون لديك ثياب وبيت وأن تتم إعانتك إذا تعطلت عن العمل أو مرضت أو أصبحت مسناً أو توت زوجتك أو زوجك وإذا لم تكسب عيشك لسبب أو لآخر خارج عن إرادتك. والأم الحامل ووليدها يجب أن يحظيا بمساعدة خاصة. والأطفال كلهم لهم حقوق متساوية سواء أكانت الأم متزوجة أم غير متزوجة.
مادة ٢٦: من حقك أن تلتحق بالمدرسة ويجب أن يذهب كل فرد للمدرسة. ويجب أن يكون التعليم الابتدائي مجانياً. ويجب أن تتمكن من تعلم مهنة أو تواصل تعليمك كيفما شئت. وفي المدرسة يجب تمكينك من تنمية مواهبك، ويجب تعليمك التواصل مع الغير بغض النظر عن أعراقهم أو دياناتهم أو البلدان التي جاءوا منها. ولأبويك الحق في اختيار ما تتعلم في المدرسة.
مادة ٢٧: من حقك أن تشارك في فنون مجتمعك وعلومه وفي أي شيء مفيد يتم عمله. ويجب حماية عملك كفنان أو أديب أو عالم ويجب أن تستفيد من عملك.
مادة ٢٨: ولكي تلقى حقوقك الحماية الكاملة لابد من وجود نظام يحميها، هذا "النظام" يجب أن يكون محلياً وعالمياً.
مادة ٢٩: وعليك واجبات تجاه المجتمع الذي يكفل لشخصيتك حق النمو الكامل. ويجب أن يكفل القانون حقوق الإنسان وأن يسمح لكل فرد أن يحترم غيره وأن يعامل باحترام.
مادة ٣٠: لا ينبغي لأحد أو لمجتمع في أي مكان في العالم أن يعمل بأية صورة على تدمير الحقوق التي سبق ذكرها.

****

يروى عن العلماء المسلمين قولهم:
"رأينا صواب يحتمل الخطأ،
ورأي غيرنا خطأ يحتمل الصواب،
ومن جاء بأحسن من رأينا قبلناه منه"

مادة ٢٠: حق الاجتماع السلمي والانتماء
مادة ٢١: حق المشاركة في الحكم وفي انتخابات حرة
مادة ٢٢: حق الضمان الاجتماعي
مادة ٢٣: حق الالتحاق بالعمل المرغوب والانضمام للنقابات
مادة ٢٤: حق الراحة والاستجمام
مادة ٢٥: حق التمتع بمستوى معيشي مناسب
مادة ٢٦: الحق في التعليم
مادة ٢٧: الحق في المشاركة في حياة المجتمع الثقافة
مادة ٢٨: الحق في نظام اجتماعي يحترف بحقوق الإنسان
مادة ٢٩: واجبات المجتمع اللازمة لتحقيق تنمية حرة وكاملة
مادة ٣٠: التحرر من تدخل الدولة أو الأفراد في الحقوق المذكورة

****

مادة ١: يولد الأطفال أحراراً ويجب أن يلقوا معاملة متساوية. ذلك أن لهم عقولاً وضمائر ويجب أن تقوم المعاملة بينهم على المودة.
مادة ٢: لكل فرد حق المطالبة بالحقوق التالية على الرغم من:

- اختلاف الجنس
- اختلاف اللون
- اختلاف اللغة
- اختلاف التفكير
- اختلاف الديانة
- كثرة الممتلكات أو قلتها
- اختلاف الميلاد في جماعات اجتماعية متباينة
- اختلاف بلد الميلاد

ولا فرق بين ما إذا كان البلد الذي يعيش فيه المرء مستقلاً أو غير مستقل.

ثورات الربيع العربي

ثورة الياسمين بتونس 14 يناير 2011م

حكم الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي تونس طيلة 23 عاماً متتالية منذ تنحيته لرئيسه «المجاهد الأكبر» الحبيب بورقيبه بتاريخ 7 نوفمبر 1987م عبر انقلاب داخل القصر الجمهوري، بقرطاج، حيث أعلن أن الرئيس الحبيب بورقيبه لم يعد قادراً على تولي المسؤولية بسبب شيخوخته وكان الحبيب بورقيبه قد أصدر قراراً جمهورياً بتعيين زين العابدين بن علي وزيراً أول بشهر أكتوبر 1987م .

وعلى إثر تردي الأوضاع في تونس وتفشي البطالة وانتشار الفساد والإفساد أقدم الشاب التونسي (محمد البوعزيزي) على إشعال النار في نفسه يوم 19 ديسمبر 2010م بمدينته بمحافظة سيدي بوزيد الواقعة وسط البلاد احتجاجاً على إهانة وجهتها له «عون» من أعوان الشرطة مهددة بمصادرة عربته الجوّالة التي يقتات منها عيشه بدعوى أنه لا يحمل ترخيصاً لها، ولما لم يتحمل هذا الوضع أقدم على إضرام النار في جسمه احتجاجاً على وضعه ووضع أمثاله من الشبان والشابات في تونس، ولم يكن ليتصور أنه سيشعل النار في تونس وفي كثير من الأقطار العربية الأخرى.

أُسعف البوعزيزي بالمستشفى وانفجرت المظاهرات الاحتجاجية بمجرد انتشار الخبر وبدأ الشارع التونسي يحتقن قام بن علي بزيارة الشاب المصاب بالمستشفى ونقلت وسائل الإعلام التونسية تلك الزيارة كما أجرى بن علي تعديلاً حكومياً محدوداً في الوزارة كل ذلك لتخفيف حدة احتقان الشارع التونسي.

لكن القدر كان قد حدد المكتوب، فقد انتقل الشاب «محمد البوعزيزي» إلى رحمة الله ـ بعد أن فقد رحمة النظام – وهنا تحول احتقان الشوارع في تونس إلى انتفاضة، ولم يفد خطاب بن علي الموجه إلى الشعب التونسي لحظتها قائلاً لهم عبارته المشهورة المنقولة عبر شاشات التلفزة «توا .. أنا فهمتكم» ولكن بعد فوات الأوان.

لم تتوقف المسيرات الرافضة الغاضبة المكونة من جميع فئات وشرائح المجتمع التونسي وبلغت أوجها وذروتها مما اضطر الرئيس بن علي إلى مغادرة تونس في طائرة اتجهت به إلى مالطا ثم غيرت مسارها لتحط بالسعودية يوم 14 يناير 2011م وصرخ المحامي الشاب ( ) بأعلى صوته بشارع الحبيب بورقيبه صرخته المشهورة التي تناقلتها شاشات التلفزة «بن علي هرب.. تونس حرة.. بن علي هرب .. تونس حرة».

تولى الوزير الأول التونسي محمد الغنوشي الرئاسة التونسية مؤقتاً يوم 2011/1/15م وفرض الجيش سيطرته على الوضع الأمني وأعلن قائده الجنرال رشيد عمار أنه سيكون حامي الثورة وضامنها، وهو ما تم بالفعل كما أعلن المجلس الدستوري رسمياً شغور رأس السلطة في تونس وكلف رئيس البرلمان فؤاد المبزع تولى رئاسة البلاد بالوكالة على أن تجري انتخابات رئاسية في غضون (45ـ60) يوماً طبقاً لنص المادة (57) من الدستور التونسي.

شكل محمد الغنوشي حكومة جديدة شارك فيها وزراء من المعارضة التونسية لأول مرة منذ استقلال تونس عام 1956م ولكن استقال منها وزراء المعارضة احتجاجاً على وزراء العهد السابق، وأصدر القضاء

التونسي مذكرة جلب دولية لبن علي وزوجته ليلى الطرابلسي وأقاربهما.

ثم شكل الباجي قايد السبسي المحامي والسياسي المخضرم وزارة جديدة عين فيها نائباً له وزيراً للعدل المحامي الأزهر القروي الشابي العميد الأسبق للمحامين بتونس وعاد المعارضين التوانسة بالخارج قادة وكوادر ونشطاء إلى وطنهم لمتابعة نضالهم مع رفاق ونشطاء الداخل.

وجرت انتخابات برلمانية وانتخابات رئاسية ودخلت تونس مرحلة جديدة من النضال الوطني السياسي بمكوناته القديمة والحديثة.

وأصدر المجلس الوطني التأسيس الدستور التونسي الجديد يوم ٢٧ 2014م مكون من (149) فصل (مادة) بعد مناقشات حادة ..

وثيق

مصر : ثورة 25 يناير : تجمعات ميدان التحرير

ضد حكم حسني مبارك والتوريث

مرّ الربيع العربي بمصر بحدثين ثوريين .. أولهما ثورة ميدان التحرير يوم 25 يناير 2011م، وثانيهما ثورة التصحيح يومي 30 يونيو و 3 يوليو 2013م ونعتقد أن ذلك كان امتداداً تراكمياً وحصاداً للحراك السابق عليه منذ قرنين ويمكن الإشارة إليه عبر هذه البانوراما التاريخية:ـ

موجز أهم الأحداث التاريخية / بانوراما تاريخية :ـ

عام 1805 استقل محمد علي باشا بحكم مصر وتوارثت أسرته الحكم إلى عام 1952م

عام 1907 تأسيس الناشط الوطني مصطفى كمال للحزب الوطني للمطالبة بجلاء الإنجليز وصياغة دستور وبرلمان مستقل وخَلفهُ في زعامة الحزب محمد فريد .

عام 1914 إعلان بريطانيا حمايتها على مصر.

عام 1918 تنظيم زعيم الأمة سعد زغلول باشا لوفد سافر لمؤتمر باريس ولندن لبحث استقلال مصر، وإنشاء حزب الوفد.

عام 1919 اعتقال زعيم الأمة سعد زغلول.

اعتقال بريطانيا لزعيم الأمة سعد زغلول باشا وثلاثة من رفاقه . ومقتل ألاف المعترضين.

عام 1922 اعتراف بريطانيا باستقلال مصر، ولكنها في الواقع هي المتحكمة بمصر.

عام 1924 انتصار حزب الوفد في الانتخابات التشريعية وتعيين سعد زغلول رئيساً للوزراء

عام 1928 الإمام حسن البنا يؤسس جماعة الإخوان المسلمين.

عام 1936 وفاة الملك فؤاد وتنصيب ابنه فاروق ملكاً على مصر

عام 1942 زعيم حزب الوفد مصطفى النحاس يشكل الحكومة الجديدة

عام 1946 الطلبة والعمال ينظمون مسيرات شعبية ضد الوجود البريطاني والملكية.

عام 1948 دخول وحدات الجيش المصري لفلسطين إلى جانب الجيوش العربية، وإعلان إنشاء الكيان الصهيوني.

GAME
OVER

عام 1949 اغتيال حسن البنا

عام 1950 وضع قطاع غزة تحت الحماية المصرية.

عام 1951 إلغاء مصطفى النحاس معاهدة 1936 من طرف واحد ونشوب معارك

عام 1952 يوم 23 يوليو حركة الضباط الأحرار بقيادة اليوزباشي (المقدم) جمال عبدالناصر يوم 26 يوليو، رحيل الملك فاروق على يخته المحروسة من الإسكندرية إلى إيطاليا.

عام 1953 إعلان الجمهورية وتعيين اللواء محمد نحيب رئيساً للجمهورية ورئيساً للوزراء، و جمال عبدالناصر نائباً للرئيس ووزيراً للداخلية.

عام 1954 بدء محادثات الجلاء وإخلاء منطقة قناة السويس من القوات البريطانية وتنحية اللواء محمد نجيب وفرض إقامته بعزبة «المرج» وتنصيب جمال عبدالناصر رئيساً للدولة.

عام 1955 مهاجمة «إسرائيل» لقطاع غزة وعقد مؤتمر باندونج بأندونيسيا بقيادة أحمد سوكارنو (اندونيسيا) ونهرو (الهند) وجمال عبدالناصر (مصر) والمارشال تيتو (يوغسلافيا) وإعلان صفقة الأسلحة التشيكية.

عام 1956 تأميم عبدالناصر لقناة السويس – ونشوء أزمة السويس- والعدوان الثلاثي (الفرنسي البريطاني الإسرائيلي) على مصر.

عام 1957 تأميم البنوك والشركات- تأسيس الاتحاد القومي- ثم الاتحاد الاشتراكي العربي، عقد القاهرة للمؤتمر الأول للتضامن الأفروآسيوي (شمل 44 بلداً) بما فيهم الاتحاد السوفييتي.

عام 1958 الوحدة المصرية السورية وقيام الجمهورية العربية المتحدة بإقليمها الشمالي والجنوبي (حدث الانفصال عام 1961)

وحصول مصر على مساعدات من الاتحاد السوفييتي لبناء السد العالي (افتتحه جمالي عبدالناصر والرئيس خروشوف عام 1971).

عام 1961 صدور القرارات الاشتراكية

عام 1964 عقد مؤتمر القمة العربي الأول بالقاهرة وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية

عام 1965 حملة اعتقالات للإخوان المسلمين وإعدام سيد قطب

عام 1967 حرب (5يونيو) وهزيمة الجيش المصري

عام 1970 /28 سبتمبر وفاة جمال عبدالناصر وتعيين نائبه أنور السادات رئيساً لمصر يوم 6 أكتوبر

عام 1972 إعلان أنور السادات (وقفه مع الصديق) وطرده للخبراء الروس

عام 1973 / 6 أكتوبر اندلاع حرب أكتوبر / رمضان المجيدة علي الجيوش السورية (الجولان) والمصرية (سيناء) ، 24 أكتوبر وقف عمليات القتال، ومحادثات فك الاشتباك

عام 1974 بدء سياسة الانفتاح الاقتصادي

عام 1977 يناير «انتفاضة الحرامية» كما سماها السادات (مظاهرات الجياع)

ونوفمبر زيارة السادات للقدس

عام 1978 عقد اتفاقية «كامب ديفيد» برعاية الولايات المتحدة الأمريكية

عام 1979 إخلاء القوات الإسرائيلية لسيناء (عدا منطقة طابا التي أحيلت على التحكيم الدولي، وكسبتها مصر بقيادة د. نبيل العربي).

عام 1981 اعتقال السادات لـ (1500) من القيادات الإسلامية والقبطية والناصريين والشيوعيين والنساء واعتكاف البابا شنوده بديره.

عام 1981 / 6 أكتوبر 1981 اغتيال السادات أثناء العرض العسكري، وتنصيب حسني مبارك نائبه كرئيس لمصر يوم 1981/10/14 ويعاد انتخابه رئيساً للجمهورية، أعوام 1987 و1992 و1999 و 2005 إلى يوم تنحيه 2011/2/11م

عام 1986 تمرد جنود الأمن المركزي

عام 1990- 1991 اشتراك الجيش المصري في حرب الخليج ضد العراق (لغزوه الكويت)

عام 1992- 1998 – 2004 موجة تفجيرات للجماعات الإسلامية ضد شخصيات سياسية وثقافية، وللأقباط والسياح.

عام 2005 حصول جماعة الإخوان المسلمين على (88) مقعد بالبرلمان

عام 2008 أحداث المحلة الكبرى

عام 2011 يناير وفاة 20 شخص بجوار كنيسة قبطية بالإسكندرية جراء تفجير سيارة ملغومة.

حكم الرئيس (الفريق) محمد حسني مبارك مصر طيلة 30 عاماً بدءاً من عام 1981م عقب اغتيال الرئيس السادات يوم 6 أكتوبر 1981م وكان نائباً له، إلى تنحيه يوم 11 فبراير 2011م وكان قبلها قائداً للقوات الجوية للجيش المصري.

وفي السنوات الأخيرة لحكمه زادت الفجوة بين طبقة الأغنياء التي تحولت إلى طبقة أثرياء وبين الطبقة الكادحة التي ازدادت فقراً، وتلاشت تقريباً الطبقة الوسطى وعمت البطالة الشباب والشابات، وانتشر الفساد وبدأت بوادر توريثه ابنه تلوح في الأفق، وعقد المؤتمر السنوي السابع للحزب الحاكم في مصر نهاية عام 2010م بلا نتائج.

ظهرت حركات شبابية مثل «حركة كفاية» وحركة «لا للتوريث» وامتدت لتشمل المدن والقرى المصرية وتلقى صدى في أوساط الشعب المصري قادت إلى تجمعات مليونية بميدان التحرير بوسط القاهرة تطالب الرئيس المصري حسني مبارك بالرحيل، ودعمتها بيانات القوى السياسية والحزبية ومقالات وبيانات لكتاب ومفكرين وفنانين وصحفيين، شكلت يوماً حاسماً في تاريخ مصر الحديث هو يوم 25 يناير 2011م وكانت أحداث ثورة الياسمين بتونس ورحيل رئيسها زين العابدين يوم 14 يناير 2011م تلقي بضلالها على المشهد المصري.

وتوّجت أحداث يوم 25 يناير وما تلاها، بإعلان محمد حسني مبارك تنحيه عن رئاسة الجمهورية وحكم مصر يوم 11 فبراير 2011م وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية زمام الأمور بقيادة المشير محمد طنطاوي وأجريت انتخابات رئاسية أعلن أن الفائز فيها هو د.محمد مرسي من حزب الإخوان المسلمين

في الجولة الثانية للانتخابات التي نافسها فيها الفريق الطيار أحمد شفيق وتم تنصيب د. محمد مرسي رئيساً للجمهورية يوم 30 يونيو 2012م.

وبعد مضي عشرة أشهر على تولي د. محمد مرسي رآسة الجمهورية. أطلقت «حركة تمرد» الشبابية حملتها ضد النظام الجديد وجمعت توقيعات (22 مليون) مصري مطالبين برحيل محمد مرسي وحددوا يوم 30 يونيو 2012م للمسيرات التي غصت بها شوارع وميادين المدن المصرية حيث جاوز أعداد المشاركين فيها (33 مليون) مواطن بحسب الإحصائيات المعلنة، وقد تناقلتها وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة، وتوّجت بانضمام القوات المسلحة المصرية لطلبات الشارع وإعلانها ذلك يوم 3 يوليو 2013م.

ولمزيد من رصد حدث يوم 25 يناير 2011م ننشر ملخصاً لكتاب أ. السيد يس بعنوان «25 يناير.. الشعب على منصة التاريخ» نشرت ملخصه أ. أميرة البربري بمجلة السياسة الدولية الفصلية التي تصدر عن مؤسسة الأهرام بالقاهرة بعددها رقم (194) بتاريخ أكتوبر 2013م أوردت به ما يلي:-

«إذا كان يوم وقوع الثورة بالغ الأهمية لأنه يمثل قطيعة تاريخية كاملة بين نظام سياسي قديم زوت أوراقه الذابلة،ونظام سياسي جديد يحاول إرساء دعائمه، فإن اليوم التالي للثورة لا يقل أهمية . من هذه الفكرة انطلق مؤلف الكتاب في محاولة لرصد وتحليل مراحل الصعود والهبوط في المسار الثوري العربي عامة والمصري خاصة في شكل سلسلة مقالات هي بمثابة دراسات لحظية تحلل وتتابع الحدث الثوري وتبحث عن إجابة للتساؤلات التي يفرزها بالاعتماد على منهج ابتدعه الكاتب أطلق عليه «التنظير المباشر لأحدث الثورة» .

«الجمود السلطوي في مواجهة السيولة الثورية.

«حسمت الثورة إشكالية العجز الديمقراطي المتمثلة في تجفيف منابع السياسة لصالح هيمنة النظام السلطوي، وهو ما أطلق عليه «محنة التحول الديمقراطي» فإذا كان هناك إجماع عالمي على أن عهد الثورات والانقلابات قد ولى، وأننا نعيش في عصر الإصلاح بكل تجلياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية فإن التحدي الحقيقي يكمن في أن معظم النظم السياسية العربية لن يجدي بصددها أي تغييرات جزئية بل لابد من تغيير طبيعة نظمها السياسية حتى يحدث التحول الديمقراطي.

«وبالفعل كانت الثورات العربية إيذاناً بأفول الدولة العربية المعاصرة وسقوط شرعيتها السياسية لتنشأ على أنقاضها دولة عربية ديمقراطية جديدة تقوم على العدل والمساواة بين المواطنين، في إطار من احترام الكرامة الإنسانية وتمثلت الإيجابية البارزة للثورة في تجلي السمات الإيجابية في الشخصية المصرية واختفاء علامات الخنوع للسلطة، والاستسلام للقهر السياسي، لكن سرعان ما غطت عليها سلبيات لا حدود لها أشاعت الإحباط لدى ملايين المصريين وأشعرتهم بأن البلاد دخلت في نفق مظلم لا يبدو أن هناك مخرجاً قريباً منه.

«إن تفكيك النظام السلطوي عملية بالغة التعقيد تحتاج إلى منهج محدد المعالم فلا ينبغي توجيه طاقات الثورة لتصفية الحساب مع الماضي، وإهمال تحديات الحاضر، وتأجيل التفكير في آفاق المستقبل

مؤلفات عربية

٢٥ يناير.. الشعب على منصة التاريخ

السيد يس

(القاهرة: المركز العربى للبحوث، ٢٠١٣)

"إذا كان يوم وقوع الثورة بالغ الأهمية، لأنه يمثل قطيعة تاريخية كاملة بين نظام سياسى قديم زوت أوراقه الذابلة، ونظام سياسى جديد يحاول إرساء دعائمه، فإن اليوم التالى للثورة لا يقل أهمية" من هذه الفكرة، انطلق مؤلف الكتاب فى محاولة لرصد وتحليل مراحل الصعود والهبوط فى المسار الثورى العربى عامة، والمصرى خاصة، فى شكل سلسلة مقالات هى بمثابة دراسات لحظية تحلل وتتابع الحدث الثورى، وتبحث عن إجابة للتساؤلات التى يفرزها بالاعتماد على منهج ابتدعه الكاتب، أطلق عليه "التنظير المباشر لأحداث الثورة".

الجمود السلطوى فى مواجهة السيولة الثورية:

حسمت الثورة إشكالية العجز الديمقراطى المتمثلة فى تجفيف منابع السياسة لصالح هيمنة النظام السلطوى، وهو ما أطلق عليه "محنة التحول الديمقراطى". فإذا كان هناك إجماع عالمى على أن عهد الثورات والانقلابات قد ولى، وأننا نعيش فى عصر الإصلاح بكل تجلياته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، فإن التحدى الحقيقى يكمن فى أن معظم النظم السياسية العربية لن يجدى بصددها أى تغييرات جزئية، بل لا بد من تغيير طبيعة نظمها السياسية، حتى يحدث التحول الديمقراطى.

وبالفعل، كانت الثورات العربية إيذانا بأفول الدولة العربية المعاصرة، وسقوط شرعيتها السياسية، لتنشأ على أنقاضها دولة عربية ديمقراطية جديدة تقوم على العدل والمساواة بين المواطنين، فى إطار من احترام الكرامة الإنسانية. وتمثلت الإيجابية البارزة للثورة فى تجلى السمات الإيجابية فى الشخصية المصرية، واختفاء علامات الخنوع للسلطة، والاستسلام للقهر السياسى. لكن سرعان ما غطت عليها سلبيات لا حدود لها أشاعت الإحباط لدى ملايين المصريين، وأشعرتهم بأن البلاد تحلت فى نفق مظلم لا يبدو أن هناك مخرجا قريبا منه.

إن تفكيك النظام السلطوى عملية بالغة التعقيد تحتاج إلى منهج محدد المعالم. فلا ينبغى توجيه طاقات الثورة لتصفية الحساب مع الماضى، وإهمال تحديات الحاضر، وتأجيل التفكير فى آفاق المستقبل. وتصفية الحساب مع الماضى ينبغى ألا تؤدى فى النهاية إلى تصفية الدولة ذاتها. لذا، يمكن القول إن الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية أشبه بالسير فى طريق مزروع بالألغام.

عثرات فى مسار الثورة المصرية:

"هل ضاعت ثورة ٢٥ يناير التى أصبحت نموذجا عالميا لقدرة الشعوب على تخطى حاجز الخوف بفعل تشرذم صفوف الشباب الثائر الذى أشعل فتيلها، وانضم إليها ملايين المصريين؟، أم نتيجة تكالب القوى السياسية القديمة والجديدة على تصدر المشهد السياسى؟ أم لفقدانها التعاطف الشعبى بعد تعدد المظاهرات المليونية بسبب أو بغير سبب، واستخدامها من قبل تيارات سياسية ودينية للدعاية الحزبية الفجة، ولو كان ضد مصلحة المجتمع، وهدما لأركان الدولة؟". تلك تساؤلات ملحة يطرحها المؤلف بهدف تشريح طبيعة الأزمة السائدة فى المشهد السياسى للكشف عن أسباب تعثر الثورة فى بلوغ أهدافها.

توصل الكاتب إلى عدد من الظواهر الأساسية التى شكلت حجر عثرة أمام اكتمال الثورة، والتى تتمثل فى:

أولا- تمزق الجسد الثورى: يرى الكاتب أن المشكلة الحقيقية أن الثورة التى قامت بغير قيادة، وكان ذلك من أسباب نجاحها، لم يستطع موقدوها أن يوحدوا صفوفهم بسرعة، ويكونوا جبهة سياسية ثورية، قبل أن تنقض عليهم القوى السياسية التقليدية لانتزاع المبادرة منهم. فبدلا من العمل المنهجى المنظم لتحقيق شعار الثورة بإسقاط النظام بذلت قوى سياسية داخلية وخارجية جهودها ليس فقط لإسقاط النظام، ولكن إسقاط الدولة أيضا من خلال الهجوم المشبوه ضد سياسات الدولة عن طريق عدد من النخبة المتصدرة للمشهد السياسى آنذاك. وانتقال هذا الهجوم الخبيث إلى لغة الشارع بكل ما تزخر به من شعارات غير مسئولة تطلقها تيارات سياسية لا تؤمن بالمسئولية الوطنية بهدف الانقضاض على الدولة. وهو ما هدد بانهيار أركان الدولة ذاتها، وبرور عجز الإدارة السياسية عن إعمال حكم القانون، وضبط مظاهر التفكك الاجتماعى التى انتشرت بين النخبة والجماهير بما لا سابقة له فى التاريخ الحديث والمعاصر.

ثانيا- انتهازية النخبة وغوغائية الشارع: وهنا، يطرح الكاتب تساؤلا ملحا هل الاستقرار السلطوى فى ظل النظام السابق أفضل من مظاهر التفكك الاجتماعى بعد الثورة، خاصة بعد أن تكشفت مخططات القوى السياسية التقليدية (جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية) فى تخريب المسار السياسى بعد الثورة، من خلال حشد مليونيات متعددة الشعارات، وإذكاء طاقات العنف الكامنة لديها؟. بينما جنت القوى السياسية، على اختلاف مشاربها، عن النقد العلنى لغوغائية الشارع التى باتت تقوض أركان الدولة. وبهذا، ضعنا بين ديكتاتورية التيارات الدينية، وعبثية الممارسات الثورية، ليبدأ تيار الصعود الثورى فى الهبوط التدريجى، وحكم المسار التقليدى الفترة الانتقالية، وأدى هذا المسلك إلى صدامات دامية بين الأطراف المتنازعة، مما أدى إلى تشويه صورة الثورة والثوار فى أعين الجماهير، بعد أن اختلطت بالفوضى، ولم تعد هناك فروق واضحة بين الثورى والبلطجى.

ثالثا- الثورة المضادة والانقلاب على ثورات الربيع العربى: "هل نحن نعيش عصر الربيع العربى، أم أن رياح خريف الثورة المضادة قضت على آيام الربيع المزهرة؟". فالتطورات الدرامية التى أعقبت الانتفاضات، التى لم تتحول إلى ثورات بالمعنى الحقيقى للكلمة، أفسحت الطريق لقيام ثورة مضادة تتمثل فى زحف التيارات الدينية لتحتل صدارة المشهد -ليس بانقلاب عسكرى أو سياسى- بل وفق قواعد الديمقراطية "التقليدية"، مما أدى إلى إتاحة الفرصة كاملة أمام جماعة الإخوان المسلمين لتحقيق مشروعها الاستراتيجى "الأخونة" بتصفية كل مؤسسات الدولة المصرية من خصومها، وزرع كوادرها فى كل المؤسسات، والنفاذ إلى مؤسسة الشرطة، والقضاء، والقوات المسلحة أخيرا، لتصبح مصر بذلك مجرد ولاية إسلامية فى دولة الخلافة المنشودة.

وبالتالى، فإن تفسير النتائج المخيبة للآمال للانتفاضات العربية هو فشل المجتمعات العربية فى اجتياز اختبار الحداثة السياسية، والفكرية، والاقتصادية التى عرفها العالم منذ قرون، وكانت السبب الرئيسى فى تقدمه الشامل اليوم.

أصداء الثورة:

كان لزاما على الكاتب بعد توصيف أبعاد الثورة وتحليل وقائعها، قياس أصدائها على المستويين الإقليمى والعالمى لاستكمال الإطار النظرى الذى اتبعه، وتوصل إلى أن أهم صدى حققته الثورات العربية على المستوى العالمى هو سقوط أوهام نظرية التحول الديمقراطى البطئ والمتعثر، وصعود نظرية الحسم الثورى كبديل وحيد للبحث عن الديمقراطية العربية الضائعة، فى الوقت الذى تمر فيه الديمقراطية بأزمة حادة على مستوى العالم الغربى الذى قدم لقرون بحسبانه يجسد الديمقراطية فى أنقى صورها. حيث أثبت التاريخ أن التناقض الكبير بين الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية كان أحد الأسباب الرئيسية لاندلاع الهبات الجماهيرية حتى فى أعتى النظم الديمقراطية، كالولايات المتحدة وغيرها من العواصم الأوروبية، اقتداء بالثورات العربية، وهو ما جعل عددا من المفكرين الأجانب يصفون العرب "بالرواد الجدد للديمقراطية".

لكن الكاتب يرى أنه لا بد من الاعتراف بأنه ليس هناك اتفاق واضح بين المثقفين العرب حول شكل ومضمون الديمقراطية المنشودة، نتيجة التردد الواضح من جانب كل مشروع سياسى فى الصياغة النهائية لطروحاته كبديل للنظام السلطوى. ولعل السبب الحقيقى لذلك أن الفكر السياسى العربى يمر حاليا بعملية مراجعة ونقد ذاتى، فى الوقت الذى يجابه فيه الدولة السلطوية بكل ثقلها.

إن ما نشهده حاليا من حالة السيولة الثورية جعل الكاتب يطرح تساؤلا ملحا فى محاولة لاستشراف مستقبل هذه الثورات وهو: بعد أكثر من عام على الإطاحة بالنظم الحاكمة، هل يوحى مسار حركة التغيير فى هذه الدول بنجاح هذه الحركات أو بإخفاقها؟

ويرد بأن التداعيات المستمرة لهذه الثورات منذ لحظة وقوعها إلى الآن تدل على أن الفعل الثورى لم يكتمل بعد لعدم بلوغ أهدافه، لكن المحاولات المتلاحقة لاسترداد روح الثورة تنبئ عن أن عصر الديكتاتورية انتهى إلى الأبد.

أميرة البربرى
باحثة ماجستير بكلية الإعلام، جامعة القاهرة

وتصفية الحساب مع الماضي ينبغي ألا تؤدي في النهاية إلى تصفية الدولة ذاتها، لذا يمكن القول أن الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية أشبه بالسير في طريق مزروع بالألغام.

عثرات في مسار الثورة المصرية.

«هل ضاعت ثورة 25 يناير التي أصبحت نموذجاً عالمياً لقدرة الشعوب على تخطي حاجز الخوف بفعل تشرذم صفوف الشباب الثائر الذي أشعل فتيلها وانضم إليها ملايين المصريين؟. أو نتيجة تكالب القوى السياسية القديمة والجديدة على تصدر المشهد السياسي؟.. أو لفقدانها التعاطف الشعبي بعد تعدد المظاهرات المليونية بسبب أو بغير سبب، واستخدامها من قبل تيارات سياسية ودينية للدعاية الحزبية الفجة، ولو كان ضد مصلحة المجتمع وهدماً لأركان الدولة؟. تلك تساؤلات ملحة يطرحها المؤلف بهدف تشريح طبيعة الأزمة السائدة في المشهد السياسي للكشف عن أسباب تعثر الثورة في بلوغ أهدافها، توصل الكاتب إلى عدد من الظواهر الأساسية التي شكلت حجر عثرة أمام اكتمال الثورة والتي تتمثل في :-

«أولاً:- تمزق الجسد الثوري: يرى الكاتب أن المشكلة الحقيقية أن الثورة التي قامت بغير قيادة، وكان ذلك من أسباب نجاحها، لم يستطع موقدوها أن يوحدوا صفوفهم بسرعة، ويكونوا جبهة سياسية ثورية قبل أن تنقض عليهم القوى السياسية التقليدية لانتزاع المبادة منهم، فبدلاً من العمل المنهجي المنظم لتحقيق شعار الثورة بإسقاط النظام بذلت قوى سياسية داخلية وخارجية جهودها ليس فقط لإسقاط النظام ولكن لإسقاط الدولة أيضاً من خلال الهجوم المشبوه ضد سياسات الدولة عن طريق عدد من النخبة المتصدرة للمشهد السياسي آنذاك، وانتقال هذا الهجوم الخبيث إلى لغة الشارع بكل ما تزخر به من شعارات غير مسؤولة تطلقها تيارات سياسية لاتؤمن بالمسؤولية الوطنية بهدف الانقضاض على الدولة وهو ما هدد انهيار أركان لدولة ذاتها، وبروز عجز الإدارة السياسية عن إعمال حكم القانون وضبط مظاهر التفكك الاجتماعي التي انتشرت بين النخبة والجماهير بما لا سابقة له في التاريخ الحديث والمعاصر.

«ثانياً:- انتهازية النخبة وغوغائية الشارع: وهنا يطرح الكاتب تساؤلاً ملحاً هل الاستقرار السلطوي في ظل النظام السابق أفضل من مظاهر التفكك الاجتماعي بعد الثورة، خاصة بعد أن تكشفت مخططات القوى السياسية التقليدية (جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية) في تخريب المسار السياسي بعد الثورة، من خلال حشد مليونيات متعددة الشعارات وإذكاء طاقات العنف الكامنة لديها؟. بينما جبنت القوى السياسية على اختلاف مشاربها عن النقد العلني لغوغائية الشارع التي باتت تقوض أركان الدولة وبهذا ضعنا بين ديكتاتورية التيارات الدينية وعبثية الممارسات الثورية، ليبدأ تيار الصعود الثورة في الهبوط التدريجي، وحكم المسار التقليدي الفترة الانتقالية وأدى هذا المسلك إلى صدامات دامية بين الأطراف المتنازعة مما أدى إلى تشويه صورة الثورة والثوار في أعين الجماهير، بعد أن اختلطت بالفوضى ولم تعد هناك فروق واضحة بين الثوري والبلطجي.

«ثالثاً:- الثورة المضادة والانقلاب على ثورات الربيع العربي: هل نحن نعيش عصر الربيع العربي . أم أن رياح خريف الثورة المضادة قضت على أيام الربيع المزهرة، فالتطورات الدرامية التي أعقبت الانتفاضات، التي لم تتحول إلى ثورات بالمعنى الحقيقي للكلمة، أفسحت الطريق لقيام ثورة مضادة تتمثل في زحف التيارات الدينية لتحتل صدارة المشهد – ليس بانقلاب عسكري أو سياسي- بل وفق قواعد الديمقراطية التقليدية،

مما أدى إلى إتاحة الفرصة كاملة أمام جماعة الإخوان المسلمين لتحقيق مشروعها الاستراتيجي «الأخونة» بتصفية كل مؤسسات الدولة المصرية من خصومها، وزرع كوادرها في كل المؤسسات والنفاذ إلى مؤسسة الشرطة، والقضاء والقوات المسلحة أخيراً لتصبح مصر بذلك مجرد ولاية إسلامية في دولة الخلافة المنشودة.

«وبالتالي فإن تفسير النتائج المخيبة للآمال للانتفاضات العربية هو فشل المجتمعات العربية في اجتياز اختيار الحداثة السياسية، والفكرية والاقتصادية التي عرفها العالم منذ قرون، وكانت السبب الرئيسي في تقدمه الشامل اليوم.

أصداء الثورة

«كان لزاماً على الكاتب بعد توصيف أبعاد الثورة وتحليل وقائعها، قياس أصدائها على المستويين الإقليمي والعالمي لاستكمال الإطار النظري الذي اتبعه وتصول إلى أن أهم صدى حققته الثورات العربية على المستوى العالمي هو سقوط أوهام نظرية التحول الديمقراطي البطيء والمتعثر، وصعود نظرية الحسم الثوري كبديل وحيد للبحث عن الديمقراطية العربية الضائعة، في الوقت الذي تمر فيه الديمقراطية بأزمة حادة على مستوى العالم الغربي الذي قدم لقرون بحسبانه يجسد الديمقراطية في أنقى صورها حيث أُثبت التاريخ أن التناقض الكبير بين الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية كان أحد الأسباب الرئيسية لاندلاع الهبات الجماهيرية حتى في أعتى النظم الديمقراطية كالولايات المتحدة وغيرها من العواصم الأوروبية، اقتداء بالثورات العربية، وهو ما جعل عدداً من المفكرين الأجانب يصفون العرب «بالرواد الجدد للديمقراطية».

لكن الكاتب يرى أنه لابد من الاعتراف بأنه ليس هناك اتفاق واضح بين المثقفين العرب حول شكل ومضمون الديمقراطية المنشودة، نتيجة التردد الواضح من جانب كل مشروع سياسي في الصياغة النهائية لطروحاته كبديل للنظام السلطوي ولعل السبب الحقيقي لذلك أن الفكر السياسي العربي يمر حالياً بعملية مراجعة ونقد ذاتي، في الوقت الذي يجابه فيه الدولة السلطوية بكل ثقلها.

إن ما نشهده حالياً من حالة السيولة الثورية جعل الكاتب يطرح تساؤلاً ملحاً في محاولة لاستشراف مستقبل هذه الثورات، وهو بعد أكثر من عام على الإطاحة بالنظم الحاكمة هل يوحي مسار حركة التغيير في هذه الدول بنجاح هذه الحركات أو بإخفاقها؟.

ويرى بأن التداعيات المستمرة لهذه الثورات منذ لحظة وقوعها إلى الآن تدل على أن الفعل الثوري لم يكتمل بعد لعدم بلوغ أهدافه، لكن المحاولات المتلاحقة لاسترداد روح الثورة تنبئ عن أن عصر الديكاتورية انتهى إلى الأبد «.

ليبيا : ثورة 17 فبراير 2011م

حاصر القدر ليبيا من الغرب حيث هبّت عليها رياح ثورة الياسمين من تونس يوم 14 يناير، وهروب رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي بطائرة أقلعت من مطار قرطاج تونس باتجاه أوروبا ثم غيرت مسارها وهبطت بالسعودية.

ومن الشرق حيث هبّت عليها رياح ثورة ميدان التحرير من مصر يوم 25 يناير، وتنحي حسني مبارك عن الحكم يوم 2011/2/11م وأنزوى بشرم الشيخ مع عائلته .

وصبيحة يوم 15 فبراير بدأت رياح الانتفاضة تهب على مدن البيضاء وشحات ودرنة وطبرق وبنغازي واجدابيا والزنتان، واستمرت أيام 16 و 17و 18 و 19 و20 فبراير حيث اسقطت جموع الناس الغاضبين «باستيل بنغازي» كتيبة الفضيل بالبركة عندما حطم الفدائي الشهيد «مهدي محمد زيو» أول أبوابها بسيارته إيذاناً بسقوط النظام وانحساره عن كامل المنطقة الشرقية لليبيا، وتصاعدت مظاهر الغضب والعصيان والثورة بالمناطق الغربية والجنوبية أيضاً وصارت بنغازي محط أنظار العالم وعاصمة الثورة.

تكونت المجالس المحلية بالمدن المحررة لإدارة الحياة اليومية بها وحمايتها ويوم 22 فبراير أذيع بيان ثورة 17 فبراير من أمام محكمة شمال بنغازي الابتدائية إذاعة المناضل فرج الترهوني والمرحوم عبدالسلام المسماري.

مساء يوم 2011/2/26م عند الساعة الخامسة مساءً كان المجلس الوطني الانتقالي قد تشكل بالفعل باجتماع تاريخي وبلحظة تاريخية استثنائية حاسمة بمقر «قاعة الوحدة الوطنية» بالجامعة الليبية الدولية للعلوم الطبية ببغازي، واختيار رئيسه المستشار مصطفى عبدالجليل الذي أعلن عن ذلك مساء اليوم الثاني عبر قناة العربية. ثم أعلن عن تأسيسه رسمياً مساء يوم 2011/3/2م بقاعة محكمة شمال بنغازي الابتدائية .

وجاء أول اعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي من فرنسا – بفضل تظافر جهود وطنية وخارجية متعددة توّجت يوم 2011/3/10م وأشعلت الثورة بكامل المدن والقرى الليبية، وبدأ صراع الخير والشر، وتشكل المجلس التنفيذي برئاسة د. محمود جبريل بقرار أصدره المجلس الوطني الانتقالي يوم 2011/5/10م.

وكانت أطول الأيام وأكثرها مصيرية هي :-

يوم 2011/3/19م يوم وصول رتل معمر القذافي لتدمير عاصمة الثورة بنغازي وأهلها وتصدي شبابها ورجالها وصقورها لصده، ثم بدأت الطائرات الفرنسية بقصف الرتل من بداية القوارشة إلى مدينة قمينس بدءاً من الساعة السادسة مساءاً «بالضربات الجراحية» .

وصدر قراري مجلس الأمن الدولي رقمي 1970 و 1973 حماية للمدنيين العزّل..

يوم 2011/6/20م يوم تحرير مصراته وفك الحصار المضروب حولها

يوم 2011/8/20م يوم تحرير طرابلس (20 رمضان).

يوم 2011/10/20م يوم تحرير سرت، ومقتل معمر القذافي وابنه المعتصم.

يوم 2011/10/23م يوم إعلان ن التحرير لكامل تراب ليبيا من نظام القذافي باحتفال كبير بمدينة بنغازي.

يوم 2012/7/7م يوم العرس الوطني الكبير بإجراء انتخابات «المؤتمر الوطني العام» وعقد أول اجتماع له يوم 2012/8/8م بمدينة طرابلس.

صدور الإعلان الدستوري يوم 2011/8/2م

يوم 2011/10/23م تشكيل الحكومة الانتقالية برئاسة د. عبدالرحيم الكيب.

يوم / / 2012م تشكل الحكومة المؤقتة برئاسة علي زيدان.

وسيجد القارئ رصداً وتوثيقاً لثورة 17 فبراير المباركة بالباب الثاني عشر من هذا المؤلف نحيل عليه تحاشياً للتكرار.

سوريا : والدخول في نفق مظلم .. نأمل خروجها منه

بدأت الانتفاضة الشعبية في سوريا بعيد الانتفاضة الشعبية في تونس، ثم ثورة الياسمين في 14 يناير 2011م، وبعيد انتفاضته ثم ثورة 25 يناير في مصر، ثم انتفاضة وثورة 17 فبراير في ليبيا 2011م.

خلال شهر مارس بدأت الانتفاضة الشعبية في سوريا ضد نظام حكم بشار الأسد للمطالبة بالعديد من الإصلاحات، وقد كان في مقدور النظام السوري تلافيها ومعالجتها بتطبيق وتنفيذ القرارات الإصلاحيات التي ناقشها وأقرها المؤتمر القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي عام 2005م، لكن تلك القرارات حفظت بالأدراج إلى أن طفح كيل الناس.

وانقسمت المعارضة السورية لنظام بشار الأسد إلى معارضة بالداخل: نشأت مباشرة عقب انتفاضة مارس 2011م وهي هيئات ولجان التنسيق المحلية، وائتلاف قوي التغيير السلمي وتكون في مايو 2012م ويدعو إلى حل سلمي. ومعارضة بالخارج: ممثلة بالمجلس الوطني السوري الذي تكون في شهر أكتوبر 2011م وتم اختيار د. برهان غليون (المقيم في باريس) رئيساً له، الذي استقال بعد سبعة أشهر وتم اختيار عبدالباسط سيدا رئيساً جديداً للمجلس، ويتخذ من تركيا مقراً له، والائتلاف الوطني لدعم الثورة السورية ومقره بلجيكا.

وتعاني المعارضة السورية ولا تزال من صعوبات عدة مرجعها إلى الانقسامات الفكرية والإيديولوجية والطائفية واختلاف في منهجية العمل، رغم اتفاق فصائل المعارضة السورية على هدف إسقاط نظام بشار الأسد لكنها اختلفت في كيفية إيجاد التنسيق الفعال بين المعارضة السورية في الداخل والخارج، ثم تدخلت أخيراً فصائل الحركات الجهادية الإسلامية لتزيد المشهد المرتبك ارتباكاً.

تدعم تركيا والسعودية وقطر فصائل المعارضة السورية، بينما تدعم إيران وروسيا نظام بشار الأسد ثم دخل تنظيم (حزب الله) اللبناني لدعم قوات النظام السوري، وانقسمت الساحة السورية وتلخبطت ومازال

obeikandi.com

النظام السوري صامداً لم يسقط.

لكن أعداد السوريين خارج سوريا بالملايين كلاجئين، والخراب والحطام يعم المدن والقرى السورية، والمواطنين العزل بين مطرقة النظام وسندان المعارضة المسلحة ومليشياتها المتنوعة، والوطن ممزق وأعيد انتخاب بشار الأسد لفترة رئاسية جديدة .. واللّه المستعان .

المغرب : إصلاحات الملك تحبط الحراك وتحتويه وتستجيب له وتنقذ الوطن المغربي

لم يكن الشارع المغربي بعيداً بطبيعة الحال عما يحدث في تونس ومصر وليبيا والجزائر واليمن وسوريا والبحرين من حراك، بل كان متابعاً له ومواكباً لأحداثه لكن الملك ونظامه قرأ المشهد العربي قراءة واقعية، كما قرأ المشهد الوطني بالمغرب، وتفطّن لمطالب الناس في الشوارع وإصرارهم على الإصلاح المالي والسياسي والاجتماعي، فبادر الملك ونظام حكمه ومستشاريه لاحتواء مشاعر الغضب وسلوكياته وطرح حزمة من المبادرات، استجابة لمطالب الناس وأدخلها في صلب مشروع تعديل دستوري جاء ملبياً لأغلب مطالب موطنيه المشروعة، واستطاع بحكمة وحنكة أن يمتص رياح التغيير وغضب الجماهير ويعمل على إرضاء مواطنيه بطرح مطالبهم ودسترتها بمشروع الدستور المغربي الجديد الذي طرحه للاستفتاء الشعبي عليه يوم 2011/7/1م حيث حاز رضاه، وبالتالي أصدره الملك يوم 2011/7/29م.

وتضمن الدستور المغربي الجديد على (180) فصلاً (أي مادة) بدلاً من (108) فصول كان يتكون منها الدستور السابق، إضافة إلى (تصدير) يشكل جزءاً لا يتجزأ من نص الدستور، وشرح الملك محمد السادس ملك المغرب التعديلات الدستورية التي حواها الدستور الجديد، بناءاً على مطالب الناس في خطاب له موجه للشعب المغربي نعيد نشر نصه الحرفي لأن يشرح للقارئ الأحكام الجديدة التي أدخلت على الدستور القديم وانقذت المغرب من الدخول في دوامة قد لايخرج منها سالماً.

نص خطاب الملك محمد السادس

نص الخطاب السامي
لصاحب الجلالة محمد السادس ملك المغرب
الذي وجهه إلى الأمة بشأن الدستور الجديد

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز، أخاطبك اليوم، لنجدد العهد المشترك بيننا بدستور جديد، يشكل تحولا تاريخيا حاسما، في مسار استكمال بناء دولة الحق والمؤسسات الديمقراطية، وترسيخ مبادئ وآليات الحكامة الجيدة، وتوفير المواطنة الكريمة، والعدالة الاجتماعية.

وهو المسار الطموح الذي أطلقناه، منذ اعتلائنا العرش، في تجاوب عميق مع كل القوى الحية للأمة. وبفضله تمكنا، بعد ثلاثة أشهر، من إطلاق مسار المراجعة الدستورية، من بلورة ميثاق دستوري ديمقراطي جديد، يرتكز على الإطار المرجعي المتقدم لخطابنا التاريخي، لتاسع مارس الأخير، الذي حظي بالإجماع الوطني، والمقترحات الوجيهة للهيئات السياسية والنقابية، والجمعوية والشبابية، وكذا الاجتهاد الخلاق للجنة الاستشارية، والعمل البناء للآلية السياسية، اللتين أحدثناهما لهذه الغاية.

ونود التنويه بالإسهام الديمقراطي للجميع، الذي مكننا، بفضل هذه المقاربة التشاركية، من الارتقاء بمراجعة الدستور الحالي، إلى وضع دستور جديد، يتفرد بثلاث مميزات، في منهجية إعداده، وفي شكله، وفي مضمونه.

فمن حيث المنهجية، حرصنا، ولأول مرة في تاريخ بلادنا، على أن يكون الدستور من صنع المغاربة، ولأجل جميع المغاربة.

وأما من حيث الشكل، فلأنه قائم على هندسة جديدة، همت كل أبوابه، من الديباجة، كجزء لا يتجزأ من الدستور، إلى آخر فصوله، التي ارتفع عددها من 108 إلى 180 فصلا.

وأما من حيث المضمون، فهو يؤسس لنموذج دستوري مغربي متميز، قائم على دعامتين متكاملتين :

وتتمثل الدعامة الأولى، في التشبث بالثوابت الراسخة للأمة المغربية، التي نحن على استمرارها مؤتمنون ؛ وذلك ضمن دولة إسلامية، يتولى فيها الملك، أمير المؤمنين، حماية الملة والدين، وضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية.

كما يكرس المشروع مكانة بلادنا، كجزء من المغرب الكبير، والتزامها ببناء اتحاده، وبتوطيد علاقات الأخوة العربية والإسلامية، والتضامن الإفريقي؛ وترسيخ وتنويع علاقات التعاون والشراكة مع جوارها الأوروبي والمتوسطي؛ ومع مختلف بلدان العالم. دولة عصرية متشبثة بالمواثيق الأممية، وفاعلة ضمن المجموعة الدولية.

وأما الدعامة الثانية، فتتجلى في تكريس مقومات وآليات الطابع البرلماني للنظام السياسي المغربي، في أسسه القائمة على مبادئ سيادة الأمة، وسمو الدستور، كمصدر لجميع السلطات، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وذلك في إطار نسق دستوري فعال ومعقلن، جوهره فصل السلط، واستقلالها وتوازنها، وغايته المثلى حرية وكرامة المواطن.

ومن معالم فصل السلط، وتوضيح صلاحياتها، تقسيم الفصل 19 في الدستور الحالي، إلى فصلين اثنين :

فصل مستقل يتعلق بالصلاحيات الدينية الحصرية للملك، أمير المؤمنين، رئيس المجلس العلمي الأعلى، الذي تم الارتقاء به إلى مؤسسة دستورية.

وفصل آخر يحدد مكانة الملك كرئيس للدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، والضامن لدوام الدولة واستمرارها، ولاستقلال المملكة وسيادتها، ووحدتها الترابية، والموجه الأسمى والحكم الأسمى، المؤتمن على الخيار الديمقراطي، وعلى حسن سير المؤسسات الدستورية، والذي يطو فوق كل انتماء.

ويمارس الملك مهامه السيادية والضمانية والتحكيمية، الواردة في هذا الفصل، استنادا إلى مقتضيات فصول أخرى، منصوص عليها صراحة في الدستور علما بأن التشريع يظل اختصاصا حصريا للبرلمان.

شعبي العزيز.

إن المشروع الرسمي للدستور، يعد أكثر من قانون أسمى للمملكة، وإنما نعتبره الأساس المتين للنموذج الديمقراطي التنموي المغربي المتميز؛ بل وتعاقدا تاريخيا جديدا بين العرش والشعب. وهو ما يتجلى في المحاور العشرة الأساسية التالية :

المحور الأول : التكريس الدستوري للملكية المواطنة و الملك المواطن ؛ وذلك من خلال :

التنصيص على أن شخص الملك لا تنتهك حرمته، وعلى الاحترام والتوقير الواجب له، كملك، أمير للمؤمنين، ورئيس للدولة.

تحديد بلوغ الملك سن الرشد في 18 سنة، عوض 16 سنة، إسوة بكافة إخوانه وأخواته المغاربة.

تخويل رئاسة مجلس الوصاية، لرئيس المحكمة الدستورية ؛ باعتبارها مسؤولة عن احترام الدستور. وهو ما يشكل جوهر مهام هذا المجلس ؛ وكذا جعل تركيبته، تضم كافة السلطات الدستورية ؛ وذلك بإضافة عضوية كل من رئيس الحكومة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية ؛ فضلا عن الارتقاء بتمثيلية العلماء به، من خلال عضوية الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى.

المحور الثاني : دسترة الأمازيغية كلغة رسمية للمملكة، إلى جانب اللغة العربية ؛ فعلى أساس التلاحم بين مكونات الهوية الوطنية الموحدة، الغنية بتعدد روافدها، العربية -الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الإفريقية، والأندلسية، والعبرية والمتوسطية؛ فإن مشروع الدستور يكرس اللغة العربية لغة رسمية للمملكة، وينص على تعهد الدولة بحمايتها والنهوض بها.

كما ينص على دسترة الأمازيغية كلغة رسمية أيضا، ضمن مبادرة رائدة، تعد تتويجا لمسار إعادة الاعتبار للأمازيغية، كرصيد لجميع المغاربة؛ على أن يتم تفعيل ترسيمها ضمن مسار متدرج، بقانون تنظيمي، يحدد كيفيات إدماجها في التعليم، وفي القطاعات ذات الأولوية في الحياة العامة. وبموازاة ذلك، ينص المشروع على النهوض بكافة التعبيرات اللغوية والثقافية المغربية، وفي مقدمتها الحسانية، كثقافة أصيلة لأقاليمنا الصحراوية العزيزة.

وتجسيدا لحرصنا على تأهيل شبابنا ومواردنا البشرية، للانخراط في مجتمع المعرفة والمجتمع الرقمي، تم التنصيص على ضرورة الانفتاح على تعلم اللغات الحالية الأكثر تداولا وإتقانها ؛ وكل ذلك، في إطار استراتيجية متناسقة، موطدة للوحدة الوطنية، يسهر على تفعيلها مجلس أعلى، مهمته النهوض بالثقافة المغربية، وباللغات الوطنية والرسمية، وعقلنة مؤسساتها وتفعيلها، بما في ذلك المؤسسة المكلفة بتطوير اللغة العربية.

المحور الثالث: دسترة كافة حقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها عالميا، بكل آليات حمايتها وضمان ممارستها. وهو ما سيجعل من الدستور المغربي، دستورا لحقوق الإنسان، وميثاقا لحقوق وواجبات المواطنة.

وفي هذا الصدد، تمت دسترة سمو المواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، على التشريعات الوطنية، ومساواة الرجل والمرأة في الحقوق المدنية؛ وذلك في نطاق احترام أحكام الدستور، وقوانين المملكة، المستمدة من الدين الإسلامي؛ وكذا تكريس المساواة بينهما، في كافة الحقوق السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية والبيئية؛ وإحداث آلية للنهوض بالمناصفة بين الرجل والمرأة.

كما يكرس المشروع كافة حقوق الإنسان، بما فيها قرينة البراءة، وضمان شروط المحاكمة العادلة، وتجريم التعذيب، والاختفاء القسري، والاعتقال التعسفي، وكل أشكال التمييز والممارسات المهينة للكرامة الإنسانية؛ وكذا ضمان حرية التعبير والرأي، والحق في الولوج إلى المعلومات، وحق تقديم العرائض، وفق ضوابط يحددها قانون تنظيمي.

وقد تم تعزيز الضمانات الدستورية لحقوق الطبقة العاملة، وللعدالة الاجتماعية، والتضامن الوطني؛ وتكريس ضمان حرية المبادرة الخاصة، ودولة القانون في مجال الأعمال.

المحور الرابع : الانبثاق الديمقراطي للسلطة التنفيذية، بقيادة رئيس الحكومة: وفي هذا الصدد، سيتم الارتقاء بالمكانة الدستورية للوزير الأول إلى رئيس للحكومة، وللجهاز التنفيذي، الذي يتم تعيينه من الحزب الذي تصدر انتخابات مجلس النواب؛ تجسيدا لانبثاق الحكومة عن الاقتراع العام المباشر.

وتكريسا للمسؤولية الكاملة لرئيس الحكومة على أعضائها، فإن الدستور يخوله صلاحية اقتراحهم، وإنهاء مهامهم، وقيادة وتنسيق العمل الحكومي، والإشراف على الإدارة العمومية، حيث تم تخويله صلاحية التعيين، بمرسوم، في المناصب

المدنية، وفقا لقانون تنظيمي، يحدد مبادئ وتكافؤ الفرص بالنسبة لكافة ولوج الوظائف العمومية، على أساس الاستحقاق والشفافية، وضوابط

ولرئيس الحكومة كذلك أن يقترح على الملك بمبادرة من الوزراء المعنيين في المجلس الوزاري، في بعض الوظائف العمومية العليا. كالولاة والعمال و والمسؤولين عن الإدارات العمومية الأمنية الداخلية، علما بأن التعيين في العسكرية، يظل اختصاصا حصريا وسياديا للملك، القائد الأعلى، ورئيس الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

كما يخول المشروع لرئيس الحكومة صلاحية حل مجلس النواب، استشارة الملك له قبل إعلان حالة الاستثناء، وحل البرلمان؛ ويحدد ضو حالة، ضمانا لفصل السلط وتوازنها وتعاونها .

ولتمكين الحكومة من أساس دستوري، لممارسة مسؤولياتها التد والتنفيذية، تمت دسترة مجلس الحكومة، وتحديد وتوضيح اختصاص انسجام وتكامل وتمايز مع مجلس الوزراء.

فالمجلس الوزاري ينعقد برئاسة الملك، بمبادرة منه، أو بطلب من رئيس ال الذي يشارك في أشغاله بحضور الوزراء فقط، وللملك أن يفوض رئاسة أساس جدول أعمال محدد، لرئيس الحكومة ؛ تعزيزا لسلطته التنفيذية. أما الحكومة، فينعقد برئاسة رئيسها، وبمبادرة منه، وبتركيبة تشمل كافة أعض

وعلى صعيد الاختصاصات، فإن تمايزها يتجلى في تخويل مجلس ال صلاحيات تنفيذية واسعة، ذاتية تقريرية، وأخرى تداولية، تحال على الوزاري ليبت فيها، ضمن ما تم الاحتفاظ له به، من صلاحيات استرا وتحكيمية، وتوجيهية ؛ بما فيها الحرص على التوازنات الماكرو-اقتص والمالية، التي صارت قاعدة دستورية.

المحور الخامس: قيام سلطة برلمانية، تمارس اختصاصات تشريعية و واسعة؛ إذ يكرس مشروع الدستور سمو مكانة مجلس النواب، بتخويله الفصل في المصادقة على النصوص التشريعية، وتعزيز اختصاصاته في الحكومة، ولا سيما بتكريس مسؤولية الحكومة الحصرية أمامه. كما تم حكر التشريع، وسن كل القوانين على البرلمان، وتوسيع مجال القانون، ليرتفع مجالا حاليا، إلى أكثر من 60 في الدستور المقترح.

سا على تخليق العمل البرلماني، ينص المشروع على دسترة منع الترحال ، وحصر الحصانة البرلمانية في التعبير عن الرأي فقط ؛ وعدم شمولها لجنح الحق العام. كما تم التنصيص على حذف المحكمة العليا، الخاصة بالوزراء، لساواتهم، مع المواطنين أمام القانون والقضاء.

بالنسبة لمجلس المستشارين، وحرصا على عقلنة تركيبته، فإن الدستور ينص على أن يتراوح عدد أعضائه بين 90 و120 عضوا.

ذا الصدد، واستجابة للملتمس المرفوع إلينا من طرف المركزيات النقابية، م من قبل الأحزاب السياسية، بشأن تمثيلية النقابات في الغرفة الثانية، فقد في إطار مهامنا التحكيمية، تضمين المشروع تمثيلية نقابية مناسبة، وكذا المهنية والمقاولاتية الأكثر تمثيلية. وهو قرار نابع من جوهر نظام الملكية ة الاجتماعية، ومن مذهبنا في الحكم، القائم على جعل النهوض بالأحوال اعية لمواطنينا، في صلب انشغالاتنا، سياسيا وميدانيا.

فيما يتعلق بمواطنينا المقيمين بالخارج، فإنه سيتم تخويلهم تمثيلية برلمانية، ضحت الصيغة الديمقراطية لذلك ؛ علما بأنهم يتمتعون بحق الانتخاب في ي البرلمان.

حور السادس : تخويل المعارضة البرلمانية نظاما خاصا وآليات ناجعة ، ا لدورها ومكانتها في إثراء العمل البرلماني، تشريعا ومراقبة ؛ حيث تم ها من حق التمثيل النسبي في كافة أجهزة البرلمان.

ا تم التنصيص على تقديم رئيس الحكومة لعرض مرحلي حول العمل مي، وإجابته على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة ؛ وكذا تخفيض النصاب ني لتقديم ملتمس الرقابة، وتكوين لجان التقصي، وإحالة مشاريع القوانين المحكمة الدستورية ؛ وكذا تمكين اللجان البرلمانية من صلاحية مساءلة ولين عن الإدارات والمؤسسات العمومية، تحت مسؤولية الوزراء المعنيين.

حور السابع: ترسيخ سلطة قضائية مستقلة عن السلطتين التنفيذية شريعية، تكريسا لاستقلال القضاء، الذي نحن له ضامنون ؛ وذلك بالنص حة في مشروع الدستور الجديد، على أن النطق بالحكم إن كان يتم باسم الملك، يتعين أن يصدر بناء على القانون.

وصيانة لحرمة القضاء، فقد تمت دسترة تجريم كل تدخل للسلطة أو المال، أو أي شكل من أشكال التأثير، في شؤون القضاء.

كما تم إحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية، كمؤسسة دستورية يرأسها الملك، لتحل محل المجلس الأعلى للقضاء، وتمكينها من الاستقلال الإداري والمالي، وتخويل رئيس محكمة النقض، مهام الرئيس- المنتدب، بدل وزير العدل حاليا، تجسيدا لفصل السلط.

وبموازاة ذلك، تم تعزيز تركيبة المجلس الجديد، وذلك بالرفع من عدد ممثلي القضاة المنتخبين، ومن نسبة تمثيل المرأة القاضية، وبما يضمن انفتاحه، على عضوية شخصيات ومؤسسات ذات الصلة بحقوق الإنسان، والدفاع عن استقلال القضاء.

كما تم توسيع اختصاصات المجلس، لتشمل، علاوة على تدبير الحياة المهنية للقضاة، مهام التفتيش وإبداء الرأي في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالقضاء وتقييم منظومته .

وتأكيدا لمبدإ سمو الدستور والقانون، تم الارتقاء بالمجلس الدستوري إلى محكمة دستورية، ذات اختصاصات واسعة، تشمل، علاوة على صلاحياته الحالية، مراقبة دستورية الاتفاقيات الدولية، والبت في المنازعات بين الدولة والجهات.

وتعزيزا للديمقراطية المواطنة، تم تخويل هذه المحكمة صلاحية البت في دفوعات المتقاضين بعدم دستورية قانون تبين للقضاء أن من شأنه المساس بالحقوق والحريات الدستورية.

المحور الثامن: دسترة بعض المؤسسات الأساسية، مع ترك المجال مفتوحا لإحداث هيآت وآليات أخرى، لتعزيز المواطنة والمشاركة الديمقراطية، بنصوص تشريعية أو تنظيمية.

وهكذا، تمت دسترة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، ومؤسسة الوسيط ومجلس الجالية المغربية بالخارج، والهيآة العليا للاتصال السمعي- البصري والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي وتوسيع اختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لتشمل القضايا البيئية.

كما تم تعزيز المكانة الدستورية للأحزاب السياسية، والهيآت النقابية والمهنية ومنظمات المجتمع المدني، بتخصيص عدة فصول لكل منها.

لا على تمكين الشباب، من فضاء مؤسسي للتعبير والنقاش؛ فقد حرصنا على مجلس للشباب والعمل الجمعوي، يشكل قوة اقتراحية، لتمكينهم من ، بروح الديمقراطية والمواطنة، في بناء مغرب الوحدة، والكرامة والعدالة عية.

ر التاسع : تعزيز آليات الحكامة الجيدة، وتخليق الحياة العامة، ومحاربة بإحداث منظومة مؤسسية وطنية منسجمة ومتناسقة في هذا الشأن ؛ وذلك ل تعزيز دور المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات في مراقبة المال وفي ترسيخ مبادئ الشفافية والمسؤولية والمحاسبة، وعدم الإفلات من ، ودسترة مجلس المنافسة، والهيآة الوطنية للنزاهة ومحاربة الرشوة منها.

ن الأمن بمفهومه الاستراتيجي الشامل، قد غدا تحديا عالميا؛ فقد حرصنا كين بلادنا من آلية مؤسسية استشارية في شكل مجلس أعلى للأمن، تتولى

م هذا المجلس في عضويته رؤساء السلطات التشريعية والتنفيذية ئية، والوزراء والمسؤولين، والشخصيات المعنية.

ختص بتدبير القضايا الأمنية الاستراتيجية، الداخلية والخارجية، الهيكلية ، ويشكل قوة تقويمية واقتراحية لترسيخ الحكامة الأمنية الجيدة ببلادنا.

العزيز،

طورنا الشامل للديمقراطية الحقة، ومقومات الحكامة الجيدة، لا ينحصر في زيع السلطات المركزية، بل يقوم على توزيع السلطات والموارد، بين المركز ؛ وذلك ضمن جهوية متقدمة، نعتبرها عماد الإصلاح العميق لهياكل الدولة ا.

ا المنظور، يندرج المحور العاشر، المتمثل في التكريس الدستوري للمغرب جهات، مغرب يقوم على لامركزية واسعة، ذات جوهر ديمقراطي، في خدمة ة المندمجة، البشرية والمستدامة، وذلك في نطاق وحدة الدولة والوطن ، ومبادئ التوازن، والتضامن الوطني والجهوي.

ز هذا الخيار الاستراتيجي في مشروع الدستور، فقد تم تخصيص باب ت الترابية واللجهوية المتقدمة ؛ على أساس الإطار المرجعي، الذي أعلنا عنه،

في خطابنا التاريخي لتاسع مارس؛ على أن يتولى قانون تنظيمي تحديد اختصاصات الدولة والجهات، وموارد وآليات وتنظيم الجهوية.

شعبي العزيز،

إن أي دستور مهما بلغ من الكمال، فإنه ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لقيام مؤسسات ديمقراطية، تتطلب إصلاحات وتأهيلا سياسيا ينهض بهما كل الفاعلين لتحقيق طموحنا الجماعي، ألا وهو النهوض بالتنمية وتوفير أسباب العيش الكريم للمواطنين.

ومن هذا المنطلق، فإن خديمك الأول، عندما سيقوم بواجبه الوطني، بالتصويت بقول نعم لمشروع الدستور الجديد، المعروض على الاستفتاء الشعبي، إنما لاقتناعي الراسخ بأن مشروع هذا الدستور يعتمد كل المؤسسات والمبادئ الديمقراطية والتنموية، وآليات الحكامة الجيدة، ولأنه يصون كرامة كل المغاربة وحقوقهم، في إطار المساواة وسمو القانون.

أجل، سأقول نعم لهذا المشروع، لاقتناعي بأنه بجوهره سيعطي دفعة قوية، لإيجاد حل نهائي للقضية العادلة لمغربية صحرائنا، على أساس مبادرتنا للحكم الذاتي. كما سيعزز الموقع الريادي للمغرب في محيطه الإقليمي، كدولة تنفرد بمسارها الديمقراطي الوحدوي المتميز.

وإني لأدعو الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، ومنظمات المجتمع المدني، التي شاركت، بكل حرية والتزام، في صنع هذا الميثاق الدستوري المتقدم، من بدايته إلى نهايته، إلى العمل على تعبئة الشعب المغربي، ليس فقط من أجل التصويت لصالحه، بل بتفعيله؛ باعتباره خير وسيلة لتحقيق التطلع المشروع لشبابنا الواعي والمسؤول، بل لكل المغاربة، لتحقيق طموحنا الجماعي لتوطيد بناء مغرب الطمأنينة والوحدة والاستقرار، والديمقراطية والتنمية والازدهار، والعدالة والكرامة وسيادة القانون، ودولة المؤسسات.

وستجدني، شعبي الوفي، في طليعة العاملين على التفعيل الأمثل لهذا المشروع الدستوري المتقدم، الذي يوطد دعائم نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية، بعد إقراره، بعون الله وتوفيقه، بالاستفتاء الشعبي، ليوم فاتح يوليوز القادم.

تلك هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني. صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ثورة اليمن : يناير 2011م

حكم الرئيس علي عبدالله صالح اليمن قبل تنحيه (32) عاماً متواصلة ورأس حزب المؤتمر الحاكم، وكان حزبه قد أقر مشروعاً بتعديل الدستور اليمني هو التعديل الخامس منذ إعلان دولة الوحدة اليمين (شمال وجنوب اليمن) يتيح رئاسة مفتوحة لعلي عبدالله صالح كما قررالرئيس وأركان حكومته تنظيم انتخابات نيابية في إبريل 2011م سواء في ظل مشاركة أو مقاطعة المعارضة وهي التي شكلت (اللقاء المشترك) وهو لقاء مكون من ست أحزاب سياسية يمنية يسارية وإسلامية.

رأى نواب المعارضة في التعديلات الدستورية المقترحة انقلاباً على مبادئ الثورة والجمهورية ودعو الشعب إلى الدفاع عن مضامين الثورة والجمهورية والحيلولة دون تكريس الحكم الوراثي الفردي الذي قضى عليه اليمنيون قبل 50 سنة.

واندلعت مظاهرات شعبية في اليمن تندد بالتوريث والفساد التجويع والبطالة منذ يوم 2011/1/28م واستمر الناس رجالاً ونساءاً وأطفالاً وشيوخاً في تنظيم مسيرات أيام الجمعة بأغلب المدن اليمينة تنقلها شاشات التلفزة وتصاعدت بين كر وفر مع نظام علي عبدالله صالح وصلت إلى محاولة اغتياله التي نجم عنها إصابات بالغة بوجهه ويديه نقل على إثرها للعلاج بالمستشفى بالسعودية.

تدخلت دول الخليج العربي وقدمت مبادرة لحل الأزمة التي تفاقمت وانتهت إلى التوصل إلى حل مفاده تنازل الرئيس علي عبدالله صالح عن الرئاسة لنائبه.

وأخيراً بدأت جلسات مؤتمر الحوار الوطني باليمن لإنقاذ ما يمكن إنقاذه باليمن، ولخروجه من دوامة العنف والاقتتال وتفرغ الشعب لبناء يمن جديد وسعيد بعقل مستنير وبقلب زاخر بحب اليمن واليمنيين .

مؤتمر مونبلييه بجنوب فرنسا
حول ثـــورات الـربيـع العـربـــي
من الجذور إلى الثمرات
24 ـ 25 / 11 / 2011

المؤتمر الدولي لمسئولية صناع السياسة في عالم متغيرّ
موجات التغيير بحوض البحر الأبيض المتوسط
بتنظيم مشترك من «منتدى السياسة الجديدة» منتدى الرئيس جوربا تشيف
ومحافظة لا تجود و/ روسيللو الفرنسية (المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط)

نظم «منتدى السياسة الجديدة» الذي يترأسه السيد /نيكولا جوربا تشيف الرئيس الأسبق لاتحاد الجمهوريات السوفيتي مؤتمراً دولياً لمناقشة الحدث الذي هزّ السياسية الدولية بشكل مفاجئ وغير متوقع وأطلق عليه مصطلح أو تعبير ثورات الربيع العربي ، ثورات الشعوب المستكينة على طغاتها وجلاديها وسارقي ثرواتها ، ووجه الدعوات للمشاركة بالمؤتمر لعديد الشخصيات الناشطة المهمة بالحدث ، طبقاً للوارد بقائمة الحضور المنشورة أدناه ضمن وثائق المؤتمر ، وكنت ضمن المدعوين للحديث عن ثورة 17 فبراير 2011 الليبية .

وتنشر في هذا المجال جدول أعمال المؤتمر، ومفتتح الدعوة للمشاركين ، وقائمة بالحضور والورقة المقدمة من المؤتمر سردت فيها جذور ثورة 17 فبراير 2011 التي تعود إلى مائة سنة (وتحديداً للعام 1911) ذكرى مرور قرن من الزمان على الغزو ثم الاحتلال الإيطالي لليبيا وما تبعها من محطات مهمة إلى عام 2011 .

وكنت قد طلبت من السيد / مسئول الجلسات أن يسمح لي بالحديث بالجلسة الأولى للمؤتمر وقد أستجاب لطلبي مشكوراً .

بالجلسة الأولى كان أول المتحدثين السيد/ جوربا تشيف حيث شكر الحاضرين على تلبيتهم للدعوة ثم تحدث عن الحدث «ثورات الربيع العربي» ومما قاله بأنه يرى بأن حلف الناتو عندما تدخل في ليبيا قامت قواته بقتل العديد من الناس الأبرياء وهدم الكثير من المباني . وكان ثاني المتحدثين السيد فاسيلين من روسيا حيث ذكر في حديثه : بأنه يفهم أن يثور شعب مصر على حكومته لأنه شعب فقير ويفهم أيضاً لماذا يثور شعب تونس على حكومته لأنه شعب فقير أيضاً . ولكنه لا يستطيع أن يفهم لماذا أثار شعب ليبيا وهو شعب غني .؟! .

كنت ثالث المتحدثين : شكرت المنتدى على الدعوة مذكراً إياهم بأنني وصلت الليلة البارحة قادماً من مدينة الثورة الليبية .. مدينة بنغازي .. وعائداً إليها بعد غدٍ . ولذلك فإن ما أذكره للسادة الحضور، ومن بينهم السيد جوربا تشوف والسيد فاسيلين هو شهادة حية عن ما يقع على الأرض من حقائق ، وهو ما سأرد به على السيدين جوربا تشوف و فاسيلين فردي على الأول فإنني أؤكد له بأن ضربات قوات حلف الناتو كانت «ضربات جراحية» بمعنى أصابتها للمواقع التي تنطلق فيها الصواريخ ولم تصب ما يجاورها من مساكن

abdakoni@yahoo.com

Midi Libre | midilibre.fr
VENDREDI 25 NOVEMBRE 2011

Gorbatchev et Bourquin ont bien pris la vague

Corum | Aujourd'hui, le prix Nobel de la paix et le président de la Région clôturent leur conférence internationale.

Deux lycéennes, ensorcelées, gazouillaient, hier matin, les issues du Corum, dans l'espoir d'apercevoir l'homme de la Perestroïka et de la glasnost. « C'est un personnage fascinant, quelqu'un qui a changé le monde », insistait l'une d'elles. Mais, déçues, elles ont finalement dû baisser pavillon et rejoindre le lycée Joffre. Mikhaïl Gorbatchev n'est pas l'homme le plus abordable.

Arrivé mercredi en catimini, à bord d'un avion privé, il est resté très discret, hier, pour se rendre à la conférence internationale organisée par son cercle de réflexion, le New policy forum.

■ L'ex-secrétaire général du Parti communiste soviétique participe au New policy forum. r. v.

Les régions, nouvel échelon de réflexion pour le monde ?

Après Luxembourg, Munich et Sofia, le choix de Montpellier pour cette réunion remonte à une rencontre, l'an passé, dans la capitale bulgare entre "Gorby" et Georges Frêche. En ouverture de ce rendez-vous, Christian Bourquin, qui tient désormais les rênes du Languedoc-Roussillon, a surfé sur la thématique des « vagues de changement en Méditerranée ».

Selon lui, « les régions offrent l'échelon idéal pour préparer les grands défis de l'avenir. Elles peuvent être à l'initiative des mutations du monde, quand les États sont englués dans la nécessité d'affronter la crise au quotidien... Le Languedoc-Roussillon, par son histoire, son ouverture au monde, ses choix - comme le pôle mondial de l'eau - est au cœur de cette problématique ».

Mikhaïl Gorbatchev lui a succédé, pour souligner que « le monde d'aujourd'hui traverse une période de transition (...) Il faut mettre en place de nouveaux critères politiques et économiques pour un développement stable et démocratique du monde ». En se fondant sur les bouleversements initiés par les révolutions arabes de 2011, Gorbatchev a souhaité que les débats de Montpellier permettent de « trouver les mécanismes qui permettront de faire face aux mutations profondes qui s'amorcent ». Suite et fin aujourd'hui...

PHILIPPE MOURET
pmouret@midlibre.com

LE LIVRE

Pari perdu ?

Aujourd'hui, à 16h30, à la faculté de droit, rue de l'Université (amphi A, bât. 1), Andreï Gratchev présente son ouvrage *Gorbatchev, le pari perdu ?* (De la perestroïka à l'implosion de l'URSS), préfacé par Hubert Védrine. Ce dernier, ancien secrétaire général de la présidence de la République et ancien ministre des Affaires étrangères, participera à un débat avec l'auteur. Puis, Andreï Gratchev dédicacera son livre sur place.

la Perestroïka et de la Glasnost est convaincu que le vieux continent dont il estime que "la responsabilité va augmenter" doit être un moteur du changement sans pour autant tenir un rôle de gendarme en Méditerranée. " Il existe l'attente d'une véritable aide européenne. Le faire pour des profits serait une erreur ", met en garde M. Gorbatchev. Une main tendue à Fouzia Ferida Charfi-Bekik, l'ancienne secrétaire d'État à l'enseignement supérieur de la Tunisie nouvelle, qui souhaite "

sa mort.

retrouver la confiance avec un Nord qui ne donne pas toujours des leçons ".

Face à la complexité des mutations en cours, c'est la vieille notion de la Méditerranée au point mort que chacun aimerait voir renaître. Sans quoi l'hypothèse évoquée dont " certains groupes extrémistes ont déjà profité " pourrait être " récupérée par les élites religieuses et les religions " rebâtissent

la Méditerranée. Le président compte s'appuyer sur le pôle mondial de l'eau à Montpellier, renforcer ses liens avec l'aéroport de Sète et en nouer avec Carcassonne où la maison de la Région sera inaugurée dans trois mois. Montpellier pourrait même un jour accueillir un festival méditerranéen. C'est Mikhaïl Gorbatchev qui a souffle l'idée hier juste avant de décoller vers sa chère Russie.

KENT COUSSEAU

La Poste. Le dialogue est rompu

TER à 1 euro : suite

Christian Bourquin a annoncé que la ligne Perpignan/Villefranche coûtera 1 euro dès le 16 décembre, de même qu'au printemps, la ligne Carcassonne/Quillan. La ligne Nîmes/Gras du Roi à 1 euro, ouverte cet été a connu cinq à six fois plus de voyageurs. Jusqu'en septembre, puis deux et demi à trois fois plus jusqu'en octobre.

« La réintégration je m'en fous »

« La réintégration au PS, je m'en fous, c'est ce qu'a déclaré Christian Bourquin hier alors qu'il présentait les grandes lignes du budget 2010 (à lire dans notre édition de lundi). L'important, c'est de retrouver la dynamique de l'économie française ».

« Si j'étais Vezinhet... »

« Si j'étais André Vezinhet, je me présenterais », a déclaré Christian Bourquin qui serait lui-même rattrapé par le cumul des mandats qu'a décidé le Parti socialiste, s'il y était réintégré. *« Ce qui m'intéresse, c'est de redresser la France et ma région. Il vaut mieux un pays qui cumule et qui réussit qu'un autre qui ne cumule pas et qui est en queue de peloton. »*

L'Hérault du Jour Samedi 26 novembre 2011

Hérault | 5

Actualité

Politique. Le cercle de réflexion s'est clôturé hier à Montpellier sur l'idée que l'Europe va devoir assumer ses responsabilités sous peine de désillusions.

Le forum Gorbatchev ravive l'union de la Méditerranée

■ " *Il faut s'attendre et espérer d'importants changements. Le statut quo engendrerait du mécontentement et de nouvelles contestations* ". Jusqu'au terme du " New policy forum " qui s'est clôturé hier après-midi au Corum de Montpellier, la question de la nouvelle donne politique née du printemps arabe aura été omniprésente. Durant deux jours, experts et diplomates se sont penchés sur les conséquences de ces mouvements populaires qui ont vu " les grandes masses rejetées par leurs dirigeants qui se sont remplis les poches pendant 40 ans sortir dans l'arène de la société " *illustre Mikhaïl Gorbatchev, l'initiateur de ce laboratoire d'idées dont l'édition 2011 était co-organisée par la Région.*"

Après plusieurs heures de réflexion, il ressort du forum un désir de voir l'Europe assumer son rang. Même en période de crise. " Si la France faisait le choix d'ignorer ce mouvement des peuples, ce ne serait pas raisonnable " prévient celui qui dirigea l'Union soviétique de 1985 à 1991. Le père de

DAVID MALAGNERIE

En organisant aux côtés de Christian Bourquin son New policy forum à Montpellier, Mikhaïl Gorbatchev a tenu la parole qu'il avait donnée à Georges Frêche en novembre 2010 à Sofia, quelques jours avant

explique le socialiste Hubert Védrine pour qui il faut d'abord relancer des projets sous peine de retomber sur des champs de ruines ". " On ne peut pas envisager l'union de la Méditerranée tant que la question du Proche-Orient n'a pas été réglée ou que le Maroc et l'Algérie n'ont pas de relations normales " assure l'ancien collaborateur de Mitterrand et ex-ministre des affaires étrangères de Jospin. " Les peuples commencent à avoir confiance en leurs voisins quand ils ne se sentent pas menacés. C'est ensuite que les mentalités changent. C'est cela que Gorbatchev avait initié. Il faudrait d'autres Gorbatchev ailleurs ". Lequel déplore " vivre dans un monde global sans que nous ne sachions vivre ni gérer ses affaires ". Celui qui s'était engagé dans la démocratisation de l'Union soviétique est avait su redonner de l'espoir à tout un peuple positive néanmoins. " Je crois à l'initiative humaine. Il ne faut pas idolâtrer la politique ".

En Languedoc-Roussillon, C. Bourquin promet d'apporter sa

En bref

Bissonnet a cinq jours pour aller en cassation

Jean-Michel Bissonnet a cinq jours pour contester le verdict en appel et éventuellement se pourvoir en cassation. Jeudi, la Cour d'assises de l'Aude a condamné à 20 ans de réclusion criminelle (soit dix ans de moins qu'en première instance) l'homme d'affaires de Castelnau pour avoir commandité le 11 mars 2008 le meurtre de sa femme, ce qu'il a toujours nié. Le laveur de vitres Méziane Belkacem qui a avoué avoir assassiné Bernadette Bissonnet de deux coups de fusil de chasse a lui aussi été condamné à 20 ans de prison. Le vicomte Amaury d'Harcourt qui a participé à l'assassinat en faisant disparaître l'arme du crime a écopé de 8 ans de réclusion.

Deux accidents graves à Sète

Deux accidents de la route ont fait plusieurs blessés graves jeudi à Sète. Route de Balaruc, un motard de 43 ans a percuté une voiture. Il est dans le coma. Une voiture a également traversé le rond-point du port avant de finir dans le décor. Le conducteur et les deux pas-

International Conference
"Policymakers' responsibility in a Changing World. The Mediterranean: Waves of Change"
Jointly organized by the New Policy Forum (Gorbachev Forum) a.s.b.l. and Region of Languedoc – Roussillon (France)

Montpellier, 24-25 November 2011

Provisional agenda

24 November 2011

10:00 – 10:30

Opening session

Mr. Christian BOURQUIN, senator, President of the Région Languedoc- Roussillon

Opening address by the President of the New Policy Forum (Gorbachev Forum) a.s.b.l. Mr. Mikhail GORBACHEV

10:30 – 12:45

I. Plenary session: "THE ARAB SPRING – FROM ROOTS TO FRUITS"

1. Panel: **"Rejecting the Past, Defining the Future"**

2. Panel: **"Islam and Democracy – a Test, a Chance?"**

14:30 – 17:30

II. Plenary session: "THE NEW MIDDLE EAST - AN EMERGING REALITY"

1. Panel: **"Strategic fallouts and Peace Perspective : Chances, Risks, Obstacles"**

2. Panel: **« Bridging the Mediterranean – can Europe face the Challenge?»**

25 November 2011

09:30 – 12:30

III. Plenary session: "1991-2011: RESPONDING TO THE GLOBAL POLITICAL REVOLUTION"

1. Panel. **"Failures of Governance or Crisis of Credibility?"**

2. Panel : **"Changing the World, Changing with the World"**

12:30 – 13:00

Press conference:

Mr. Mikhail GORBACHEV, Mr. Christian Bourquin, +2-3 participants in the Conference

NEW POLICY FORUM

GORBACHEV FORUM

la Région Languedoc Roussillon

Dear friend,

As a continuation of its efforts to analyze international politics and to propose recommendations on how the global community could use the exceptional opportunities opened up by recent developments on the world political scene, the New Policy Forum (The Gorbachev Forum) in cooperation with the Government of Languedoc-Roussillon Region is planning to organize on **November 24-25, 2011 in Montpellier, France, the international conference *"Policymakers' Responsibility in a Changing World. The Mediterranean: The Waves of Change"*.**

We would like to invite you to attend this event and speak at one of the panels and in the general debate.

In the meantime, we would like to share with you some of our reflections on the theme of the conference.

World politics today is faced with unprecedented challenges. In recent years, we have witnessed both the general yearning of different nations to free themselves from anachronistic totalitarian regimes and conflicting responses to new challenges brought about by major transformations in the global economy, unprecedented geostrategic shifts and the information revolution. Of course, they vary from country to country and though it is difficult yet to predict their future prospects it is obvious that these developments represent a major breakthrough to peoples' freedom and a historic, global shift in world politics.

International developments of the last few decades have convincingly demonstrated the need to integrate values and ideas borne by different cultures and ideologies and use this common platform to move to a new global civilization. Clearly, such a transition is anything but easy and smooth. Numerous problems arise. This offers scope for reflection and analysis. Unfortunately, it is clear that in the face of these historic upheavals and new horizons today's policymakers are dangerously lagging behind the events and tend to resort to outdated methods and techniques.

We believe that in the current situation the global expert community's most urgent task should be to carry out a responsible and sober analysis of the current developments in close cooperation with the new societal forces brought forth by the "Arab Spring" and

seek ways to engage the states and peoples of this part of the world in the processes of global democratization of public life and international relations triggered by the end of the Cold War.

NEW POLICY FORUM 2010

GORBACHEV FORUM

Conférence Internationale

« Responsabilité des dirigeants politiques dans un monde qui change.
Vagues de changement en Méditerranée. »
organisée par le New Policy Forum (Forum Gorbatchev)
et la Région Languedoc-Roussillon

Le Programme

Jeudi 24 novembre 2011

10h00 : Séance d'ouverture
Allocution du Président Christian Bourquin
Discours d'ouverture de Mikhaïl Gorbatchev, Président du New Policy Forum

10h30 – 12h45 : Séance plénière
Thématique : « Le printemps arabe : des racines aux fruits »
1er débat : « Rejeter le passé – définir l'avenir »
2ème débat : « Islam et démocratie – un test, une chance ? »

13h : Déjeuner au Corum

14h30 – 17h30 : Séance plénière
Thématique : « Le nouveau Moyen-Orient : une réalité émergente »
1er débat : « Répercussions stratégiques et perspective de Paix : opportunités, risques et obstacles »
2ème débat : « Unir la Méditerranée – l'Europe peut-elle relever le défi ? »

18.00 – 19.30 : Visite privée du Musée Fabre

19.30 : Déplacement vers l'Hôtel de Région

20.00 : Dîner à l'Hôtel de Région en présence du Président Christian Bourquin.

la Région Languedoc Roussillon

NEW POLICY FORUM 2010

GORBACHEV FORUM

Vendredi 25 novembre 2011

9h30- 12h30 : Séance plénière
Thématique : « Réponse à la révolution politique mondiale – un défi pour la politique moderne »
1er débat : « Echecs du gouvernement ou crise de crédibilité ? »
2ème débat : « Changer le Monde, changer avec le Monde »

Déjeuner au Corum

13h00 : Conférence de presse de clôture
Discours de clôture par Mikhaïl Gorbatchév, Christian Bourquin

la Région Languedoc Roussillon

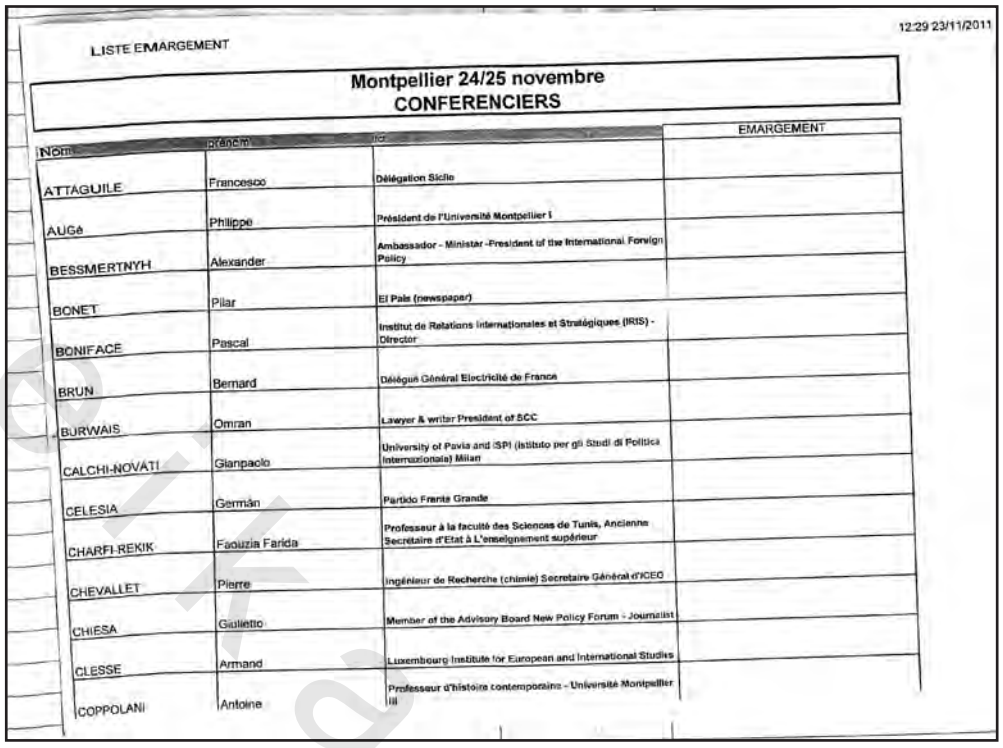

LISTE EMARGEMENT

12:29 23/11/2011

Montpellier 24/25 novembre
CONFERENCIERS

Nom	prénom	fct	EMARGEMENT
ATTAGUILE	Francesco	Délégation Sicile	
AUGé	Philippe	Président de l'Université Montpellier I	
BESSMERTNYH	Alexander	Ambassador - Minister -President of the International Foreign Policy	
BONET	Pilar	El Pais (newspaper)	
BONIFACE	Pascal	Institut de Relations Internationales et Stratégiques (IRIS) - Director	
BRUN	Bernard	Délégué Général Electricité de France	
BURWAIS	Omran	Lawyer & writer President of SCC	
CALCHI-NOVATI	Gianpaolo	University of Pavia and ISPI (Istituto per gli Studi di Politica Internazionale) Milan	
CELESIA	Germán	Partido Frente Grande	
CHARFI-REKIK	Faouzia Farida	Professeur à la faculté des Sciences de Tunis, Ancienne Secrétaire d'Etat à L'enseignement supérieur	
CHEVALLET	Pierre	Ingénieur de Recherche (chimie) Secretaire Général d'ICEO	
CHIESA	Giulietto	Member of the Advisory Board New Policy Forum - Journalist	
CLESSE	Armand	Luxembourg Institute for European and International Studies	
COPPOLANI	Antoine	Professeur d'histoire contemporaine - Université Montpellier III	

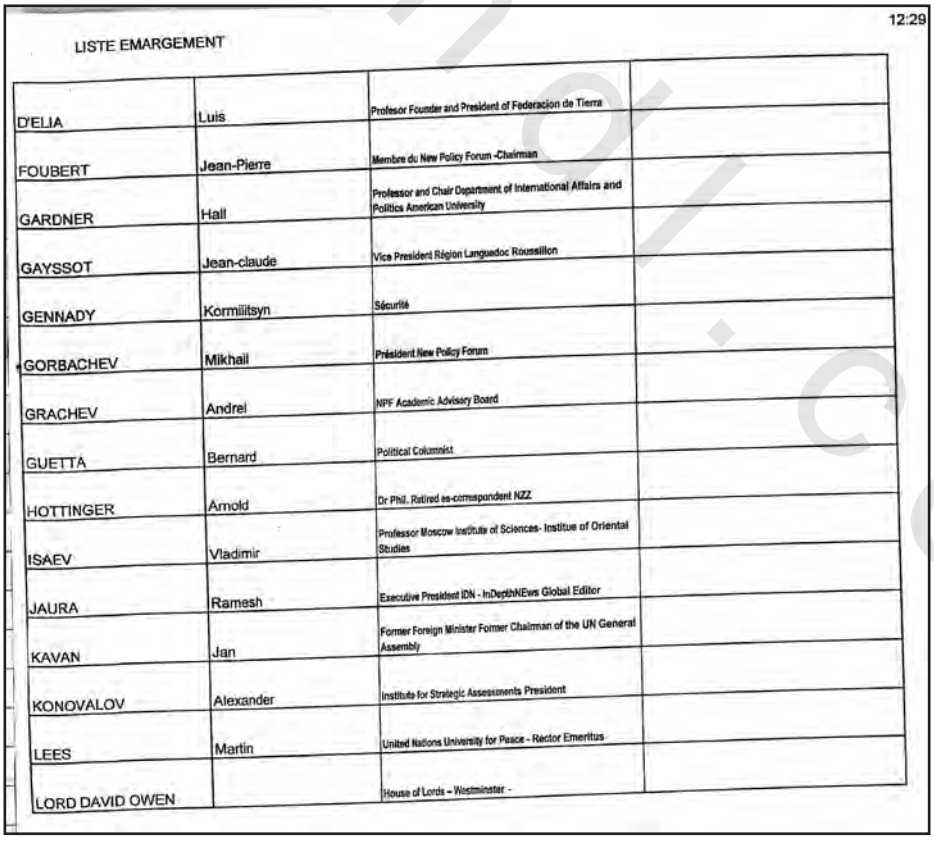

LISTE EMARGEMENT

12:29

D'ELIA	Luis	Profesor Founder and President of Federacion de Tierra	
FOUBERT	Jean-Pierre	Membre du New Policy Forum -Chairman	
GARDNER	Hall	Professor and Chair Department of International Affairs and Politics American University	
GAYSSOT	Jean-claude	Vice President Région Languedoc Roussillon	
GENNADY	Kormilitsyn	Sécurité	
GORBACHEV	Mikhail	Président New Policy Forum	
GRACHEV	Andrei	NPF Academic Advisory Board	
GUETTA	Bernard	Political Columnist	
HOTTINGER	Arnold	Dr Phil. Ratired es-correspondent NZZ	
ISAEV	Vladimir	Professor Moscow Institute of Sciences- Institue of Oriental Studies	
JAURA	Ramesh	Executive President IDN - InDepthNEws Global Editor	
KAVAN	Jan	Former Foreign Minister Former Chairman of the UN General Assembly	
KONOVALOV	Alexander	Institute for Strategic Assessments President	
LEES	Martin	United Nations University for Peace - Rector Emeritus	
LORD DAVID OWEN		House of Lords – Westminster -	

obeikandl.com

LISTE EMARGEMENT 1229

LOTTI	Flavio	Italian Peace Roundtable National Coordinator	
LUCHNIKOVA	Valeria	New Policy Forum a.s.b.l Member of the Board of Directors Treasurer	
MAHR	Horst	Dr.rer.pol, Dipl.-Volksw., Dipl.sc.pol.(Univ.) Chairman of the Foreign Affairs	
MATLOCK	Jack	Former U.S. Ambassador to the Soviet Union	
MAYOR ZARAGOZA	Federico	Former Director General of UNESCO	
MIRSKIY	Georgiy	Professor, Institute of World Economy and International Relations - Russian Academy of sciences - Chief Researcher	
MONTAIGNE	Etienne	Professeur d' Economie à SupAgro Président de l'ICEO	
NOVIKOV	Vladimir	Sécurité	
ONEL	Yuskel	The Marmara Group Strategic and Social Research Foundation	
PALAZHCHENKO	Pavel	Interprète personnelle du Président	
PERCEBOIS	Jacques	Professor at the University Montpellier I - Center of Energy Economics (CREDEN)	
PETRELLA	Ricardo	Professor -IERPE, Institut Européen de Recherche sur la Politique de l'Eau	
PFAFF	William	International Herald Tribune Former Member of the European Commission	
RADWAN	Samir	Ex-Minister of Finance Egyptian Government	
SALVADORE	Sedo	Directeur Général des Affaires Etrangères du Gouvernement de Catalogne	

12:29 23/11/2011

LISTE EMARGEMENT

SASNAL	Patrycja	Polish Institute of International Affairs Analyst (Middle East)	
SAVIO	Roberto	Chair of IPS (International Press Service	
SIGAL	Eduardo	Partido Frente Grande President	
SKIDELSKY	Robert	Member of the House of Lords	
STEICHEN	Jean-François	Lawyer - Member of the board of Directors of the New Policy Forum	
STEICHEN	René	Former Minister in Luxembourg Former Member of the European Commission Chairman of the Board of Directors	
SULEIMENOV	Oljas	Permanent Delegation of Kazakhstan to UNESCO - Ambassador	
TOKER	Joav	Editorialist - University Professor Columbia University	
TRÉMEAUD	François	Former Executive Director of the International Labour Office	
URALOV	Oleg	New Policy Forum a.s.b.l Member of the Board of Directors	
VASSILIEV	Alexei Mihaylovich	Director of the Institute for African and Arab Studies Russian Academy of Sciences	
VEDRINE	Hubert	Former Foreign Minister	
VERNET	Daniel	Journaliste	
YILMAZ	Mesut	Former Prime Minister of the Republic of Turkey Turkish Grand National Assembly Member of Parliament	
ZAHARIEV	Zahariy	The Stoyanni Foundation - President	

obeikandi.com

LISTE EMARGEMENT 1229 23/11/2011

L_OTTI	Flavio	Italian Peace Roundtable National Coordinator	
L_UCHNIKOVA	Valeria	New Policy Forum a.s.b.l. Member of the Board of Directors Treasurer	
MAHR	Horst	Dr.rer.pol, Dipl.-Volksw., Dipl.sc.pol.(Univ.) Chairman of the Foreign Affairs	
MATLOCK	Jack	Former U.S. Ambassador to the Soviet Union	
MAYOR ZARAGOZA	Federico	Former Director General of UNESCO	
MIRSKIY	Georgiy	Professor, Institute of World Economy and International Relations - Russian Academy of sciences - Chief Researcher	
MONTAIGNE	Etienne	Professeur d' Economie à SupAgro Président de l'ICEO	
NOVIKOV	Vladimir	Sécurité	
ONEL	Yuskel	The Marmara Group Strategic and Social Research Foundation	
PALAZHCHENKO	Pavel	interprète personnelle du Président	
PERCEBOIS	Jacques	Professor at the University Montpellier I - Center of Energy Economics (CREDEN)	
PETRELLA	Ricardo	Professor -ERPE, Institut Européen de Recherche sur la Politique de l'Eau	
PFAFF	William	International Herald Tribune Former Member of the European Commission	
RADWAN	Samir	Ex-Minister of Finance Egyptian Government	
SALVADORE	Sedo	Directeur Général des Affaires Etrangères du Gouvernement de Catalogne	

الموضوع: 2011

مرسل من: Lamia Burwis <lburwis@tamoil.com>

إلى: "Ghaida Burwais (ghaida@burwais.com)" <ghaida@burwais.com>, "omran@burwais.com" <omran@burwais.com>

Mon, 16 Jun 2014 12:33:37 +0000

29 November 2011

Mikhail Gorbachev's Closing Remarks at the New Policy Forum Conference in Montpellier, France, November 25, 2011

First, let me thank all participants for an interesting and meaningful debate. It has fulfilled my expectations – and, I hope, yours.

It is right that our Forum has responded to the wave of change in the Mediterranean. Today, this is where things are really at a boiling point, and events here require urgent attention.

But it was equally important for us to expand our analysis, going beyond this region. As we have seen, it is more than just a mirror – it is a magnifying glass of the processes occurring in the world and of the challenges that mankind is facing.

It is of course necessary for leaders to address local issues and react to people's specific demands. But without a global perspective, without global political thinking, such a reaction could turn out to be inadequate. I think we have made an attempt to come closer to such a global view.

It may well be that our discussion has produced more questions than answers. But correctly formulated questions are very important. They are the beginning of the road that leads to answers.

I think there is one thing on which we all agree: the events in this region are part of a shift in world affairs that was made possible by the end of the Cold War. They are part of a transition to a different world order.

It is very important to bear in mind that this is producing a change in the balance of forces and capabilities of states and their associations, as new influential actors are entering the world arena. Those who were intoxicated by the 'winner's complex' and thought that their power is practically unlimited must finally sober up. If not, they could be tempted to engage in new adventures with dangerous consequences for themselves, and for the world.

The world is in a period of transition. Can it be said that this transition has a common vector everywhere? I would say yes. But this common vector is not a direct line. It is affected by the specific conditions, by the history, culture and evolution of different nations and regions.

Moreover, can it be said that this common vector is from authoritarianism to democracy? Opinions differ. My view is that the overall direction is towards democracy, but not of a 'one kind fits all' variety. The Arab Moslem specificity will manifest itself in such forms as will naturally emerge in this region if others do not impose 'the only correct solution' or try to 'slash and burn.'

Watching live coverage on television and recalling what we saw last summer, we have to be concerned about the destiny of what started as a people's movement, above all a mass movement for dignity, which is now going through a difficult stretch.

People who for decades were passive and had no voice have now entered the arena of history. Perhaps never before has the religious factor played such a large role in a national movement. That is why we

٢٠١٤/٢/١٩

discussed at such length the different faces of political Islam, and I feel that the discussion has deepened our understanding of its special features and its role.
We had a very interesting and substantive debate on the role of the external factor. I said in my introductory remarks that Europe is now gripped by a growing crisis, which is bound to affect its actions and its capabilities. Here too, questions arise.

Will Europe retain its attractiveness as an example, a model to emulate, for the populations and the elites of third world countries, the Arab countries in particular?

To what extent can the West, the European Union, the United States and, incidentally, Russia really influence the course of events? Will their influence be a positive factor? What are, after all, the real intentions of these 'players' in the region?
We have heard here both positive and very critical assessments and answers to these questions. But there is one thing on which I think we all agree: the best thing the international community could do now to contribute to a positive evolution in the region would be to finally move off the ground the process of settlement of the Israeli-Palestinian conflict.

I felt it was important that participants in our conference addressed, bluntly and sometimes in very harsh terms, the moral aspect of the events now unfolding. Whether one agrees with that or considers such criticism excessive, when we see clear signs of hypocrisy and self-serving tendencies in the policies of major powers, we must react. The peoples of the region see it all, and their reaction, which is quite natural and justified, could strain relations among civilizations, as we saw only too well after the US invasion of Iraq.

There is also another essential question: will Europe be able to play a positive role if, because of its current economic policies and its failure to stimulate economic growth, it condemned itself to stagnation and long-term crisis?

Here again we see the link between the regional and global implications of the current turbulent changes. And, with all their differences, the 'Arab wave' and the protest movements now spreading across the world should be considered in the same context.

The protesters who are 'occupying Wall Street' in different countries are calling for a return to the principles of equality, social justice and solidarity. I regard these principles as part of universal human values, as important as the values of human rights and freedom. In the past 20-30 years, they have been pushed far into the background.

People are wondering why the crisis for which they are not to blame should be solved at their expense. They rightly accuse major corporations of pushing through parliaments the tax loopholes that work to their advantage, and blame the financial sector that has lost touch with the real economy and awards itself huge bonuses. They are also putting much of the blame on politicians.

Politics has been locked in an 'iron cage' of the demands and dogmas of neoliberal economics while it is becoming clearer with every passing day that these dogmas, far from stimulating economic growth, are holding it back.
Such is the crisis we are facing today. As always, a crisis means both danger and opportunity.

The danger is clear: further descent of the Mediterranean region, of Europe, and ultimately of the world into chaos. Yet, there is also an opportunity: of developing a meaningful and responsible policy that could facilitate the advance of a vast and important region toward a new, democratic phase of its development.

More broadly, the current crisis may be an opportunity to search for new forms of democratic governance on a national and international scale.

٢٠١٤/٢/١٩

Yesterday I proposed that we prepare shortly a report of our Forum. I think the debate we have had here has made clearer what, and how, we shall address in that report. Let us continue thinking about it. I would welcome any suggestions about the structure and content of the report. Please send them to our Academic Advisory Council and its chairman, Andrei Grachev. We shall certainly keep you posted about the work on the report.

Once again, my thanks to our gracious hosts of the Languedoc- Roussillon region and its President, Mr. Christian Bourquin, to all participants and to all those who have helped us to work so fruitfully during these two days.

"ثورات الربيع العربي ... من الجنور الى جني الثمرات "

ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١

ليبيا

ليبيا : خلال قرن من الزمان
١٩١١ – ٢٠١١

بقلم عمران محمد بورويس

١. لمحة تاريخية / خلفية تاريخية موجزة:

- كانت ليبيا دولة مستقرة ، ملكية دستورية، كانت ان تتحول الى النظام الجمهوري بمبادرة ورضاء من الملك الراحل/محمد إدريس المنوسي ، الذي تولى الحكم دستورياً منذ يوم ١٩٥١/١٢/٢٤ عندما أعلن شخصياً ميلاد دولة ليبيا المستقلة تحت اسم المملكة الليبية المتحدة بنظامها الفيدرالي المكون من ولاياتها الثلاث: برقة وطرابلس الغرب وفزان، طبقاً للقواعد الدستورية المفصلة في وثيقة دستور البلاد الذي صاغته و وافقت عليه هيئة مختارة مكونة من (٦٠) عضواً (بواقع عشرين عضواً من كل ولاية) اجتمعت بمدينة طرابلس تحت رعاية الأمم المتحدة وأعلنته من مدينة بنغازي يوم ١٩٥١/١٠/٧ والمكون من (٢٢٤) مادة، وذلك بعد مخاض عسير بأروقة منظمة الأمم المتحدة ، جاهد فيه نخبة القوم آنذاك جهاداً منقطع النظير، خلال الأعوام التي سبقت إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم (٢٨٩) بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢١ ، باستقلال ليبيا بأغلبية صوت واحد هو صوت مندوب جمهورية هايتي السيد/ أميل سان لو.
- كانت ليبيا ترزح تحت وطأة الاحتلال الإيطالي منذ العام ١٩١١ الى عام ١٩٤٣ حيث خاض الشعب الليبي ومجاهديه ملاحم الجهاد ضد الغزاة – صُوِّر جزء منها بفيلم أسد الصحراء/ عمر المختار، أداه باقتدار الممثل العالمي انتوني كوين والمخرج العربي السوري مصطفى العقاد – وإن كانت خلال تلك الحقبة قد شهدت نوعاً من الحكم الذاتي لبعض مناطق ليبيا باتفاق هدنة ما بين المستعمر الإيطالي وسكان البلاد: حكومة مـ رانة برئاسة المجاهد/ رمضان السويحلي عام ١٩١٥ ، والجمهورية الطرابلسية عام ١٩١٨، و إمارة أجدابيا عام ١٩٢٠ ، تحت راية الأمير/ محمد إدريس المنوسي، وبرلمان برقة عام ١٩٢١.

ولكن تلك الاتفاقات سرعان ما هدمها الحكم الفاشستي عندما استولى موسوليني على الحكم في ايطاليا عام ١٩٢٣ فكان ويالاً عليها وعلى أوروبا خاصة بعدما تحالف مع الحكم النازي لهتلر، فدمرا ايطاليا والمانيا وجرا الكوارث على أوروبا، وهذا شأن حكم الدكتاتوريات على مر العصور، تدمير الوطن وإلحاق الضرر بالجيران المحيطين به.

- ومنذ عام ١٩٤٣ دخل الجيش الثامن البريطاني بقيادة مونتجمري من البوابة الشرقية لليبيا، بعد أن أنزل الهزيمة بالجيش الايطالي بقيادة الجنرال جراسياني وبالجيش الألماني بقيادة الجنرال رومل، واحتل أقليم برقة ثم أقليم طرابلس الغرب. كما دخلت القوات الفرنسية التابعة لفرنسا الحرة الجنرال ديجول ، بقيادة الجنرال لوكلير، البوابة الجنوبية لليبيا من تشاد الى الكفرة ومنها الى سبها ثم طرابلس ثم تونس. وعاشت ليبيا تحت ما يعرف بالادارة البريطانية لاقليم برقة وطرابلس الغرب، والإدارة الفرنسية لإقليم فزان حتى سنة ١٩٥٠.
- وكتمهيد لاستقلال ليبيا ، بعد تحريرها من الاستعمار الايطالي، تأسس الجيش الوطني الليبي تحت اسم (القوة العربية) الكيلومتر٩ بمنطقة الأهرام بالقاهرة يوم ١٩٤٠/٠٨/٩ تحت قيادة الأمير/ محمد ادريس المنوسي من حوالي (٣) آلاف مقاتل شاركوا في أغلب العمليات والمعارك الحربية الى جانب القوات البريطانية والفرنسية والاسترالية لتحرير بلدهم ليبيا وأبلوا فيها بلاءً حسناً، تلك المعارك التي كانت تجري على الأراضي الليبية المصرية ومن اشهرها معركة العلمين ومعارك طبرق ومعركة بئر حكيم.
- وقد سبق إعلان استقلال ليبيا عام ١٩٥٢ قيام إمارة برقة عام ١٩٤٩ بحكومتها ودستورها وقوانينها ومجلس نوابها تحت إمارة /محمد أدريس المنوسي الذي بايعه الليبيون أميراً على ليبيا منذ العام ١٩٢٠.
- وقبل الغزو الإيطالي لليبيا عام ١٩١١ كانت ليبيا ضمن أراضي الامبراطورية العثمانية الاسلامية المترامية الاطراف وذلك منذ العام ١٥١١ الى العام ١٩١١.
- خلال عهد الإدارة البريطانية (١٩٤٣–١٩٥٠) تأسست في اقليم برقة (بنغازي ودرنة) جمعية عمر المختار كتنظيم وطني ثقافي رياضي كشفي ساهمت في بلورة والنضاج وبعث الوعي الوطني والحس السياسي فكانت تمثل المعارضة المستنيرة، ثم تحولت الى "الجمعية الوطنية" يوم ١٩٥٠/٠٢/١٠ أيضاً كتنظيم معارض مستنير باهدافها السياسية الوطنية الواضحة وابعادها العربية والاسلامية والاتمدانية كما وردت بمادتها الثالثة من قانونها الاساسي:

ا. تحقيق وحدة ليبيا واستقلالها التام تحت التاج السنوسي.
ب. الدفاع عن حقوق الشعب والمحافظة على كيان الوطن.
ج. تغذية الوعي القومي وتنوير الرأي العام الوطني.
د. العمل على النهضة الاقتصادية والرقي الاجتماعي ورفع مستوى الـ... في كل نواحي الحياة.
هـ. التعاون التام مع الأمم العربية والاسلامية لتدعيم وحدة العروبة وتوطيد مبادئ الاسلام.
و. مشاركة الامم المحبة للسلام والعاملة له في مجهوداتها لخير الانسانية وسعادة العالم.

أما وسائل وآليات تحقيق تلك الأهداف فقد نصت عليها المادة الرابعة بقولها: " تعمل الجمعية للوصول الى أهدافها بالوسائل السلمية والطرق المشروعة مثل إصدار الصحف والنشرات والكتب وعقد المؤتمرات والاجتماعات السياسية".

وفي نفس الفترة الزمنية تكونت الجبهة الوطنية البرقاوية عام ١٩٤٦ ثم المؤتمر الوطني البرقاوي عام ١٩٤٨، ورابطة الشباب، وهي تنظيمات سياسية أيضاً.

- أما في ولاية طرابلس الغرب فقد تأسست (٩) تنظيمات سياسية متنوعة إضافة الى النادي الأدبي عام ١٩٤٣ وهي :

١.الحزب الوطني الطرابلسي ٢. الجبهة الوطنية المتحدة ٣. حزب الكتلة الوطنية الحرة
٤. حزب الأحرار ٥. هيئة تحرير ليبيا ٦. حزب العمال الطرابلسي
٧. حزب الأحرار ٨. حزب الاستقلال ٩. المؤتمر الوطني الطرابلسي

وكان الحزب الأخير هو أكبرها وأكثرها تاثيراً على الناس.

- أما في ولاية فزان فقد تحولت الإدارة الفرنسية من إدارة مؤقتة الى احتلال فحاصرت الاقليم خلال الاعوام ١٩٤٣ – ١٩٥٠.

٢. أوضاع ليبيا خلال العهد الملكي :

- تحت تاج الملكية السنوسية بدأت مرحلة الاستقلال بمبايعة الليبيين للأمير محمد ادريس السنوسي ملكاً على البلاد بأقاليمه الثلاثة . وهو حفيد المصلح الاسلامي الشيخ محمد بن علي السنوسي الادريسي الذي قدم الى ليبيا من مدينة مستغانم الواقعة بالشمال الغربي من الجزائر، مارّاً بها في طريقه لأداء فريضة الحج الى مكة المكرمة بالبر عام ١٨٥٥، وعند عودته من الحجاز طاب له المقام بليبيا فأسس ما يعرف بالزوايا السنوسية ، وهي كانت مدارس علمية وحرفية في مدينة البيضاء ثم الجغبوب ثم الكفرة وغيرها من الاماكن بالصحراء الكبرى، فكثر أتباعه ومريدوه.
- عام ١٩٥١ تأسست المملكة الليبية المتحدة بولاياتها الثلاث: برقة وطرابلس الغرب وفزان ؛ فكان لها حكومتها الاتحادية وبرلمانها المنتخب والمعين من مجلسيه الشيوخ والنواب ، وثلاث حكومات محلية للولايات، وثلاث مجالس تشريعية للولايات، إضافة الى (٣) ولاة. ثم رأى الملك أن يتحول نظام الحكم الى نظام الوحدة؛ فالغيت الولايات الثلاث وحكوماتها ومجالسها التشريعية عام ١٩٦٣، وبسطت الحكومة سلطاتها التنفيذية على كامل التراب الليبي مباشر البرلمان بمجلسيه الشيوخ والنواب سلطته التشريعية ، وكانت السلطة القضائية قد باشرت مهامها منذ العام ١٩٥١.
- ونظراً لانعدام مقومات لاقتصاد الدولة الجديدة – التي انهكتها حروب التحرير الداخلية والخارجية امتدت من ١٩١١ الى ١٩٤٣– اضطرت الحكومة الليبية آنذاك الى ابرام معاهدات

مع كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا تمكنت من خلالها من تغطية ميزانية الدولة السنوية بثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسون ألف جنيه من بريطانيا ، ومليون دولار من الولايات المتحدة و ١٦٣ الف جنيه من فرنسا ، لتتمكن من مواجهة نفقاتها.

واستمر هذا الحال الى أن بدأت بواكير اكتشاف النفط تظهر، وبدأ انتاجه الفعلي التجاري من أول بئر لشركة الاوكسيدنتال بالزويتينة بالقرب من اجدابيا (حقل ادريس) عام ١٩٦٤، فبدأ الاقتصاد الليبي يقف على قدميه واستغنى تماماً عن المساعدات المالية الاجنبية. وقرر مجلس النواب بجلسته المنعقدة يوم ١٩٦٤/٠٣/١٦ بمدينة البيضاء الغاء تلك الاتفاقات.

- منذ بداية الاستقلال عام ١٩٥١ كان الجنيه الليبي مساوياً قيمته للجنيه الاسترليني: كما كانت أغلب البضائع المورّدة مقابل مستندات يتم سداد قيمتها الى المورّد بالخارج، إذ كان التاجر الليبي في بنغازي او طرابلس يخاطب الشركة المنتجة للبضاعة هاتفياً التي كانت تستجيب لمطلباته وتقوم بشحن البضاعة المطلوبة بحراً أو جواً. وبمجرد استلام التاجر لبضاعته يبادر بإرسال قيمتها عن طريق حسابه المصرفي . ويقوم بتوزيعها على المستهلكين بأسعار رخيصة وبهامش ربح طفيف. ولعل ذلك يعكس مدى الثقة المتناهية والنزاهة ايضاً التي كان يتمتع بها التاجر الليبي وكذلك النظام المصرفي والاقتصاد الليبي عموماً، مما يعكس حسن أداء الإدارة الليبية وقتها. فكان هذا معلماً من معالم العهد الملكي، وسلوك غالبية أفراد الشعب الليبي، تمثل في حسن أداء ادارات الجمارك والضرائب والبنوك والتقاعد وغيرها لواجباتها.
- ولعل من الانصاف ان نذكر ايضاً بان النظام الملكي وحكوماته، قد اعتنى عناية فائقة بالتعليم للجنسين بمراحله الابتدائية و الثانوية والجامعية، وبالتعليم المهني والحرفي ايضاً. فكان التعليم مجانياً شاملا القرى والمدن بكل مراحله بل فتح مدارس داخلية لابناء التلامذة والطلاب يقدم لهم فيها المسكن الملابس والمأكل والمشرب على حساب ميزانية الدولة. بل قامت الدولة الليبية بتقديم الزي الخاص لطلبة وطالبات كليات الجامعة الليبية بكل من بنغازي وطرابلس في بداية عام دراسي و استعارت افضل الاساتذة والمدرسين للتعليم بمراحله المتنوعة، وانشأت المدن الجامعية الحديثة بكل من بنغازي وطرابلس.
- وقد اعتنى العهد الملكي وحكوماته بالصحة العامة. فكان العلاج لجميع المواطنين مجاناً، تطبيب ودواء، بكافة عيادات ومستشفيات البلاد. وكذلك الأمر بالنسبة للإسكان و الزراعة والطرقو المواصلات والرياضة ، وابدى اهتماماً بالجيش والشرطة.
- اما فيما يتعلق باطلاق حرية التجمع والعمل السياسي فلم يسمح به رغم ان المادة ٢٦ من الدستور الليبي تنص على أن ((حق تكوين الجمعيات السرية ، كمثل وكيفية استعمال هذا الحق ينظمها القانون اما الجمعيات السرية والجمعيات التي ترمي الى تحقيق اهداف سياسية بواسطة منظمات ذات صبغة عسكرية فتكوينها محظور.))

ولذلك نشطت التنظيمات والتجمعات السياسية تحت الأرض مثل تنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب بجناحيها، وحركة الإخوان المسلمين، و التيار الإسلامي، ومجموعات الناصريين، والتيار الماركسي، والتيار الوطني المحلي. أما الحركة العمالية فكانت نشطة فوق السطح.

- و من الجدير بالذكر أن الملك الراحل محمد إدريس السنوسي الذي باشر ظهوره السياسي منذ العام ١٩١٣ بعيد بلوغه سن الرشد، كان زاهداً في الحكم وعاش عيشة متواضعة جداً كملك حتى آخر أيامه في الحكم عام ١٩٦٩. فلم ينهب ثروة البلاد مكتفياً بمخصصاته من الميزانية . كما انه فكر في اعتزال الحكم اكثر من مرة، وفي تغيير النظام الملكي الى جمهوري. ولكن تحرك ضباط الجيش الشباب يوم ١٩٦٩/٩/١ غير مجرى التاريخ بليبيا، و كان الملك الراحل وقتها خارج البلاد في رحلة للاستشفاء بالبونان و تركيا. ثم استقر به المقام وزوجته الملكة فاطمة بالقاهرة الى ان وافته المنية عام ١٩٨٣.

٣ - عهد الجمهورية الأولى ١٩٦٩-٢٠١١ :

- أطاح ضباط الجيش الليبي من الشباب بقيادة الملازم/ معمر القذافي يوم ١٩٦٩/٩/١ بالنظام الملكي ، واعتقلوا ولي العهد (المرحوم الحسن الرضا) واسقطوا الدستور الليبي واقاموا النظام الجمهوري، وعلى رأسه "مجلس قيادة الثورة" واعتقلوا كبار الضباط من الجيش والشرطة، والوزراء السابقين. واقاموا المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة ومحكمة الشعب، وهي محاكم خاصة ، الى جانب المحاكم القضائية العادية . ثم شرعوا فيما اسموه الثورة الثقافية ونبذوا الفكر الثوري ، ونظام الاتحاد الاشتراكي.
- استمر النظام الجمهوري على منواله الى يوم ١٩٧٣/٤/١٥ المعروف بيوم "خطاب زوارة" وإعلان القذافي لنقاطه الخمسة وفي مقدمتها الغاء القوانين، وصاحبها اعتقاله للعديد من النشطاء السياسيين المعارضين له، ثم بدأ ما اسماه " بالثورة الادارية" وشرع في هدم مقومات الدولة العصرية.
- بإعلان سبها يوم ١٩٧٧/٣/٢ أطلق القذافي سيطرته على ليبيا بإعلان قيام ما اسماه "السلطة الشعبية" وقيام ما اسماه "النظام الجماهيري" وتغير اسم البلاد الى "الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية" ، ثم أضاف إليها كلمة "العظمى" لتكتمل الصورة الهزلية.
- وشرع يتسلح في غرب البلاد وشرقها وجنوبها: فألغى مجلس قيادة الثورة وأقام مؤتمر الشعب واللجان الشعبية ثم اللجان الثورية ومكتب الاتصال باللجان الثورية، واضاف المحتقلات تحت الأرض وفوق الأرض، وأمم التجارة الداخلية والخارجية، فأقفل جميع المتاجر والمحلات وألغى مهنة المحاماه الحرة ومهنة تحرير العقود (توثيق العقود) ، وأحرق السجلات العقارية المتعلقة بالملكية ، وحل الجيش الوطني وبعثر كوادره العليا والمتوسطة

وانشأ مطهما كتائبه الأمنية وسلحها، و شن حملة تصفيات جسدية لمعارضيه بالداخل والخارج. وهدم البنية التعليمية والصحية، وأفسد الذمم، وأمر بارتكاب مذبحة سجن بوسليم حيث أعدم ١٢٦٩ سجين سياسي في يوم واحد وردمهم تحت الانقاض.

- أما مغامراته الخارجية فكان منها : تفجيره لطائرة Panam الأمريكية فوق لوكربي ، وتفجير الطائرة الفرنسية UTA فوق صحراء النيجر وليبيا. وتفجير الملهى الليلي ببرلين، مما كلف أموال الليبيين مبالغ باهظة دفعها كتعويضات بمليارات الدولارات. وقام بمعاداة جيرانه في مصر وتونس وتشاد. وأهدر مال الشعب الذي وزعه على المرتزقة و الاقاقين وابنائه وحاشيته.

واختم عهده بتنصيب نفسه ملكاً لملوك أفريقيا عام ٢٠٠٨.

- وخلال تلك الحقبة التي دامت ٤٢ سنة لم يكن الشعب الليبي مستكيناً، بل صارع الظلم والاستبداد عبر أفراده وتنظيماته الوطنية والسياسية المعارضة بالداخل والخارج بشتى أنواع المعارضة السلبية والسلمية، الفكرية و الثقافية، والعسكرية وقدم افواجاً من شهداء الحرية.

٤. عهد الجمهورية الثانية :

- بدأ الربيع العربي بثورة الياسمين بتونس يوم ١٤ يناير. فاسقطت حكم بن علي وأسرته، ثم بثورة ميدان التحرير بمصر يوم ٢٥ يناير فاسقطت حكم مبارك وأسرته.
وحلّ الجواد العربي الليبي ثالثاً يوم ١٧ فبراير في سباق ربيع التحرر.
إضافة إلى الحراك الشعبي المتزايد باليمن وسوريا وغيرها.
- وقعت الواقعة يوم ١٧ فبراير ٢٠١١ وسجّلها قلم المناضل والأديب والمدوّن والصحفي أ.أحمد الفيتوري، بشئ من الإيجاز:

((كانت بنغازي المدينة الليبية الثانية قبلة مرور العالم.
أذهلت العالم انتفاضة الليبيين السلمية ضد نظام قمعي استمر لعقود أربعة ، وما جوبهت به هذه الانتفاضة من عنف النظام السلطوي ما وصل الى حد استخدام الرشاشات. فلم يفطن أحد أن الليبيين قد أنجزوا على الأرض:
١) إسقاط النظام في شرق البلاد وجزء من غربها و أن ذلك تم في أربعة أيام.
٢) تكوين مجلس وطني انتقالي، وأن ذلك تم في الاسبوع الثاني للانتفاضة. وتشكلت هيئة الدعم والمشورة الى جانب ائتلاف ١٧ فبراير والمجالس المحلية بشرق البلاد فكانت تلك الهيئة تحصص الأفكار وتقترح الحلول وتختزل المشورة، كمنظمة من منظمات المجتمع المدني ...))

- ثم تسارعت الأحداث: فسقطت كتيبة أمن القذافي ببنغازي يوم ٢٠١١/٢/٢٠ وبسقوطها بدأ العد العكسي لاسقاط النظام. وفي يوم ٢٠١١/٨/٢٠ تم اسقاط معسكر باب العزيزية وتحرير طرابلس . وفي ٢٠١١/١٠/٢٠ تم تحرير مدينة سرت ومقتل الطاغية. حدث كل ذلك والعالم شاهد على شجاعة الليبيين جنوداً وثواراً.
- أما يوم ٢٠١١/٣/١٩ فكان أطول الأيام : أرتال من جحافل كتائب القذافي الأمنية من دبابات ومدرعات وآليات عسكرية وراجمات صواريخ بلغ طولها(٦٠) كيلو متر بدأت تقصف مدينة بنغازي منذ الصباح الباكر، لإبادة المدينة بمن فيها ثم ابادة كامل المنطقة الشرقية لليبيا. فتصدى لها طيارون ليبيون بواسل ، وشباب يحملون أسلحة خفيفة وكثير من الشجاعة والإقدام نجحوا في إيقاف الرتل عند مدخل المدينة الغربي الى ان أبادته القاذفات الفرنسية بدءاً من الساعة السادسة مساءً.
- قبل ذلك كان قد صدر قرارئ مجلس الامن الدولي رقم(١٩٧٠ و١٩٧٣) حيث شرع حلف الناتو بأداء دوره الانساني لحماية المدنيين وفرض حظر جوي على سماء ليبيا.

٥. من الجذور الى الثمرات :

تلك كانت – في عجالة – بعضاً من جذور الربيع العربي الليبي، وهو جزء لا يتجزأ من الربيع العربي الحالي والقادم.

أما الثمرات المرجوّه فإنها تتمثل في العمل على تحقيق الشعارات والأهداف التالية:

لا رئاسة مدى الحياة .. لأي كان..	نعم لتداول السلطة سلمياً
لا للحكم الشمولي الديكتاتوري	نعم للديمقراطية
لا لتحكم الحزب الواحد	نعم للتعددية الحزبية
لا للانقلابات العسكرية	نعم لصناديق الاقتراع الشفافة
لا للفساد و الافساد	نعم للحكم الرشيد والحكومة
لا لتغييب المرأة نصف المجتمع	نعم لمشاركة المرأة في صنع القرار وتنفيذه
لا لحرمان أي منطقة أو جهة	نعم للتنمية المتوازية لكامل الوطن
لا للعسف والجور والظلم	نعم للعدالة والحرية و حقوق الانسان
لا لإبعاد الخبرات الوطنية	نعم لمشاركة خبراء الوطن
لا للتطرف الديني	نعم للاسلام السمح
لا لاقصاء أي طرف في البناء	مرحباً للجميع لبناء الوطن الجديد على الأسس الجديدة.

٦. لكن كيف السبيل الى تحقيق ذلك في ليبيا ؟ الجواب :

عن طريق حزمة من الاجراءات المتتابعة ، منها :

— تم تكوين هيئات ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها هيئة الدعم والمشورة التي أتشرف برئاستها، وهي هيئة نشطت منذ يوم ٢٠١١/٢/٢١ عبر لقاءات اعضائها المؤسسين والمنضمين، يومياً و اسبوعياً ، طيلة الشهور الثمانية الماضية ، وإصداراتها الورقية والالكترونية وندواتها الموسعة، واستبيانها المتعلق بالخيارات الدستورية لدولة ليبيا الجديدة، وموقعها الالكتروني الخاص على شبكة المعلومات العالمية www.scclegal.org ودعمها ومساندتها لانشاء "منظمة الحقوقيين الليبيين" التي تأسست بمدينة مصراته يوم ٢٠١١/١٠/٣٠ لتغطي كامل تراب الوطن والتي من المتوقع ان ينضم اليها من ثلاثة آلاف الى خمسة الاف حقوقي ليبي.

مع التنويه أن في عهد القذافي كان العمل التطوعي و التنظيمات بكل أنواعها وأشكالها ممنوعة، و عدد منظمات المجتمع المدني التي انشئت منذ ١٧ فبراير وتجاوز الخمسون مؤسسة وجمعية في مدينة بنغازي وحدها!

وقد بلغ عدد هيئات ومنظمات المجتمع المدني في ليبيا بعد ثورة ١٧ فبراير حسب آخر احصائية لدى وزارة الثقافة والمجتمع المدني. تفاصيلها مرفقة بهذه الورقة كملحق لها.

— كما تم انشاء السجل الوطني للخبراء والمختصين الليبيين بالداخل منذ شهر مايو بهدف الاستفادة من الموارد البشرية الليبية في كافة المجالات والانشطة لتحسين الفاعلية ورفع الكفاءة، واعداد الخطط والبرامج المتعلقة باعادة الاعمار ويمكن زيارة موقعه الالكتروني www.iep.ly للوقوف على محتوياته.

— وبشكل متواز تم تأسيس المنتدى العالمي للخبراء الليبيين بالمهجر الذين يقدر عددهم بأكثر من ثلاثة آلاف خبير على مستوى عالمي، حيث تأسس بالفعل بمدينة درنة يوم ٢٠١١/١٠/٥ لتحقيق ذات الاهداف أعلاه .

— أما الاحزاب والتنظيمات السياسية المنتوعة فقد شرعت في تنظيم صفوفها لتنتظم الى كافة حراس الثورة وحماية مسيرتها ومكتسباتها .

— أما الصحافة الليبية الجديدة فقد بدأت تمارس سلطتها الرابعة منذ اندلاع ثورة ١٧ فبراير وهي في طريقها لأن تتضج مهنياً، وهي دعامة أساسية من دعائم الديمقراطية. فقبل الثورة كان عدد المطبوعات من جرائد و صحف لا يتعدى العشر مطبوعات ، و بعد الثورة بلغ عدد الصحف و المجلات أكثر من ١٥٠ مطبوعة على كامل التراب الليبي.

— عندما تتمكن السلطة الجديدة في ليبيا ممثلة في المجلس الوطني الانتقالي والحكومة المؤقتة والبنك المركزي من تذليل الصعوبات القانونية والإدارية لتسييل الأموال المجمده البالغ مجموعها ١٣٠ مليار، ووضع يدها على الأموال والاصول التي اودعها القذافي وابنائه ومؤسساته في

الخارج فان السلطة الجديدة في ليبيا يكون بامكانها عندئذ من التغلب الفعلي على المشاكل المتعددة التي تواجهها حالياً وهي من صنع تصرفات غير حكيمة لحاكم تحكم في العباد والبلاد طيلة عقود اربعة من الزمان.

— ان الاموال الليبية المجمدة ، عند تحريرها وتسييلها بالكامل ستمكن المسئولين من تقديم الخدمات اللازمة للجرحى والمصابين في المعارك (والذي تجاوز عددهم العشرون ألفاً) و دفع تعويضات لجبر الأضرار المادية والمعنوية اللاحق بالمواطنين، والبدء الفعلي في ارساء دعائم عدالة انتقالية بمعاييرها و ضوابطها الدولية والمحلية، وإعادة الإعمار ، ودعم القضاء ليؤدي بدوره بشكل فاعل. و إعادة تنظيم الجيش والشرطة وحل التشكيلات المسلحة بعد اكتمال التحرير ودمجها بالجيش والشرطة.

— تم تشكيل الهيئة الوطنية لصياغة دستور البلاد تمهيداً لاجراء انتخابات في موعدها لاختيار رئيس للدولة وتشكيل حكومة دائمة يكون من أولوياتها خدمة الوطن و المواطن باتباع اسلوب الحكم الرشيد ، وعدم تصدير المشاكل و الفتن للدول المجاورة القريبة والبعيدة.

لذا .. فإننا نأمل ونعمل في نفس الوقت .. على تحقيق تلك الغايات والأهداف .. بالتعاون المتبادل والثقة المتوافرة بين الشعوب كافة لإعادة بناء فضاء عالمي انساني.

Arab Spring … Awaking of Libya's Dormant Revolution

- There has been a revolution in the waiting in Libya which never had a working full democracy along its history. the monarchy – as of 1951- was in theory democratic and constitutional and promising same but never implemented in accordance with the aspirations of the people, it was not developing or improving, expectations were not attained. The country extremely poor underdeveloped with hopes, nevertheless, in the discovery of oil in the early sixties
- The 1969 military coup d'état was more or less perceived to be calling for the demands of the people, however it developed into a fully fledged dictatorship under the rule of Col. Kaddafi
- In early years there was attempts to improve the livelihood of people with some successes due to the surge of oil export revenues. However the people were feeling the sense of betrayal as no political freedoms were granted. As of 1972 a repressive regime was being instituted under the guise of direct democracy (People's Power through people's congresses) but it soon became clear the proposal was to install a strong security hold, all powers were in one single hand i.e. The Leader
- Opposition to the new regime with demands of reform and more rights were severely repressed, thousands were imprisoned and tortured, hundreds more were executed without due process of law. The first students' demonstrations were rampant as of the early seventies. No contradicting or opposing opinions were allowed. Freedom of the press and speech was simply banned.
- There has been many attempts to topple the regime by different segments of society – in the military and some opposition but speedily and ferociously repressed.
- The regime become a blatant security minded apparatus. Everything for the regime security. Anyone thought to be harboring differing political views was simply imprisoned or banned. A political movement called "Revolutionary Committees" was created in the late seventies under the slogan to protect the "revolution" of 1969 and they remained active in wholesome persecution and public hangings. During the same period wide and far reaching nationalizations were implemented, reaching even to fruit and vegetables vendors. The claim was implementing Socialism but in reality it was simply as was stated in various declarations: to forbid the opposition of any economic means.

- The public sector now – at the beginning of the eighties in total control of the whole of Libyan Economy. It was staffed by elements of profiteers such as the Revolutionary Committees members who in addition were in charge all essential services and institutions i.e. education (basic and higher up) healthcare, banking ..etc.
- Kaddafi, thanks to paid foreign media, ended by believing himself a sort of a prophet carrying the a message to "save" the world through his direct democracy as depicted in the Green Book, the official structure of governance. He became a typical megalomaniac with a paranoid future compelling him to use extreme force to put off any opposing voice. He was the sole decider in all matters while proclaiming he has no position of authority of any sort.
- Due to the ambitions born by such megalomania Kaddafi embarked on foreign interventions armed and otherwise, financed by the country' petrodollars in Africa, the middle east, south America, the Caribbean and many other areas. He was proclaiming himself the Liberator of Humanity and the sole resistant against imperialism and promising a new world order paradise like.
- By mid eighties all his adventures abroad were doomed the same faith met his farfetched programs in Libya. The economy was in total mess, poverty was rampant, education and healthcare became simply a joke!
- In early nineties due to the severe sanctions instituted by the united nations as measure to compel the regime to come clean regarding the atrocity committed in the Lockerbie disaster. Kaddafi started feeling the pressure and was forced to start attempts to reform and allowing private sector some leeway.
- By the beginning of twenty first century more reforms were declared, never serious though, the new era coinciding with his six sons coming of age, they became a sort of princes, in effect a royal family was on the verge of birth, we started hearing major and drastic reform programs financed by the country's new riches as result of oil prices increases. At a certain point all important posts in the government and security organs were held by the Kaddafi's family and his tribal clan. Again the paranoid need of security at any price.
- By the end of first decade a new factor set in and hastened the downfall, it is the incredible increase of corruption of the family and clan. According to certain studies; the waste in national gross product attained something like 80%, a new class of "fat cats" was born while the heavy handed security measures was never alleviated.

- The promises of the reform program lead by Kaddafi's son Seif, and heir apparent were discovered to be simply a farce. The youth of Libya (under 35) who constitute about 65% of the population and who were in dire need for results of the said reform movement were desperate. They were in fact ready for an uprising to make their voice heard.
- The demonstration to claim lost rights to a decent life, free expression was announced since November 2010 in commemoration set on the date of February 17, 2006 demonstration protesting against the indecent depiction of prophet Mohamed by weird cartoons. It was announced as an unarmed and peaceful protest to claim rights that were promised by the regime itself at some point. Nobody thought it would develop to a fully fledged revolution to topple the regime. The outcome was a product of the use of extreme force including shooting people by antiaircraft guns because they were calling for the rights.

Conclusions

- The revolution in Libya was in the minds of the Libyan youth from one generation to another, it was latent and waiting for the right conditions.
- The role played by the great advance in information and communications technology such like internet, mobile phones, social networking .. etc. was a vital factor. The youth could assess the potential and they used it, the regime was far more backward in analyzing its impact
- There is a visible and true influence of the uprising in Tunisia and Egypt, the youth in Libya just learned the lesson, a fearless resistance could work, they were witnessing live what was happening there!
- There is no fear of a strange ideology or another dictator in Libya, those who could topple the harshest regime are able to do again.
- Future of Libya is in the hands of the youth who are confident in themselves and are aware of their rights and the political system they want: Democracy, multiparty, free expression, the right of the Libyan People to govern themselves, guarantee of basic human rights and a constitution in accordance with internationally agreed upon criteria.
- Democracy in Libya shall take some time to be inserted in the practice and behavior, we should not forget that democracy is an experience and culture, we don't have any, but we have to start and live the experience.

obeikandl.com

Reality on the ground

Kaddafi had ordered to bomb Libyan cities in east of Libya (Benghazi and the surrounding), when some Libyan pilots refused that order - some of them escaped to Malta with their military air engines, others fled to Tunis by road route - he brought pilots mercenaries from Algeria, ex Yugoslavia, Latin America to do that, and he also recruited ground mercenaries from African neighbouring and other countries to fight his people. Many of them had been captured during the fights.

The majority of Libyan youth were forced to and could fight Kaddafi's armed forces on ground - TO DIE OR TO WIN - but they needed to be covered from air raids.
Kaddafi did strike many cities such as Misurata, Jdabia and Benghazi by ground and air raids and from the coastal side too.

So we at the SCC in Benghazi, asked the National Transitory Council to ask for and to accept the idea of a "No fly zone" but not a "No drive zone". Because our people could fight on ground as seen and they were willing to defend their territories.

Our NTC asked for "No fly zone" and the Security Council after many sessions issued the 1973 resolution then North Atlantic Treaty Organization started its role on 19th March 2011 after 32 days of the Libyan youth uprising.

The UK, US and France have attacked Kaddafi's forces in the first action to enforce the UN-mandated, in western borders of Benghazi the French plane fired the first shots against Libyan government targets at 1645 GMT on Saturday, destroying a number of military vehicles.

Earlier on Saturday, pro-Gaddafi forces and government tanks and artillery had bombarded the city and there was fighting around the university.
If the French Rafale did not strike the Kaddafi's army who started the attack - despite declaring a ceasefire a day earlier - then a disaster could have happened.

And thanks to a very brave Libyan pilots who bombarded Kaddafi's troupes on their way to Benghazi and succeeded to delay their advancement towards Benghazi city, some of them have died in that battle.

Kaddafi bombed Libyan cities in east and west Libya by tanks and all kind of Missiles, killing many civilians and causing thousands of injuries to civilian population, which is demanding nothing more than the right to choose their own destiny, as witnessed and reported by TV channels.

NATO raids did not kill any citizens because they used Radio Transmissions and throw paper notes in both Arabic and English asking people to stay away from the targeted zones, some hours before. But Kaddafi's regime killed people and used their bodies - as proved against his prime minster El Baghdadi El Mahmoudi - near the bombarded places, and by using the available Media in Tripoli or else saying look what NATO did!!

Gaddafi is a killer.

NATO had done his mandate very well in protecting civilians from death by Kaddafi's murderess madness. He had destroyed many cities in all Libya and killed thousands of persons.

The NATO was in the sky, the Libyan were on earth to fight the devil and his family and mercenaries.

When Kaddafi was killed and defeated, NATO stopped its activities.

What we can say in this regard is that sometime the military interference is necessary for humanity, to stop devils such as Hitler, Mussolini and Kaddafi.
And that the desire for freedom can sometimes be repressed. But it can never be extinguished.

Omran Burwais
Montpellier
25 November 2011

ومبانٍ . ولم تقتل بنيرانها سوى جنود النظام ومرتزقته داخل ثكناتهم ، أما الخبث التي كان النظام يعرضها على شاشة تلفزيونيه وأمام المراسلين فهي لمواطنيه ضحاياه يكدّسهم بالقرب من أماكن الضربات / المقصوفة ليوهم المراسلين بأنهم ضحايا نيران قوات حلف الناتو . إضافة إلى أن طلب تدخل القوات الدولية كان صادراً من الشعب الليبي الذي استغاث بالأمم المتحدة وبالمتجمع الدولي لحماية المدنيين العزل من السلاح من قائدهم وقواته ومرتزقته ـ ذلك القائد الذي كان ينبغي عليه أن يحميهم لا أن يقتلهم ـ . وليس أدل على ذلك من طابور المدرعات والدبابات والآليات الذي بلغ طوله (60) ستون كيلومتراً غرب مدينة بنغازي أعده «القائد» لمسح مدينة بنغازي بمن فيها من الوجود يوم 2011/3/19 وشاهدتموه كما شاهد العام عبر شاشات التلفزة .

أما ردّى على الثاني فذكّرته أولاً بأن الشعب الليبي ثار من أجل كرامته وأدميته ومستقبله قبل كل شئ لأنه « ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان» . وثانياً لأن الشعب الليبي وتعداده (6) مليون نسمة كان ينبغي أن يكون شعباً غنياً بموارده النفطية وحدها على الأقل .

لكن الواقع والحقيقة غير ذلك فهو شعب فقير في غالبيته ، لأن ثروته ودخلة من النفط طيلة أربعين عاماً أستولى عليها بالكامل «القائد» معمر القذافي وأنبائه والمقربين منه ، وخير شاهد على ذلك الملايين المهربة بالمصارف الاجنبية وأرصدة النبك المركزي الليبي المخزنة بحاويات بحوزة «القائد» وأولاده .

ذكرت ذلك الرد بشئ من الانفعال بطبيعة الحال ، وكان لذلك بالغ الأثر لدى أغلب المشاركين الحاضرين فتناولوه في مداخلاتهم طيلة يومي المؤتمر بما فيهم السيد جوربا تشيف .

مصر : أحداث 30 يونيو و 3 يوليو 2013م

يوم 30 يونيو 2012م تولى الرئيس محمد مرسي رئاسة جمهورية مصر العربية على إثر الانتخابات الرئاسية بجولتها الثانية حيث حصل على نسبة 52% من الأصوات بينما حصل منافسه الفريق أحمد شفيق على نسبة 49% وكانت النتيجة محل جدل وصل للقضاء .

بعد مرور 10 أشهر على حكمه تأسست (حركة 26 إبريل 2013م) الشبابية لجمع توقيعات المصريين لسحب الثقة منه وإجراء انتخابات مبكرة، وأعلنت جمعها 22 مليون توقيع.

يوم 30 يونيو 2013م – في الذكرى الأولى لتولي محمد مرسي الرئاسة – تجمع الملايين من المعارضين له ولحزبه مطالبين برحيله وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة وتركزت التجمعات والمسيرات بميدان التحرير وميادين المحافظات، وقدر عدد المتواجدين بالشوارع 33 مليون نسمة بثت صورهم قنوات التلفزيون المحلية والعالمية.

وأصدرت القوات المسلحة قبل أسبوع من 30 يونيو إنذاراً أو بياناً إلى كل القوى السياسية بما فيها رآسة الدولة والحكومة، معلنة أنه إذا لم يتم التوافق خلال 48 ساعة فإن القوات المسلحة ستطبق «خارطة الطريق» للمرحلة القادمة وتشرف على تطبيقها، تتضمن ما يلي:- خروج الرئيس وجماعة الإخوان من السلطة، وحل مجلس الشورى، وتعليق العمل بدستور 2012م والعودة لدستور 71 بعد التعديلات، انتخاب لجنة سياسية لإعداد مشروع دستور جديد، وتولي رئيس المحكمة الدستورية العليا مؤقتاً سلطات رئيس الجمهورية، وتشكيل حكومة تسيير أعمال.

يوم 3 يوليو 2013م اجتمعت قيادة القوات المسلحة مع قوى سياسية ودينية، وشبابية وأذاع التلفزيون المصري الرسمي بياناً ألقاه وزير الدفاع الفريق أول عبدالفتاح السيسي أنهى فيه رئاسة محمد مرسي وعرض خريطة طريق سياسية للبلاد اتفق عليها المجتمعون تتضمن تسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا (المستشار عدلي منصور) حتى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة وتشكيل حكومة كفاءات وطنية (د. حازم الببلاوي) وتشكيل لجنة لمراجعة دستور 2012م الذي عطل مؤقتاً.

وقد تم اختيار اللجنة توافقياً من 50 شخصية وطنية برئاسة السيد عمرو موسى لوضع مشروع دستور جديد فرغت من صياغته يوم 2013/12/3م وطرح للاستفتاء عليه مكون من (247) مادة .

تكييف أحداث 30 يونيو / 3 يوليو 2013م : ثورة أم انقلاب؟!

«في هذا الشأن كتب د. عبدلسلام نوير مقالاً نشر بمجلة السياسة الدولية الصادرة عن مؤسسة الأهرام المصرية بالعدد (194) أكتوبر 2013م يقول فيه :-

«ما إن أعلن الفريق عبدالفتاح السيسي وزير الدفاع القائدالعام للقوات المسلحة المصرية، البيان الثالث في 3 يوليو 2013م استناداً للحشود الضخمة التي عبرت عن إرادة الشعب حتى ثار الجدل بشأن الحدث بين المؤيدين والمعارضين .

«فالذين أعلنوا عن نجاح ما سموه ثورة 30 يونيو استندوا إلى أن الشعب هو صاحب السيادة يوكلها إلى الرئيس فإن أحسن استمر وإن أساء جاز لصاحب السيادة أن يسحب التوكيل، ورأوا أن الرئيس قد مارس سياسات إقصائية رامية إلى الاستئثار بالدولة لمصلحة فصيل واحد، وأنه في سبيل ذلك أجرى اتصالات وأبرم

اتفاقات عرضت الأمن القومي للخطر، وأنه فشل في تحقيق أهداف الثورة المتمثلة في العيش والحرية والعدالة الاجتماعية، ولم يلب طموحات المجتمع الذي أنهكته الأزمات الأمنية والاقتصادية، كما رأوا أن شرعية الرئيس موضع شك لما أثير بشأن مدى صحة نتائج الانتخابات الرئاسية، وأن إعلان النتيجة لمصلحته كان بضغوط داخلية وخارجية، وأن رفض الرئيس الانتخابات الرئاسية المبكرة هو تعنت يدفع بالبلاد إلى أفق سياسي مسدود، ينذر باحتمالات حرب أهلية، ويهدد الأمن القومي.

«وأكدوا أن الرئيس هو أول من انتهك القانون والدستور، ومن ثم فليس لأحد أن يحتج بالدستور والشرعية للحيلولة دون عزل الرئيس كما أن أرقام الموقعين على استمارات سحب الثقة من الرئيس وأعداد الذين احتشدوا في الميادين في الثلاثين من يونيو، هي أعلى كثيراً من عدد الأصوات التي حصل عليها الدكتور مرسي في الانتخابات الرئاسية، وأخيراً فإن سياسات الرئيس قد أوجدت فجوة بينه وبين عدد من المؤسسات الرئيسية - في مقدمتها القضاء بما ينذر بشلل في جهاز الدولة، ومن ثم وجدوا أن كل ما سبق من دلائل الفشل يستوجب المسارعة بعزل الرئيس حتى لا يمضي بالبلاد إلى الهاوية في سنواته الثلاث المقبلة.

«ولكل هذه الأمور التي تكشف عن أخطاء فادحة في الممارسة السياسية للرئيس وحزبه السياسي أو فصيله، لم يكن غريباً أن تنحاز القوات المسلحة - طبقاً لبيان الفريق السيسي- لإرادة الشعب كما فعلت من قبل في 25 يناير 2011م.

«وفي المقابل رأى المعارضون أن الحدث لا يعدو أن يكون انقلاباً عسكرياً تم الإعداد له، من خلال أجهزة الدولة العميقة منذ اللحظة الأولى لإعلان فوز الدكتور مرسي بالرئاسة وقد استندوا في تحليلاتهم إلى أن رفض رئاسة الدكتور مرسي سابقة حتى على إعلان فوزه بها، وهو ماتمثل في مطالبته بالتنازل للسيد حمدين صباحي الذي جاء ترتيبه الثالث في المرحلة الأولى للانتخابات، وأن الرئيس لم يمارس سياسات إقصائية وإنما دفع إليها بفعل رفض باقي القوى السياسية الدخول في الحوار، والمشاركة مع الإخوان في السلطة كما يؤكدون أن الأزمات الأمني والاقتصادية والاجتماعية كانت في معظمها ميراثاً ثقيلاً من عهد مبارك وأسهمت أجهزة الدولة العميقة في تضخيمه، وأن المطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة تتجاهل الخبرة السياسية في العالم، وتراث علم السياسة الذي لم يشهد سحب ثقة من رئيس منتخب في نظام رئاسي أو شبه رئاسي.

«كما أضافوا أن سحب الثقة في النظام البرلماني يتم من خلال البرلمان وليس الشعب وأن هناك فارقاً بين شعبية الرئيس وشرعية النظام فالأولى قد تتدنى إلى أدنى المستويات وقد ترتفع بعد ذلك دون أن يبرر ذلك انتهاك قواعد عمل النظام السياسي الذي يظل شرعياً ويضيفون أن حزب الرئيس قد فاز في أربعة استحقاقات انتخابية متتالية، ثلاثة منها أدارها المجلس العسكري بإشراف قضائي كامل، وبالتالي فإن المطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة تبدو من قبيل التعسف في ضوء قرب الاستحقاق الانتخابي البرلماني ويرددون أن أجهزة الدولة قد تعاطفت مع إن لم تكن شجعت القوى المعارضة للرئيس، ودفعتها للتصلب في مواقفها، رغم أن هدفها يتناقض مع الدستور الذي يجب أن تحميه، ويشكك في الفريق في الأرقام الخاصة بأعداد المواطنين الذين احتشدوا في الميادين مطالبين بعزل مرسي.

«والواقع أن الثورة والانقلاب ليسا مفهومين علميين يقدمان لنا نماذج تفسيرية لظواهر معقدة كما

يفترض أن تكون المفاهيم في العلوم الاجتماعية بل هما مصطلحان متفق عليهما، فمصطلح انقلاب يعني قلب السلطة، ولا يعني بالضرورة قلب نظام الحكم، بمعنى انقلاب أوساط من النظام على أوساط أخرى من النظام نفسه بوسائل غير دستورية أما الثورة فغالباً ما تكون تحركاً شعبياً واسعاً من خارج النظام لتغيير نظام الحكم وسياساته وقد سمت بعض الانقلابات ثورة، كما حصل في انقلاب الضباط عام 1952م في مصر، لأنه انتقل إلى تغيير النظام بتأييد شعبي.

«ومع ذلك يجدر بنا أن نتحفظ قليلاً على الوصف في الحالتين فانقلاب 23 يوليو 1952م لم يلبث أن كشف عن توجهات ثورية واضحة خلال سنوات قليلة تالية، كما أن بعض الثورات قد انتهت بعد فترة وجيزة إلى استرداد النظام القديم، على نحو ما حدث في رومانيا، ويظل الفيصل في الحكم رهناً بما يرسيه الحدث من نتائج تبقى في المشهد المصري وتحكم مسيرته لسنوات طويلة تالية».

هيئة مكتب اللجنة

الأستاذ/عمرو موسي	رئيس اللجنة
الدكتور/مجدي يعقوب	نائب الرئيس
الأستاذة/ منى ذوالفقار	نائب الرئيس
الدكتور/ كمال الهلباوي	نائب الرئيس
أستاذ دكتور/ جابر نصار	المقرر العام للجنة
الأستاذ/سامح عاشور	مقرر لجنة الحوار المجتمعي وتلقي المقترحات
المستشار/ محمد عبد السلام	مقرر لجنة الدولة والمقومات الاساسية
الدكتورة/ هدى الصدة	مقرر لجنة الحقوق والحريات والواجبات العامة
الدكتور/ عمرو الشوبكي	مقرر لجنة نظام الحكم والسلطات العامة
الدكتور/عبدالجليل مصطفى	مقرر لجنة الصياغة
الأستاذ/محمد سلماوي	المتحدث الرسمى
المستشار/ فرج الدرى	أمين عام مجلس الشورى

السادة أعضاء اللجنة

رقم العضوية	اللقب	الاسم
1	الدكتور	شوقي ابراهيم عبدالكريم علام
2	المستشار	محمد محمود عبدالسلام
3	الدكتور	عبدالله مبروك محمد النجار
4	الأنبا	الأنبا بولا
5	الأنبا	الأنبا أنطونيوس عزيز مينا
6	القس	القس صفوت نجيب البياضي
7	الأستاذ	محمد احمد عبدالعزيز
8	الأستاذ	احمد عيد حلمى غنيم
9	الأستاذ	محمود إسماعيل منصور بدر
10	الأستاذ	عمرو صلاح الدين محمد
11	الأستاذ	محمد سلماوي محمد السلماوي
12	الأستاذ	خالد يوسف حلمى محمد يوسف
13	الأستاذ	محمد السيد محمود عبلة
14	الأستاذ	السيد احمد محمد حجاب
15	الأستاذ	عبد الفتاح ابراهيم حسين
16	الدكتور	احمد خيري إمام عمر عفيفى
17	الأستاذ	رفعت محمد جودة يوسف داغر
18	الأستاذ	ممدوح سيد عبدالله حماده
19	الأستاذ	سامح محمد معروف عاشور
20	الدكتور	محمد خيري محمد عبدالدايم
21	المهندس	محمد أسامة احمد شوقى جابر
22	الأستاذ	ضياء يوسف رشوان احمد
23	الأستاذ	الهامي مصطفى فهمى الزيات
24	الدكتورة	عبلة محيي الدين عبداللطيف
25	الأستاذ	احمد محمد أحمد الوكيل
26	الأستاذ	محمد مصطفى يوسف بدران
27	الدكتور	طلعت عبدالقوي عبد اللطيف
28	السفيرة	ميرفت مهنى أحمد التلاوي
29	الأستاذة	عزة محمد سعيد العشماوي
30	الأستاذة	منى صلاح الدين ذو الفقار
31	أ. دكتور	محمد أحمد محمدين خلف الله
32	الدكتور	حسام الدين سعد المساح
33	اللواء	محمد مجد الدين بركات
34	اللواء	علي محمد على عبدالمولى
35	الدكتور	محمد ابراهيم منصور
36	الدكتور	كمال توفيق عبدالله الهلباوي
37	الدكتور	السيد البدوي محمد شحاته
38	الأستاذ	محمد احمد أبوالغار
39	الدكتور	حسين محمد حسين عبدالرازق
40	الأستاذ	محمد سامي أحمد محمد
41	المهندس	مجدي حبيب يعقوب
42	الدكتور	عمرو محمود أبوزيد موسي
43	الأستاذ	عبدالجليل مصطفى البسيونى
44	أ. دكتور	جابر جاد جادالحق نصار
45	دكتور	محمد عمرو محمود الشوبكي
46	الدكتور	سعد الدين مسعد أحمد هلالي
47	الدكتورة	هدى عبد المنعم فرج الصدة
48	الدكتور	محمد احمد غنيم
49	الأستاذ	حجاج حسن محمد محمد
50	الأستاذ	مسعد سليمان حسن حسين

obeikandl.com

تكييف ٣٠ يونيو فى سياق الحالة الثورية العربية

د. عبد السلام نوير*

ما إن أعلن الفريق عبد الفتاح السيسى، وزير الدفاع، القائد العام للقوات المسلحة المصرية، البيان الثالث فى ٣ يوليو ٢٠١٣، استنادا للحشود الضخمة التي عبرت عن إرادة "الشعب"، حتى ثار الجدل بشأن الحدث بين المؤيدين والمعارضين.

فالذين أعلنوا عن نجاح ما سموه "ثورة ٣٠ يونيو" استندوا إلى أن الشعب هو صاحب السيادة، يوكلها إلى الرئيس. فإن أحسن استمر. وإن أساء، جاز لصاحب السيادة أن يسحب التوكيل. ورأوا أن الرئيس قد مارس سياسات إقصائية رامية إلى الاستئثار بالدولة لمصلحة فصيل واحد، وأنه فى سبيل ذلك أجرى اتصالات، وأبرم اتفاقات عرضت الأمن القومى للخطر، وأنه فشل فى تحقيق أهداف الثورة المتمثلة فى "العيش، والحرية، والعدالة الاجتماعية"، ولم يلب طموحات المجتمع الذى أنهكته الأزمات الأمنية والاقتصادية. كما رأوا أن شرعية الرئيس موضع شك لما أثير بشأن مدى صحة نتائج الانتخابات الرئاسية، وأن إعلان النتيجة لمصلحته كان بضغوط داخلية وخارجية، وأن رفض الرئيس الانتخابات الرئاسية المبكرة هو تعنت يدفع بالبلاد إلى أفق سياسى مسدود، ينذر باحتمالات حرب أهلية، ويهدد الأمن القومى.

وأكدوا أن الرئيس هو أول من انتهك القانون والدستور، ومن ثم فليس لأحد أن يحتج بالدستور والشرعية للحيلولة دون عزل الرئيس. كما أن أرقام الموقعين على استمارات سحب الثقة من الرئيس، وأعداد الذين احتشدوا فى الميادين فى الثلاثين من يونيو، هى أعلى كثيرا من عدد الأصوات التى حصل عليها الدكتور مرسى فى الانتخابات الرئاسية. وأخيرا، فإن سياسات الرئيس قد أوجدت فجوة بينه وبين عدد من المؤسسات الرئيسية – فى مقدمتها القضاء – بما ينذر بشلل فى جهاز الدولة. ومن ثم، وجدوا أن كل ما سبق من دلائل الفشل يستوجب المسارعة بعزل الرئيس، حتى لا يمضى بالبلاد إلى الهاوية فى سنواته الثلاث المقبلة.

ولكل هذه الأمور التى تكشف عن أخطاء فادحة فى الممارسة السياسية للرئيس وحزبه السياسى، أو فصيله، لم يكن غريبا أن تنحاز القوات المسلحة – طبقا لبيان الفريق السيسى – لإرادة "الشعب" كما فعلت من قبل فى ٢٥ يناير ٢٠١١.

وفى المقابل، رأى المعارضون أن الحدث لا يعدو أن يكون انقلابا عسكريا تم الإعداد له، من خلال أجهزة الدولة العميقة، منذ اللحظة الأولى لإعلان فوز الدكتور مرسى بالرئاسة. وقد استندوا فى تحليلاتهم إلى أن رفض رئاسة الدكتور مرسى سابقة حتى على إعلان فوزه بها، وهو ما تمثل فى مطالبته بالتنازل للسيد حمدين صباحى الذى جاء ترتيبه الثالث فى المرحلة الأولى للانتخابات، وأن الرئيس لم يمارس سياسات إقصائية، وإنما دُفع إليها بفعل رفض باقى القوى السياسية الدخول فى الحوار، والمشاركة مع الإخوان فى السلطة، كما يؤكدون أن الأزمات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية كانت فى معظمها ميراثا ثقيلا من عهد مبارك، وأسهمت أجهزة الدولة العميقة فى تضخيمه، وزيادة وطأته على الناس لدفعهم للثورة ضد الرئيس المنتخب، وأن المطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة تتجاهل الخبرة السياسية فى العالم، وتراث علم السياسة، الذى لم يشهد سحب ثقة من رئيس منتخب فى نظام رئاسى أو شبه رئاسى.

كما أضافوا أن سحب الثقة فى النظام البرلمانى يتم من خلال البرلمان وليس الشعب، وأن هناك فارقا بين شعبية الرئيس

(*) استاذ العلوم السياسية، وكيل كلية التجارة بجامعة اسيوط

السياسة الدولية - العدد ١٩٤ أكتوبر ٢٠١٣ - المجلد ٤٨

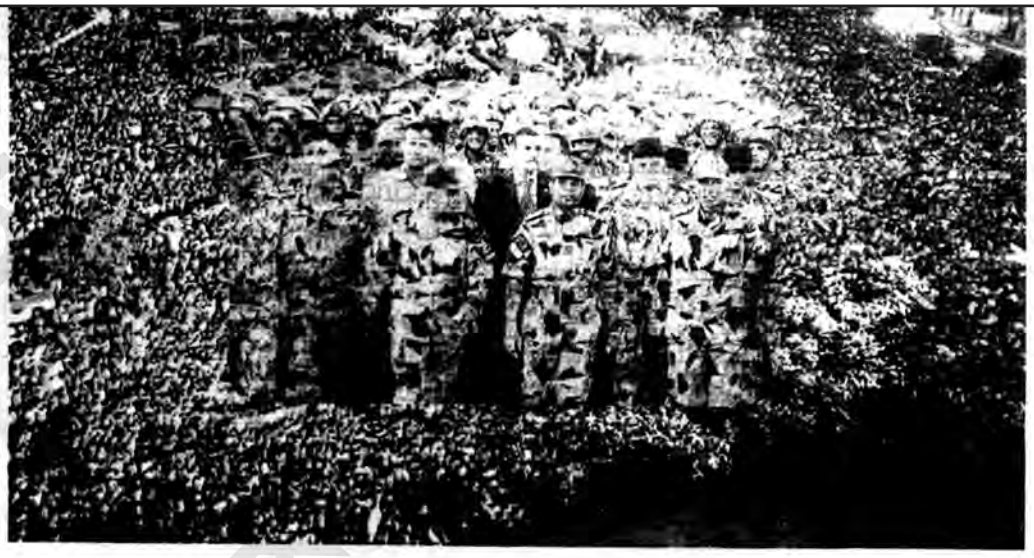

وشرعية النظام، فالأولى قد تتدنى إلى أدنى المستويات، وقد ترتفع بعد ذلك، دون أن يبرر ذلك انتهاك قواعد عمل النظام السياسى الذى يظل شرعيا. ويضيفون أن حزب الرئيس قد فاز فى أربعة استحقاقات انتخابية متتالية، ثلاثة منها أدارها المجلس العسكرى بإشراف قضائى كامل. وبالتالى، فإن المطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة تبدو من قبيل التعسف فى ضوء قرب الاستحقاق الانتخابى البرلمانى. ويرددون أن أجهزة الدولة قد تعاطفت مع، إن لم تكن شجعت، القوى المعارضة للرئيس، ودفعتها للتصلب فى مواقفها، رغم أن هدفها يتناقض مع الدستور الذى يجب أن تحميه. ويشكك هذا الفريق فى الأرقام الخاصة بأعداد المواطنين الذين احتشدوا فى الميادين مطالبين بعزل مرسى.

والواقع أن الثورة والانقلاب ليسا مفهومين علميين يقدمان لنا نماذج تفسيرية لظواهر معقدة، كما يفترض أن تكون المفاهيم فى العلوم الاجتماعية، بل هما مصطلحان متفق عليهما. فمصطلح "انقلاب" يعنى قلب السلطة، ولا يعنى بالضرورة قلب نظام الحكم، بمعنى انقلاب أوساط من النظام على أوساط أخرى من النظام نفسه، بوسائل غير دستورية. أما الثورة، فغالبا ما تكون تحركا شعبيا واسعا من خارج النظام لتغيير نظام الحكم وسياساته. وقد سميت بعض الانقلابات ثورة، كما حصل فى انقلاب الضباط عام ١٩٥٢ فى مصر، لأنه انتقل إلى تغيير النظام بتأييد شعبى.

ومع ذلك، يجدر بنا أن نتحفظ قليلا على الوصف فى الحالتين. فانقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يلبث أن كشف عن توجهات ثورية واضحة خلال سنوات قليلة تالية. كما أن بعض الثورات قد انتهت بعد فترة وجيزة إلى استرداد النظام القديم، على نحو ما حدث فى رومانيا. ويظل الفيصل فى الحكم رهنا بما يرسيه الحدث من نتائج تبقى فى المشهد المصرى، وتحكم مسيرته لسنوات طويلة تالية.

اولا- مفهوم التدويل .. والحالة المصرية:

يعد مفهوم التدويل Internationalization من المصطلحات الشائعة فى قاموس القانون الدولى والعلاقات الدولية العامة. غير أن هذا المصطلح ورغم بساطته، يخفى الكثير من الإشكاليات القانونية، والصراعات السياسية، والتغيرات الاجتماعية التى أصابت المجتمع الدولى، والمبادئ الحاكمة للقانون الدولى فى القرنين التاسع عشر والعشرين. ويمكن تعريف مصطلح التدويل، كما جاء بقاموس المصطلحات القانونية الدولية بأنه "الاشتراك بين طرفين دوليين فى تنظيم شأن قانونى معين، أو نقل أمر قانونى داخلى وتحويله إلى أمر دولى". ولهذا السبب، أورد قاموس المصطلحات القانونية الدولية ما يزيد على ستة معان مختلفة تحت مصطلح التدويل، وذلك لاشتراك كل هذه المعانى فى نقطة معينة، هى معالجة الأمر القانونى بصفة دولية. ولقد اتفق الفقهاء على مختلف مشاربهم على أن التدويل بصورة عامة يعنى إخراج واقعة قانونية من المجال القانونى الوطنى، وإخضاعها لقواعد القانون الدولى.

وثمة عوامل عديدة دفعت نحو تزايد الضغوط الدولية عقب فض اعتصامى رابعة العدوية ونهضة مصر. وقد كان بعضها خارجيا، والبعض الآخر نابعا من الداخل المصرى. ويمكن الإشارة إلى تلك العوامل فيما يلى:

- انقسام النخبة المصرية: لما كانت النخبة السياسية المصرية قد انقسمت على نفسها، من اللحظات الأولى لتنحى مبارك، انقساما سياسيا وفكريا، فلم يتأت لها أن تتفق على قواسم

الفعل .. فالحوار وحده لا يكفي

عمران محمد بورويس
محام - الرئيس السابق للحركة الوطنية الليبية المعارضة

سأركز هنا على الحلول الذاتية الجذرية للأمة العربية واستبعد غيرها باعتبار ان الباحث عن «الحل» الآتي من بعيد وكذلك انصاف الحلول كالملاهث خلف السراب .

أولا : الحضور الفاعل للمواطن العربي في كافة اصعدة الحياة . وسيكون هذا الحضور اكثر فاعلية واستمرارية بالانخراط في التنظيمات المختلفة السياسية والمهنية والاجتماعية والرياضية والانسانية ، على المستويين القطري والقومي .

ثانيا : وقف محاولات توجيه المنظمات النقابية الشعبية القائمة في بعض القطارنا ، والتصدي لها ببسالة - وقد اثبتت التجارب امكانية ذلك - والعمل على اقامة تلك المنظمات بالاقطار التي لم يوجد فيها التنظيم النقابي بعد .

ثالثا : ضرورة توحد العمل الوطني ضمن الفصل الضيق المرحلية التي من شانها اختصار الزمن والجهد للوصول الى الاهداف المشتركة لكافة فصائل العمل الوطني تحقيقا لبعض امال الجماهير وذلك برفع كفاءة القيادات اولا مع الاصرار على اشراك القواعد العريضة وطلب مشاركتها في كافة الامور التي تهم الفصيلة او الفصائل ارساء وانضاجا وتعميقا لمبدأ الممارسة الديمقراطية .

رابعا : فك ارتباط المفكرين والمثقفين والاعلاميين العرب ذوي الارتباط الانتهازي بالنظم وعودتهم الى اداء دورهم بالالتزام بقضايا الجماهير ومصالح الوطن الحقيقية .

خامسا : استعادة «الاحزاب والحركات السياسية» الوطنية والقومية ، لدورها القيادي الفاعل عن طريق نقدها الذاتي لمسيرتها وانفتاحها على التجارب الانسانية الاخرى وتطعيم قياداتها بدماء جديدة لتحتك بخبراتها القيادية التي انضجتها التجارب والدراسات المعمقة والتحرر من المركزية الصارمة .

سادسا : تصحيح مفهوم الحكم او السلطة بحيث يكون تصدر اي فرد للسلطة التنفيذية هو لاداء خدمة عامة بمنظور مؤقت خاصة في «الجمهوريات» وعدم جواز تجديد رئاسة الجمهورية لاكثر من فترتين ووضع مهام اجهزة الامن في اطارها الدستوري الصحيح .

سابعا : التوقف عن دعم الدول الاجنبية التي تحارب اقطارا وشعوبا عربية والكف عن الاتيان بكل مايضر بالمصالح الحيوية لشعبنا العربي في كل قطر عربي ، لان الارض قبل النظام .

ثامنا : تصدي انظمة الحكم العربية لممارسات بعض الانظمة الاخرى المنافية لكل الاديان والشرائع السماوية والاعراف والقيم الحضارية بكل حزم لافشالها .

في تناولنا لموضوع الوحدة العربية المنشودة لاينبغي ان يغيب عن اذهاننا ان الجماهير ، لا الانظمة ، هي التي تصنع الوحدة وهي التي تحميها لانها صاحبة المصلحة الحقيقية فيها ونعني بالجماهير هنا .. الجماهير المنظمة الواعية : المنخرطة ضمن الاحزاب والمنظمات والحركات السياسية والنقابات المهنية والعمالية والهيئات الاعلامية والاجتماعية والرياضية ومؤسسات الدفاع عن حقوق الانسان والحريات الاساسية وغيرها . كما ان مضمون ومحتوى الوحدة لايمكن الا ان يكون اشتراكيا تقدميا انسانيا . فالوحدة التي تفرض من فوق لن يكتب لها النجاح ولا الدوام مهما هلل لها المهللون لانها لاتخدم سوى المصالح الظرفية للانظمة التي قررتها .

فالجماهير بتوعيتها تلك ومضمون الوحدة الموصوف اعلاه هما جوهر الوحدة العربية ولبها . فاذا ما انتقلنا الى الحديث عن صور تلك الوحدة او صيغها فيستوى ان تتحقق بين قطرين متجاورين او متباعدين جغرافيا ، او ان تبدأ بالوحدات الاقليمية الاصغر : كاقطار الخليج العربي او اقطار المغرب العربي الكبير او اقطار المشرق او اقطار وادي النيل . فكل ذلك سيان اذا ما كانت الانظار متجهة الى المحطة الاخيرة التي سيصل اليها ركب الوحدة والمتمثلة في تشكيل الولايات المتحدة العربية او الدولة العربية الواحدة من المحيط الى الخليج .

اما اذا كان هدف التجمع الاقليمي الاصغر مقصودا لذاته فلن يكون سوى توسيع للمنطق الاقليمي وتكريس له ولاينسجم في النهاية مع جوهر الوحدة ومضمونها .

ومن نافلة القول فان شعار «الوحدة الاندماجية الفورية» هو نوع من المراهقة الفكرية وهو في حقيقته هروب الى الامام . كما ان «القفز على متطلبات «الخصوصية القطرية» هو اسلوب غير عملي وغير علمي من شانه ان يفجر طريق الوحدة ويلغمه ، دونما غلو في ذلك ، فاذا كانت «الخصوصية القطرية» ضرورية ضمن اطار العمل الوحدوي المتكامل فان تلك الخصوصية هي «كالضرورى» التي تقدر بقدرها» .

كما ان ضمانات استمرارية وتواصل اي عمل وحدوي تكمن في احترام وتجسيد مجموعة من المبادىء والاهداف التي لاحيدة عنها ، تحت اي ظرف من الظروف ، ياتي في مقدمتها تكريس تطبيق الديمقراطية بمعناها الواسع ومفهومها الحقيقي واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للمواطن العربي وصونها من العابثين بها واحترام وترسيخ مبدأ الفصل التام بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وتوفير سبل نجاح السلطة الرابعة : الصحافة .

وفي هذا الصدد فانني ساعرج على بعض التجارب والدعوات الوحدوية الضيقة والموسعة وعلى تجربة جامعة الدول العربية

من النظرة الاولى يبدو لنا هذا التجمع السداسي منقوصا فقد تم استبعاد القطر الخليجي السابع وسبب ذلك يرجع الى اختلاف نظامه السياسي والاقتصادي . كما ان الهاجس الدفاعي هو الذي أملى على رؤساء اقطاره الستة الالتفاف حول بعضهم . إذن هو تقارب انظمة بعيدا عن حركة الجماهير اكثر منه التقاء لجماهير تلك الاقطار التي لم يسمح لها بان تنتظم - على النحو سالف الاشارة اليه - بعد ، الامر الذي يبعده عن جوهر واساس البناء الوحدوي المطلوب ويقربه من وصف التمحور . مع ذلك فاننا نتمنى لهذه التجربة النجاح .

ليس جديدا القول بان منطقة المغرب العربي الكبير من ليبيا الى موريتانيا من اكثر مناطقنا العربية تهيئة للوحدة او الاتحاد للعديد من العوامل والاسباب . والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو : لم لم تتحد هذه المنطقة او تتوحد؟ إن الاجابة من نوع «السهل الممتنع» فهي تقبع ضمن اسباب مازالت العربي الراهن المذكورة في صدر هذا المقال . فالقوة الشعبية وتنظيماتها الموجودة فوق هذا الجزء من الوطن تتجه وتنزع نحو الاتحاد ثم التوحد بينما سلوك وتوجه اغلب قادتها يميل نحو التمحور والحسابات الظرفية ، فمشكل الصحراء الغربية شاخص للعيان .

اننا نظلم هذه الجامعة كثيرا عندما نحملها اكثر مما تحتمل . ذلك ان الجامعة التي تاسست منذ اربعين سنة تحت ضغط ظروف تلك الفترة التاريخية باتفاق الانظمة السياسية العربية انذاك وبدفع من بريطانيا التي كانت عظمى ، والانظمة التي ورثتها ، لايمكن ان تقدم اكثر مما قدمت حتى الآن . وما ماساة «الاجماع» التي تعصف بوضعها الآن، وتقف حجر عثرة في سبيل عقد قمتها بالرياض منذ سنوات الا نتاج لاوضاعها التاريخية والراهنة .

المغرب والمشرق العربيان هما جناحا وطننا الكبير .. وليس من المعقول ان يعرف [illegible] اكثر مما يعرف اشقاؤهم بالمشرق عن مغربهم . ولقد ان الاوان لان يزيدا هل المشرق من معرفتهم عن المغرب واهله . وتلك مسئولية مواطني ومثقفي ومسئولي الجناحين المشتركة والمتساوية .

وبعد .. ان الحديث عن «التضامن العربي» المفقود او المنشود .. وعن ضرورة تحاور الانظمة الحالية .. ضمن هذا الجو العربي الخانق .. لا اراه الا ضربا من المستحيل او نوعا من التخدير . وإذا كان الحوار بين كافة القوى العربية المعاصرة .. الناضج الهادف .. لازما في مرحلتنا الراهنة .. كما في غيرها .. فانني لااراه وحده كافيا للخروج بنا من المازق الراهن ، فالامر يستدعي ان يقترن بفعل .. يبعث في حوارنا الحياة ويترجمه وبامانة وصدق ليصوغ به مفردات الحياة اليومية الجديدة ، للفرد والمجموع العربي . وتلك مسئولية الطليعة المناضلة والجماهير المنظمة .. قيادة وقواعد .. باعتمادها للمجهود الخارق والارادة الحية والزمن المضاف .

وإذا كانت الشعوب تغفو احيانا .. فإن «للشمس شروقها بعد كل غروب» و «إن الله لايغير مابقوم حتى يغيروا ما بانفسهم» .

صدق الله العظيم

للبلدين ، بدلا من استصلاح اراض صحراوية تستهلك مياها اكثر